

وزارة التخطيط
دائرة السياسات الاقتصادية والمالية
قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية
شعبة الاقتصاد الكلي

تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق

2023

المحتويات

الصفحة	الموضوع
(1-1)	المقدمة
(28-2)	الفصل الأول / أدوات وأهداف السياسة النقدية
(4-2)	أولاً: أدوات السياسة النقدية
(6-5)	ثانياً: أهداف السياسة النقدية: -
(28-7)	ثالثاً: استراتيجية السياسة النقدية
(39-29)	الفصل الثاني / واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2019- 2022)
(32-30)	أولاً: هيكل الجهاز المصرفي
(35-32)	ثانياً: رؤوس أموال المصارف
(39-35)	ثالثاً: ميزانية المصارف التجارية للمدة (2019 - 2022)
(71-40)	الفصل الثالث / تقييم السياسة النقدية والمصرفية للمدة (2019- 2022)
(46-40)	أولاً: تقييم تطور أداء السياسة النقدية للمدة (2019- 2022)
(64-47)	ثانياً: تقييم الجهاز المصرفي للمدة (2019 - 2022)
(54-47)	أولاً: مؤشرات العمق المالي
(64-54)	ثانياً: مؤشرات الاستقرار والتحرير المالي والمصرفي
(71-65)	ثالثاً: مؤشرات تطور المركز المالي للمصارف التجارية
(74-72)	الخلاصة

فهرست الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) ونسبة مساهمتها للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	8
2	مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	10
3	المضاعف النقدي للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	12
4	الكميات المباعة والمشتراه من الدولار عبر نافذة بيع العملة الاجنبية للمدة (2019-2022) مليار دولار	14
5	التسهيلات القائمة للمدة (2019-2022) (%)	16
6	الاحتياطي الالزامي في المصارف العراقية للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	19
7	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2019-2022) (دينار / دولار)	19
8	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق ومعدل التضخم السنوي للمدة (2019-2022) (%) (100=2012)	21
9	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات لعامي 2021 و2022 ومعدلات التغير السنوية (100=2012)	23
10	الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد) في العراق للمدة (2019-2022)	26
11	معدل سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض والايذاع للمدة (2019-2022) (%)	28
12	هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2019-2022)	31
13	تطور رؤوس اموال المصارف في العراق ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	34
14	تطور الموجودات للمصارف العاملة في العراق للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	36
15	الودائع لدى المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	38
16	نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة والسيولة المحلية والاستيرادات في العراق للمدة (2019-2022)	41
17	سرعة تداول النقود للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	42
18	معامل الاستقرار النقدي للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	44
19	القوة الشرائية للنقود للمدة (2019-2022)	46
20	المجملات النقدية (عرض النقد الضيق والواسع) / الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	48
21	مؤشر تطور الودائع لدى المصارف التجارية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2019-2022) (مليار دينار)	50

52	الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص للمدة (2019- 2022) (مليار دينار)	22
53	تطور الودائع طويلة الاجل الى عرض النقد الواسع للمدة (2019- 2022) (مليار دينار)	23
55	مؤشر تطور الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية للمدة (2019- 2022) (مليار دينار)	24
58	مؤشر هامش سعر الفائدة (معدل الانتشار) للمدة (2019- 2022)	25
59	الائتمان النقدي والودائع للقطاع الخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2019- 2022) (مليار دينار)	26
62	مؤشر كفاية راس المال للمدة (2019- 2022) (مليار دينار)	27
64	مؤشر الكثافة المصرفية للمدة (2019- 2022)	28
66	مؤشر ملاءة راس مال المصارف التجارية للمدة (2019- 2022) (مليار دينار)	29
67	نسبة السيولة الى الاصول للمصارف التجارية للمدة (2019- 2022)	30
69	مؤشر اليسر (الامان) للمصارف التجارية للمدة (2019- 2022) (مليار دينار)	31
70	مؤشر ربحية المصارف العاملة في العراق للمدة (2019- 2022) (مليار دينار)	32

فهرست الاشكال

الصفحة	الموضوع	الرقم
9	عرض النقد ومكوناته للمدة (2019 - 2022)	1
11	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) للمدة (2019 - 2022)	2
12	المضاعف النقدي للمدة (2019 - 2022) (مليار دينار)	3
14	اجمالي المبيعات والمشتريات للمدة (2019 - 2022)	4
16	التسهيلات القائمة للمدة (2019 - 2022) (%)	5
18	اجمالي الاحتياطي الالزامي	6
20	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2019 - 2022)	7
21	معدل التضخم السنوي للمدة (2019 - 2022) (%)	8
24	معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المحافظات خلال عام 2022 (%)	9
26	التضخم المستورد في العراق للمدة (2019 - 2022)	10
28	متوسط فائدة الإيداع الحقيقي ومتوسط فائدة الإقراض الحقيقي للمدة (2019 - 2022)	11
32	هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2019 - 2022)	12
35	رؤوس أموال المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2019 - 2022)	13
37	موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2019 - 2022)	14
39	اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2019 - 2022)	15
41	نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة والسيولة المحلية والاستيرادات في العراق للمدة (2019 - 2022)	16
43	نسبة سرعة تداول النقود للمدة (2019 - 2022)	17
45	معامل الاستقرار النقدي للمدة (2019 - 2022)	18

46	القوة الشرائية للنقود للمدة (2019 - 2022)	19
49	نسبة عرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2019 - 2022) (%)	20
51	نسبة الودائع لدى المصارف التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2019 - 2022) (%)	21
52	نسبة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2019 - 2022) (%)	22
54	نسبة الودائع الطويلة الاجل الى عرض النقد الواسع للمدة (2019 - 2022) (%)	23
56	نسبة الائتمان الممنوح / الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2019 - 2022) (%)	24
58	معامل الانتشار لمتوسط الفائدة الحقيقي ومعامل الانتشار لمتوسط الفائدة للمدة (2019 - 2022)	25
60	نسبة الودائع والائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2019 - 2022) (%)	26
62	نسبة كفاية راس المال للمدة (2019 - 2022) (%)	27
64	الكثافة المصرفية للمدة (2019 - 2022) (%)	28
66	نسبة ملاءة راس مال المصارف للمدة (2019 - 2022) (%)	29
68	نسبة السيولة الى الاصول للمصارف التجارية للمدة (2019 - 2022) (%)	30
69	معامل اليسر للمدة (2019 - 2022) (%)	31
71	نسبة ربحية المصارف التجارية الخاصة للمدة (2019 - 2022) (%)	32

المقدمة

تعد السياسة النقدية احد الأذرع الرئيسة للسياسة الاقتصادية الكلية، إذ تقع على عاتقها مهمة إصدار العملة الوطنية وتنظيم عرضها والسيطرة على مناسبتها في إطار التعامل مع إشارات مهمة تطلقها لاسيما إشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف بما يحقق الاستقرار، ومن هنا تتال الدراسات النقدية والمصرفية الجانب المهم في الدراسات الاقتصادية كونها تمثل الجانب الآخر الذي يكتمل معه النشاط الاقتصادي، فالمسارات التي يسلكها كل من القطاع النقدي والقطاع الحقيقي يفترض إن تأخذ اتجاهاً متسقاً من أجل بلوغ الاستقرار الاقتصادي والابتعاد عن توليد الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية لا سيما عند تعارض أو تباطؤ احدهما عن الآخر.

وفي العراق يضطلع البنك المركزي العراقي بمهمة إدارة وتنظيم عمل السياسة النقدية بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004 فهو يؤدي وظيفة المستشار المالي والمؤتمن على المال العام إلى جانب كونه بنك البنوك في إدارة احتياطي المصارف الوطنية، فضلاً عن إدارة احتياطي البلاد من العملة الأجنبية التي تشكل غطاء العملة الوطنية واستقرارها.

وبناءً على ما تقدم ولأهمية السياسة النقدية والمصرفية بادرت دائرة السياسات الاقتصادية والمالية على اعداد هذا التقرير لرصد مسار هذه السياسات وتقييم آثارها التنموية في العراق، اذ يتناول التقرير المحاور الاتية:-

المحور الاول: - تحليل ادوات واهداف السياسة النقدية للمدة (2019- 2022)

المحور الثاني: - واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2019- 2022).

المحور الثالث: - تقييم السياسة النقدية والمصرفية للمدة (2019- 2022).

الفصل الأول

أدوات وأهداف السياسة النقدية

تمهيد

تستخدم البنوك المركزية عدداً من الأدوات النقدية لتمكينها من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للمصارف التجارية ولإدارة المعروض النقدي وفقاً للأهداف المطلوب تحقيقها ، ولاسيما ان مجموع الأدوات التي تستخدمها تلك البنوك تعد محدودة، إذ تصنف أدوات السياسة النقدية الى أدوات كمية وأخرى نوعية، ويتم هذا التقسيم الى أدوات إلزامية من قبل السلطات النقدية وأخرى خاضعة لقوى السوق، الى جانب هذه الادوات هناك اهداف وسيطة توظفها السياسة النقدية والتي تتجسد من خلال عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف تكون السبيل للوصول الى الهدف الأساسي وهو الاستقرار النقدي.

أولاً: أدوات السياسة النقدية

تنقسم أدوات السياسة النقدية بوجود نوعين هما: -

1- الأدوات الكمية أو غير المباشرة وتشمل: -

❖ الاحتياطي القانوني.

تمثل متطلبات الاحتياطي القانوني نوعاً من القواعد التنظيمية التي يلزم بموجبها البنك المركزي المصارف والمؤسسات المالية والمصرفية بالاحتفاظ بنسبة من اجمالي الودائع على شكل ارصدة نقدية سائلة من ضرائبها او شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي ويتم ذلك بحكم القانون، اذ تهدف هذه الاداة الى حماية اموال المودعين والحفاظ على استقرار النظام المصرفي عموماً، فضلاً عن التأثير في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان من خلال تغيير هيكل احتياطياتها والتأثير في مضاعف الودائع ومضاعف النقود.

❖ سعر الخصم.

تمتلك المصارف حق الاقتراض من البنك المركزي بصفته المقرض الاخير لها، فاذا اشتد الطلب على التمويل المصرفي وعجزت الارصدة المتاحة لدى المصارف عن التغطية التجأت الى الاقتراض من البنك المركزي مقابل سعر فائدة محدد يسمى سعر البنك وبضمان الاوراق المالية والتجارية قصيرة الاجل التي تمتلكها هذه المصارف، ففي حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم كجزء من سياسته التوسعية الهادفة الى زيادة عرض النقد لأجل تنشيط الحركة الاقتصادية، وبالعكس يلجا البنك في حالة التضخم الى رفع سعر اعادة الخصم.

❖ عمليات السوق المفتوحة.

يتدخل البنك المركزي في السوق المالية من خلال بيع أو شراء الأوراق المالية بصورة عامة والسندات الحكومية بشكل خاص بهدف التأثير على عرض النقود حسب الظروف الاقتصادية، فعند ظهور بوادر انكماش النشاط الاقتصادي يقوم البنك المركزي بعمليات شراء الاوراق المالية بهدف زيادة الاحتياطيات النقدية لدى المصارف، والعكس في حالة التضخم يقوم البنك بعمليات البيع للأوراق المالية بهدف امتصاص الارصدة النقدية الفائضة عن حاجة النشاط الاقتصادي.

2- الأدوات النوعية أو المباشرة وتشمل: -

تعد الأدوات النوعية هي الأكثر استعمالاً من قبل السلطات النقدية للاقتصاديات النامية لأسباب عدة منها تخلف الجهاز المصرفي وتخلف أسواق المال وانخفاض الوعي المصرفي، فضلاً عن فلسفة النظام الاقتصادي السائد، اذ يقوم البنك المركزي باستخدام الأدوات النوعية للتأثير على تدفقات واستعمالات التمويل المصرفي الممنوح دون التأثير على الحجم الكلي لهذا التمويل، ويمكن من خلال هذه الادوات توجيه التمويل المصرفي قطاعات اقتصادية معينة عن طريق الشروط او الضمانات المطلوبة وأكثر تلك الادوات استعمالاً.

❖ توجيه الائتمان

هي اداة تنظيمية تهدف الى حصول قطاعات اقتصادية معينة على التمويل اللازم لدعم انشطتها لاسيما عندما يمر الاقتصاد بحالة من التضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.

❖ المتطلبات الحدية للإقراض

يلجا البنك المركزي الى هذه الاداة لتعظيم الائتمان المصرفي او الحد من ظاهرة المضاربة في الاسواق المالية والنقدية والتي تتمثل بالفرق بين القيمة السوقية للسندات والحد الاعلى للقرض الممنوح، ووفق هذه المتطلبات لا تستطيع المصارف تقديم القروض الى المستثمرين دون تقديم السندات التي يملكونها كضمان لتلك القروض، فالبنك المركزي يحدد متطلبات الضمان وفقاً لسياسته الرامية الى تقليص او توسيع حجم القروض المتاحة بضمان السندات. وفي كثير من الدول تشترط السلطات النقدية على البنك المركزي الاحتفاظ بنسبة سيولة تتراوح بين (25%) و(40%) من الودائع مع اعتبار الودائع تحت الطلب هي العنصر الأساسي فيها ، وتلجأ السلطات النقدية إلى هذه الأداة عند تملك البنوك التجارية لأصول مرتفعة السيولة وتتخوف السلطات من الإفراط في القروض.

❖ الإقناع الأبوي

يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية بطرق ودية وغير رسمية أن تتفد سياسة معينة في مجال الائتمان، اذ يقوم بتوجيه إرشادات وتعليمات بخصوص تقديم الائتمان، فيقترح على البنوك التجارية زيادة أو خفض حجم الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين وهذا ما يفسر نجاحه في بعض الدول وفشله في الأخرى.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية: -

تضطلع السياسة النقدية بدور مهم في الحياة الاقتصادية وذلك في إطار سعي السلطات النقدية للتأثير في مستوى

النشاط الاقتصادي والوصول الى الغايات والاهداف المرغوب فيها والتي يمكن اجمالها بالآتي:

1- استقرار الاسعار: تعد من اهم العوامل التي تؤثر في النشاط الاقتصادي الى جانب المؤشرات الكلية الرئيسية الاخرى،

ذلك ان اي تغير في مستوى الاسعار يؤثر سلبي في قيمة النقود ومن ثم ستكون اثارها كبيرة على مستوى الدخل والثروة

وتخصيص الموارد الاقتصادية بين مختلف الانشطة الانتاجية والاداء الاقتصادي. ان استقرار قيمة النقد عن طريق

التوازن بين الاصدار النقدي ومعدل الناتج المحلي الاجمالي امر مهم في استقرار المستوى العام للأسعار، ذلك ان عدم

التوازن سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم ارتفاع الضغوط التضخمية والذي ينسحب تأثيره على كافة

المتغيرات الاقتصادية والاوزاع الاجتماعية من خلال تشوه اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية لتزداد قيمة

ثرواتهم عندما ترتفع اسعارها، على حساب الشرائح الفقيرة لمحدودية دخولهم. الامر الذي يستلزم انصاف الفقراء والحد

من تدهور المستوى المعاشي لهم.

2- تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال الموائمة مع العوامل الضرورية لتحفيز النمو الاقتصادي، اذ ينبغي على السياسة

النقدية ان تهيء الشروط الكافية لتحفيز النمو بما يتوافق مع مقومات تحقق هذا النمو مثل توفر الموارد الطبيعية، والقوى

العاملة المدربة، الى جانب توافر عوامل وظروف اجتماعية وسياسية ملائمة مع مساندة السياسات الاقتصادية الاخرى

كالسياسة المالية. فالنمو الاقتصادي يتطلب تزايداً مستمراً في كمية النقود مع تزايد الانتاج والدخل لتتناسب مع متطلبات

تحقيق هذا المعدل المستهدف للنمو.

3- تحقيق مستوى مرغوب من التشغيل: تحرص السلطات النقدية على رفع مستوى اداء النشاط الاقتصادي والاستثمار

الامثل للموارد المتاحة، والذي يتجسد من خلال الاجراءات المعتمدة بهذا الصدد بهدف حماية الاقتصاد من التقلبات

والاضطرابات، لاسيما عند ظهور بوادر الركود الاقتصادي والانكماش في الانتاج وتراجع مستوى الدخل، اذ تعمل

السلطات النقدية على احداث تغييرات في كمية النقود والتي لها اثار مهمة في الاجل القصير على الانتاج والعمل عن طريق تحفيز الطلب الفعال. ذلك ان زيادة عرض النقد تتسبب تأثيراته بانخفاض اسعار الفائدة ولتتيح من امكانية الحصول على الائتمان بتكلفة معقولة ليزداد الاستثمار وتوفير فرص العمل ومن ثم زيادة الدخل والاستهلاك.

4-توازن ميزان المدفوعات: تسعى جميع البلدان وباختلاف درجة تطورها الاقتصادي الى جعل ميزان المدفوعات يميل لصالحها من اجل المحافظة على رصيد احتياطياتها من العملة الاجنبية، اذ تتخذ السلطات النقدية التدابير الضرورية والمناسبة وفقاً لمسارات تعمل بهذا الاتجاه، والتي تتجلى بتوظيف الادوات النقدية لتصحيح الاختلالات في الميزان فعندما لا يمتلك البلد احتياطيات نقدية كبيرة مع ضعف فرص الحصول على قروض خارجية تلجأ السلطات النقدية الى اعتماد نظام التعويم لسعر الصرف ويكون اكثر ملائمة لظروف البلد، اما في حال امتلاك احتياطيات نقدية كبيرة فيكون تثبيت سعر الصرف اكثر ملائمة. وبالمقابل يمكن توظيف اداة سعر الفائدة للحد من العجز في الميزان وذلك من خلال تخفيض اسعار الفائدة ولتسحب اثارها بزيادة الاستثمارات مما يزيد من فرص التشغيل والانتاج للسلع والخدمات بما يسمح في تلبية حاجة السوق المحلية وتصدير الفائض منها والحصول على العملات الاجنبية والتي يمكن استخدامها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويصب في تصحيح وضع ميزان المدفوعات.

ان توظيف اهداف السياسة النقدية في إطار سعيها للتأثير في مجمل النشاط الاقتصادي وضبط حركة المتغيرات الكلية لكل من جانبي العرض والطلب بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، ينبغي ان تتواءم مع التدابير والاجراءات المتبعة للسياسات الاقتصادية الكلية الاخرى بما يسمح في التحكم باتجاهات وتركيبية بنية النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في حجم الائتمان وبنيته ومجالاته لتهيئة المقومات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: استراتيجية السياسة النقدية

تلجأ السياسة النقدية الى وضع استراتيجية تتكون من سلسلة مترابطة الاثر والعلاقة من الاهداف التشغيلية والوسيطه ولها القدرة على التأثير المباشر في الاهداف النهائية كحلقة وصل مهمة في نقل الاثر، وتستطيع السلطات النقدية استعمالها كمثبتات اسمية للهدف النهائي او كمؤشر لمسار حركة السياسة النقدية المطبقة، ويمكن توضيح اهم الاهداف الوسيطه واكثرها استعمالاً في العراق خلال المدة (2019-2022) وكالاتي: -

1- تطورات عرض النقد

أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

يمثل النقد خارج البنوك مضافا اليه الودائع القابلة للنقل لدى البنك المركزي، والودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية بالعملة الوطنية والاجنبية للقطاعات الاقتصادية (باستثناء قطاع الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار). ولتتبع تطورات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) في العراق خلال المدة (2019-2022) والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (1) الذي يشير الى التغيرات الايجابية التي شهدتها خلال المدة، ففي عام 2019 سجل ما قيمته (86771.0) اذ تركز هذا الارتفاع في العملة خارج البنوك لتبلغ (47638.6) مليار دينار شكلت ما نسبته (55%) والودائع الجارية (39132.4) مليار دينار وبنسبة مساهمة (45%). وفي عام 2020 فقد بلغ عرض النقد بحدود (103353.6) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (19.1%) بالمقارنة مع العام السابق لتشكل العملة خارج البنوك الى عرض النقد ما نسبته (58%) والودائع الجارية سجلت نسبة مساهمة (42%). اما في عام 2021 فقد سجل عرض النقد ما قيمته (119944) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (16.1%) بالمقارنة مع العام السابق، وهي موزعة بين العملة خارج البنوك لتصل بحدود (71526) مليار دينار ولتستحوذ على نسبة مساهمة بلغت (59.6%)، في حين بلغت الودائع الجارية

بحدود(48418) مليار دينار وبنسبة مساهمة (40.4%)، اما في عام 2022 فقد سجل عرض النقد ما قيمته(146399) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (22.1 %) بالمقارنة مع العام السابق، وهي موزعة بين العملة خارج البنوك لتصل بحدود (82025) مليار دينار ولتستحوذ على نسبة مساهمة بلغت (56 %)، في حين بلغت الودائع الجارية بحدود(64374) مليار دينار وبنسبة مساهمة (44 %)، مما تقدم ومن خلال تحليل مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق يتضح بأن العملة خارج البنوك لاتزال تستحوذ على الحصة الاكبر في نسب المساهمة ضمن هيكل مكونات عرض النقد وهذا ناجم تواضع الدور الذي يضطلع به الجهاز المصرفي وبما يسمح من تهيئة المقومات الضرورية لتسهيل التعاملات النقدية المحلية والتحول نحو الدفع الالكتروني.

والجدول (1) والشكل (1) توضح هذه المؤشرات .

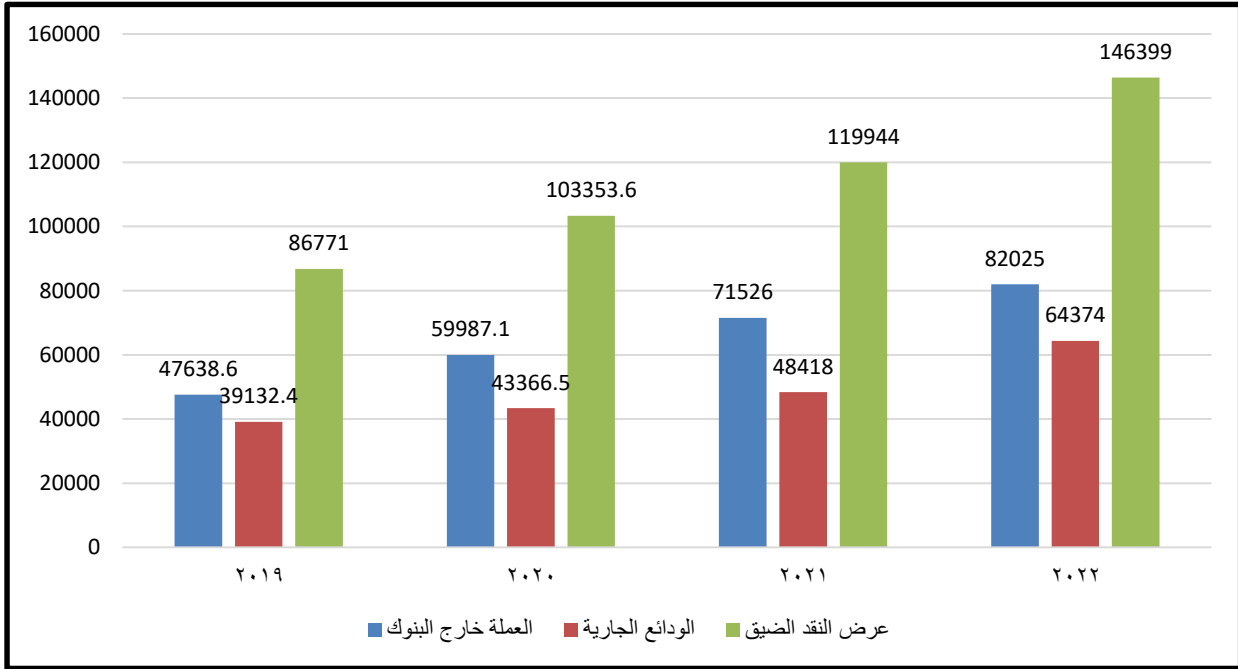
جدول (1)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) ونسبة مساهمتها للمدة (2019 - 2022)
(مليار دينار)

السنوات	العملة خارج البنوك	نسبة المساهمة (%)	الودائع الجارية	نسبة المساهمة للودائع (%)	عرض النقد الضيق	معدل النمو
2019	47638.6	55	39132.4	45	86771.0	-
2020	59987.1	58	43366.5	42	103353.6	19.1
2021	71526	59.6	48418	40.4	119944	16.1
2022	82025	56	64374	44	146399	22.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

شكل (1)
عرض النقد ومكوناته للمدة (2019-2022)



ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)

يتألف من عرض النقد بالمفهوم الضيق مضافا اليه الودائع الاخرى لدى المصارف التجارية (بالدينار والدولار) وودائع توفير البريد. ومن خلال بيانات الجدول (2) يتضح بان عرض النقد بالمفهوم الواسع قد شهد تطورات ايجابية فبعد ان سجل في عام 2019 (103441.1) مليار دينار (86771) مليار دينار وليسجل نسبة مساهمة بلغت (83.9%)، فضلاً عن رصيد الودائع الاخرى (ودائع ثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) والتي بلغت (16670.1) مليار دينار وبنسبة مساهمة (16.1%). وفي عام 2020 فقد بلغ عرض النقد بالمفهوم الواسع (119906) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (15.9%) بالمقارنة مع العام السابق ويعزى ذلك الى الارتفاع في مكوناته ومنها عرض بالمفهوم الضيق (M1) اذ سجل نسبة مساهمة (86.2%)، في حين سجلت الودائع الاخرى نسبة مساهمة (13.8%). اما في عام 2021 فقد بلغ عرض النقد الواسع بحدود (139886) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (16.7%) وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد بالمفهوم الضيق وبنسبة مساهمة بلغت (85.7%) وشكلت الودائع الاخرى نسبة مساهمة بلغت (14.3%) وهذه الزيادة في نسبة الودائع الاخرى بالمقارنة مع العام السابق يعود الى ارتفاع معدلات التوظيف لرواتب الموظفين في القطاع العام. اما في عام 2022 فقد بلغ عرض النقد الواسع بحدود (168202) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (20.2%) وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد بالمفهوم الضيق وبنسبة مساهمة

بلغت (87 %) وشكلت الودائع الاخرى نسبة مساهمة بلغت (13 %). في ضوء ما سبق يتضح بان العملة خارج البنوك ترتفع على حساب مساهمة الودائع ، الامر الذي يتطلب قيام المصارف باتخاذ اجراءات تستهدف جذب الودائع والسيطرة على الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي. والجدول (2) والشكل (2) يوضحان تطورات عرض النقد بالمفهوم الواسع.

جدول (2)

مكونات عرض النقد بالمفهوم الواسع (M₂) للمدة (2019 - 2022)

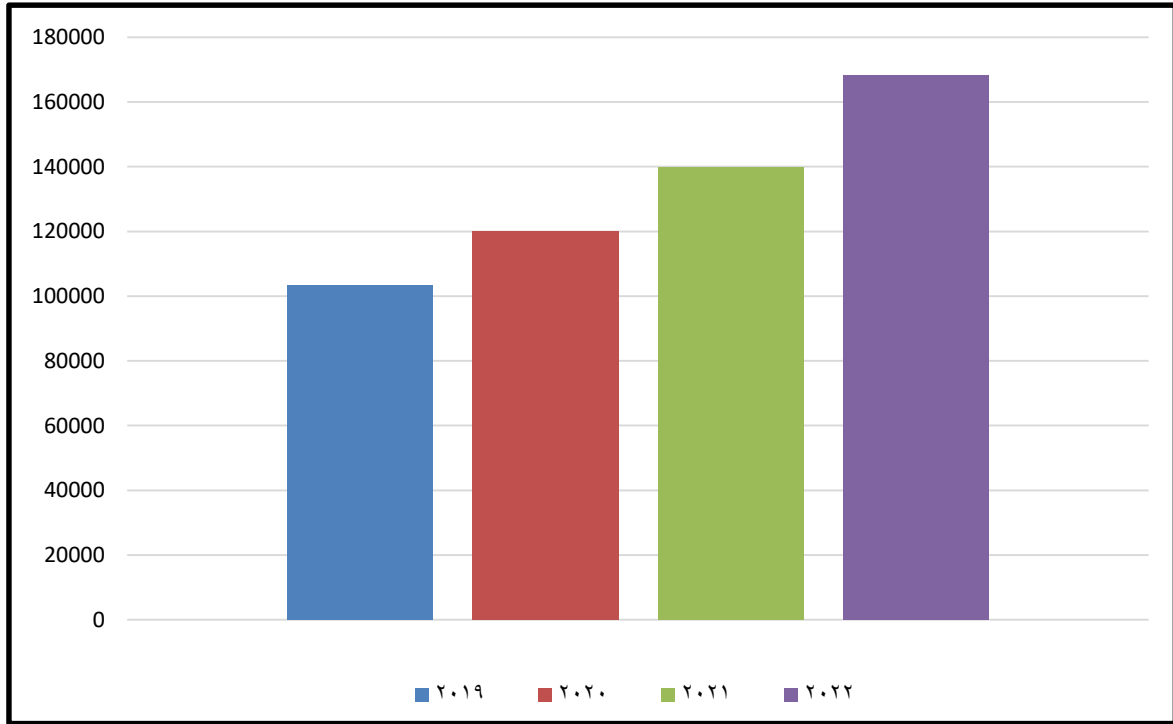
(مليار دينار)

2022	2021	2020	2019	المكونات
146399	119944	103353.6	86771	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M ₁)
87	85.7	86.2	83.9	نسبة المساهمة في M ₂ (%)
21803	19942	16552.7	16670.1	الودائع الأخرى
13	14.3	13.8	16.1	نسبة مساهمة الودائع M ₂ (%) الاخرى في
168202	139886	119906	103441.1	عرض النقد بالمفهوم الواسع (M ₂)
20.2	16.7	15.9	-	M ₂ معدل النمو

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

شكل (2)

عرض النقد بالمفهوم الواسع (M₂) للمدة (2019 - 2022)



ت- المضاعف النقدي

يقيس مدى الامكانية والقدرة المتاحة للبنوك في خلق النقود والتأثير على حجمها داخل الاقتصاد الوطني ويتم ذلك من خلال عملية خلق الودائع، فهو يمثل نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع الى الاساس النقدي وكلما كانت قيمة المضاعف أكبر من الواحد الصحيح كلما كان العرض النقدي اكبر عند ثبات الاساس النقدي او تغييرها بمقدار اقل من تغير حجم العرض النقدي. ومن خلال بيانات الجدول (3) فبعد ان سجل المضاعف النقدي في عام 2019 ما نسبته (1.32)، ارتفع خلال عام 2020 وليسجل (1.35)، الا انه شهد انخفاضا في عام 2021 وبنسبة (- 5.9%) وليسجل (1.27) ويعزى هذا الانخفاض الى ارتفاع النمو بالأساس النقدي وهي تفوق الزيادة في عرض النقد الواسع والناجم عن ارتفاع النقد المصدر. اما في عام 2022 فقد استمر المضاعف النقدي بالانخفاض وليسجل (1.16) ويعزى هذا الانخفاض الى ارتفاع النمو بالأساس النقدي بنسبة (31.9%) وهي تفوق الزيادة في عرض النقد والناجم عن ارتفاع صافي الموجودات الاجنبية . مما تقدم

يتضح بان قيمة المضاعف النقدي هي اكبر من الواحد الصحيح الامر الذي يعكس قدرة المصارف وامكانياتها في توليد النقود من خلال مضاعف الائتمان وكما موضح في الجدول (3) والشكل (3).

جدول (3)

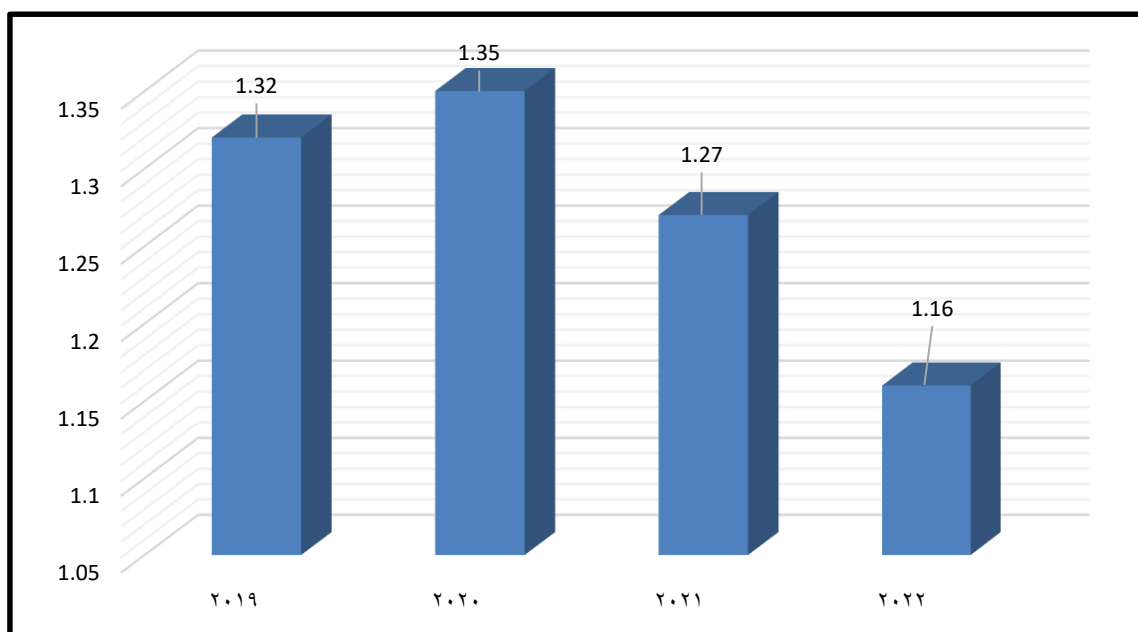
المضاعف النقدي للمدة (2019-2022) (مليار دينار)

المضاعف النقدي	الاساس النقدي	عرض النقد الواسع	السنة التفاصيل
1.32	78253	103441	2019
1.35	88861	119906	2020
1.27	110137	139886	2021
1.16	145240	168202	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية

شكل (3)

المضاعف النقدي للمدة (2019-2022) (مليار دينار)



2- تطور ادوات السياسة النقدية غير المباشرة

وتشمل الادوات الاتية

أ- نافذة بيع العملة الاجنبية

استحدث البنك المركزي نافذة بيع العملة الاجنبية في اواخر عام 2003 ولازال العمل مستمر بها بهدف توحيد اسعار الصرف في السوق المحلية وتحقيق التجانس في آلية سوق الصرف لسد متطلبات القطاع الخاص لتمويل استيراداته، الى جانب الحد من تزايد المعروض النقدي والسيطرة على حجم السيولة وفقاً لسعر صرف توازني وبما ينعكس برفع القوة الشرائية للدينار وتحسين القيمة الحقيقية للدخل. فضلا عن ذلك فإن هذه الآلية تهيئ للمصارف موارد بالعملة الاجنبية تستطيع من خلالها فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان واجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الاجنبية. ومن بيانات الجدول (4) فقد سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي العراقي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) في عام 2019 بحدود (51.1) مليار دولار، اذ تم بيع (45.3) مليار دولار لتعزيز رصيد المصارف في الخارج، والباقي بحدود (5.8) مليار دولار بيع نقداً، اما بالنسبة الى مشتريات البنك للدولار من وزارة المالية فقد بلغت (52.2) مليار دولار ليصل الفرق بين المبيعات والمشتريات (1.1) مليار دولار. وفي عام 2020 فقد بلغ اجمالي المبيعات بحدود (44.1) مليار دولار منها (3.4) مليار دولار بيع نقداً و(40.7) مليار دولار مباعه كحوالة، اما المشتريات فقد بلغت بحدود (30.7) مليار دولار وهي اقل من الكميات المباعة للدولار لتبلغ الفجوة بين المبيعات والمشتريات بحدود (13.4) مليار دولار وهذا ناجم عن تفشي جائحة كورونا وما رافقها من تداعيات سلبية تمثلت بانخفاض الإيرادات النفطية مما انعكس بتراجع الكميات المشتراه من وزارة المالية. اما في عام 2021 فقد شهدت الكميات المباعة انخفاضاً وبنسبة (-) 15.8% بالمقارنة مع العام السابق لتصل بحدود (37.1) مليار دولار وهي موزعة بين المبيعات كنقد بحدود (6.6) مليار دولار، و(30.5) مليار دولار حوالة. اما على صعيد الكميات المشتراه من وزارة المالية فقد شهدت زيادة بالمقارنة مع العام السابق لتبلغ (46) مليار دولار ويعزى ذلك الى تزايد الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة وما صاحبها من ارتفاع الانفاق العام. اما في عام 2022 فقد شهدت الكميات المباعة ارتفاعاً وبنسبة (26.14%) بالمقارنة مع العام السابق لتصل بحدود (46.8) مليار دولار وهي موزعة بين المبيعات كنقد بحدود (9.1) مليار دولار،

و(37.7) مليار دولار حوالة. اما على صعيد الكميات المشتراة من وزارة المالية فقد شهدت زيادة بالمقارنة مع العام السابق لتبلغ (53.4) مليار دولار.

جدول (4)

الكميات المباعة والمشتراة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الاجنبية للمدة (2019 - 2022)

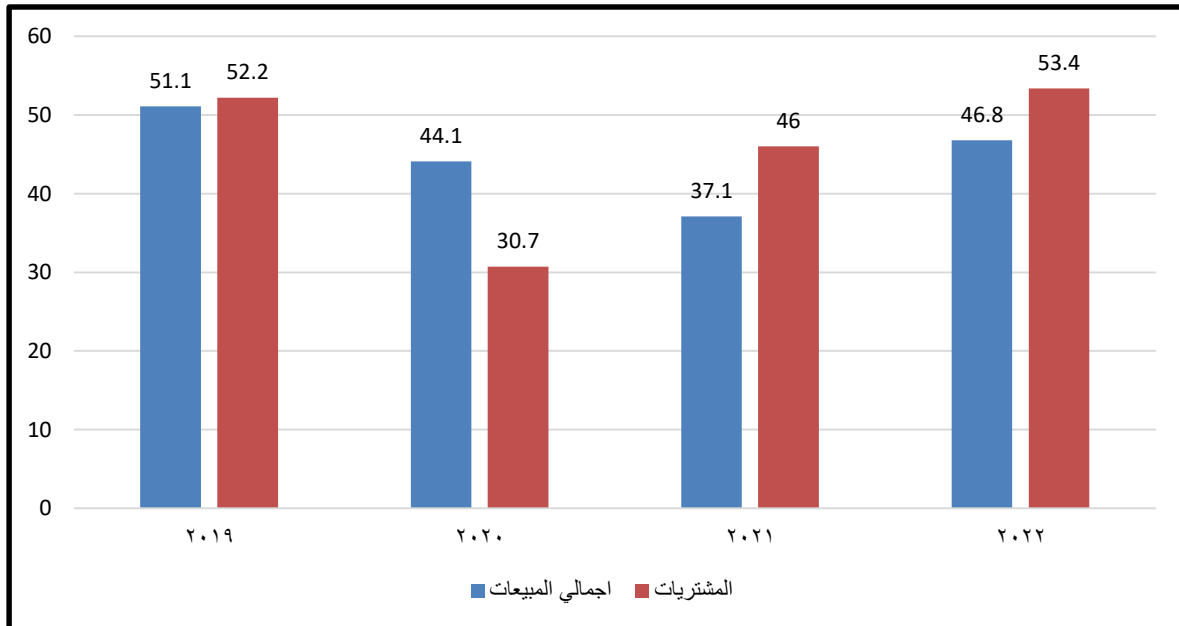
مليار دولار

الفرق بين المبيعات والمشتريات	المشتريات	اجمالي المبيعات	حوالة	نقد	التفاصيل السنة
1.1	52.2	51.1	45.3	5.8	2019
(13.4)	30.7	44.1	40.7	3.4	2020
8.9	46	37.1	30.5	6.6	2021
6.6	53.4	46.8	37.7	9.1	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

شكل (4)

اجمالي المبيعات والمشتريات للمدة (2019-2022)



التسهيلات القائمة

يسعى البنك المركزي الى توظيف الادوات التي من خلالها يمكن التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن المالي والنقدي واعادة صياغة عناصر المنظومة الاقتصادية لبلوغ مستوى الاداء الاقتصادي المرغوب والقضاء على الضغوط التضخمية وتنفيذاً لأهداف السياسة النقدية للإسهام بدور حيوي في تحفيز المصارف لدفع عجلة النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص. وتشمل التسهيلات القائمة الادوات الاتية:

❖ سعر السياسة النقدية.

❖ الفائدة على الائتمان الاولي .

❖ الفائدة على الائتمان الثانوي.

❖ فائدة مقرض الملجأ الاخير.

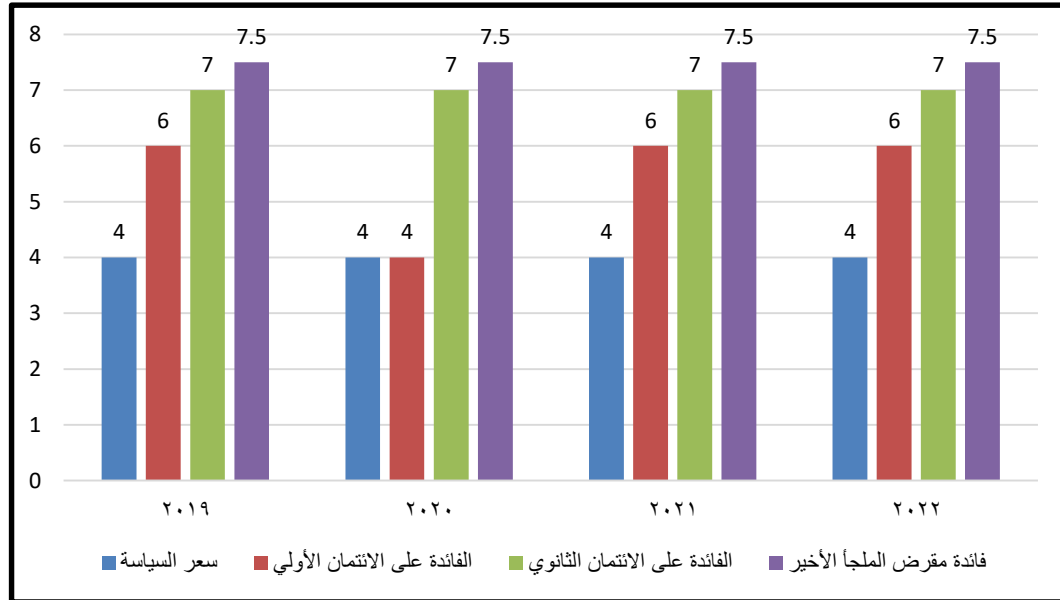
وبناء على ذلك فقد استمر البنك المركزي بانتهاج سياسة توسعية من خلال المحافظة على استقرار اسعار الفائدة بهدف تعزيز رصيد المصارف التجارية وتهيئة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريع القطاع الخاص ودعم التنمية والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (5) الذي يرصد تلك المؤشرات خلال المدة (2019-2022) اذ استمر البنك المركزي باعتماد سعر السياسة النقدية والبالغ (4%) سنوياً بهدف توفير السيولة للمصارف وتلبية احتياجاتها، وفيما يتعلق بتسهيلات الاقراض القائمة فقد واصل البنك المركزي العمل بهذه الاداة من اجل منح الائتمان الى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الاشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها اذ بلغ على الائتمان الأولي (6%) ، وعلى الائتمان الثانوي (7%) ، الى جانب فائدة مقرض الملجأ الأخير (7.50%) ولم يقدم اي من المصارف الحكومية او الخاصة على اي من هذه الائتمانات خلال عام 2022 وكما موضح في بيانات الجدول(5).

جدول (5)
التسهيلات القائمة للمدة (2019- 2022) (%)

2022	2021	2020	2019	السنة المؤشرات
4	4	4	4	سعر السياسة
6	6	4	6	الفائدة على الائتمان الأولي
7	7	7	7	الفائدة على الائتمان الثانوي
7.5	7.5	7.5	7.5	فائدة مقرض الملجأ الأخير

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (5)
التسهيلات القائمة للمدة (2019-2022) (%)



ت- الاحتياطي الانزامي

وهي نسبة من اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بجميع انواعها يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي وتمثل نسبة (15%) من الودائع الجارية، ولودائع التوفير (الادخار) والثابتة بنسبة (10%) للدينار والدولار وللمصارف الاسلامية بنسبة (5%) وايقاف السماح لكافة المصارف المجازة باستثمار ما لا يزيد عن (50%)

من نسبة الاحتياطي الالزامي في شراء حوالات الخزينة بالدينار العراقي لانتقاء الحاجة لها وتغير الظروف الاقتصادية للبلد. ومن بيانات الجدول (6) فقد سجل الاحتياطي الالزامي في نهاية عام 2019 (9580.4) مليار دينار وهي موزعة كاحتياطي الزامي على ودائع المصارف الحكومية ليسجل (8420.5) مليار دينار، وعلى ودائع المصارف الخاصة (1159.9) مليار دينار. اما في عام 2020 ونتيجة للظروف التي تعرض اليها اقتصاد العراق ولغرض توفير السيولة لمواجهة تداعيات الازمة المزدوجة (الصحية والاقتصادية) فقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية للدينار العراقي من (15%) الى (13%) فيما حافظت كل من ودائع التوفير (الادخار) والثابتة على نسبتها البالغة (10%) للدينار والدولار لكافة المصارف اما بالنسبة للمصارف الاسلامية فقد بلغت (5%) على الودائع الآجلة. اذ سجل الاحتياطي الالزامي نهاية عام 2020 انخفاضا ليبلغ (9193.4) مليار دينار وبنسبة (-4.2%) بالمقارنة مع العام السابق ويعزى ذلك الى الانخفاض على ودائع المصارف الحكومية لتسجل (8130.9) مليار دينار، والاحتياطي على الودائع لدى المصارف الخاصة (1062.5) مليار دينار. وفي عام 2021 وبعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي على إثر تراجع تداعيات ازمة كورونا تم اعادة نسبة الاحتياطي الالزامي الى (15%) ليسجل الاحتياطي الالزامي ارتفاعا ليبلغ (11014.9) مليار دينار وبنسبة نمو بلغت (19.8%) وهي موزعة على الودائع لدى المصارف الحكومية (9595.6) مليار دينار، وعلى الودائع لدى المصارف الخاصة (1419.3) مليار دينار. اما في عام 2022 وفي اطار الحد من الضغوط التضخمية التي شهدتها العالم والناجمة عن تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية قتعثر سلاسل الامدادات التجارية فقد تم المحافظة على نسبة الاحتياطي الالزامي والبالغة (15%) ويليغ (12803.7) مليار دينار، وهي موزعة على المصارف الحكومية (11285.5) مليار دينار والمصارف الخاصة (1518.2) مليار دينار

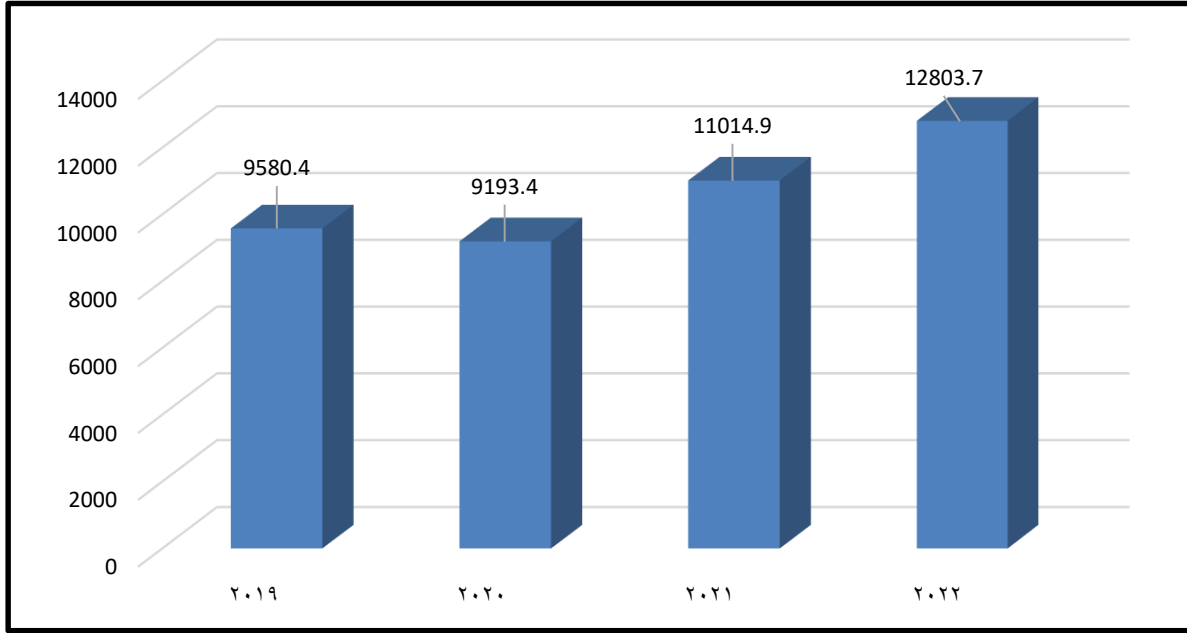
جدول (6)

الاحتياطي الالزامي في المصارف العراقية للمدة (2019 - 2022) (مليار دينار)

السنة	الاحتياطيات	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	اجمالي الاحتياطي الالزامي
2019		8420.5	1159.9	9580.4
2020		8130.9	1062.5	9193.4
2021		9595.6	1419.3	11014.9
2022		11285.5	1518.2	12803.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية

شكل (6)
اجمالي الاحتياطي الالزامي للمدة (2019-2022)



3- تطورات الاسعار

أ- سعر الصرف

انتهج البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 سياسة نقدية تتمثل باستخدام الادوات الكمية للحد من تعدد اسعار الصرف في الاسواق المحلية ، وذلك بتوظيف عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على مناسيب السيولة المحلية ووضع الفائض النقدي في مساراته السليمة من خلال اعتماد نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية بهدف استقرار الطلب الكلي على النقد الأجنبي وتلبية حاجة السوق من العملة الأجنبية ، الى جانب تأمين متطلبات القطاع الخاص لتمويل استيراداته ضمن معدلات صرف توازنه والمفضية الى استقرار المستوى العام للأسعار وخفض التضخم عبر التأثير المباشر في نمو الكتلة النقدية وضبط مناسيب السيولة ومن بيانات الجدول (7) يتضح بأن سعر بيع الدولار وعبر نافذة بيع العملة الاجنبية ظل محافظاً على قيمته ولغاية منتصف شهر كانون الاول من عام 2020 والبالغ (1190) دينار لكل دولار، الا انه وبسبب الازمة المزوجة (الصحية، الاقتصادية) التي اجتاحت الاقتصادات العالمية ومنها اقتصاد العراق والمتمثلة بتقشي جائحة كورونا، وانخفاض اسعار النفط وفي سياق مواجهة هذه التداعيات فقد تم اجراء التعديل على السعر السائد للنافذة واعتماد

السعر الجديد ليلغ (1450) دينار لكل دولار، وليتناسب مع عملية الاصلاح الاقتصادي الواردة ضمن توجهات الحكومة الاصلاحية. وفي عامي 2021 و 2022 فقد بلغ سعر بيع الدولار عبر نافذة بيع العملة الاجنبية بحدود (1460) دينار لكل دولار.

وبالمقابل فقد شهد سعر الصرف في السوق المحلية (سعر الصرف الموازي) تقلبات خلال المدة (2019-2022) فبعد ان سجل في عام 2019 (1196) دينار لكل دولار ويعزى ذلك الى ارتفاع أسعار النفط مما أسهم بشكل كبير في ارتفاع الايرادات من العملة الأجنبية (الدولار) الأمر الذي انعكس على زيادة معدلات شراء البنك المركزي لعملة الدولار من وزارة المالية. اما في عام 2020 فقد شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعا ليصل الى (1234) دينار لكل دولار وبمعدل نمو (3.2%) عن العام السابق ويعزى ذلك الى تداعيات الازمة المزروجة التي تعرض لها اقتصاد العراق وما تركته من اضطرابات في السوق المحلية. وفي عامي 2021 و 2022 فقد شهد مسار سعر الصرف في السوق المحلية تغيرات كبيرة اذ بلغ (1474) و (1482) دينار لكل دولار على التوالي، وهذه التغيرات الكبيرة ستترك اثاراً سلبية على الاستقرار المالي. ولغرض التعرف مدى استقرار الطلب على العملة المحلية (الدينار) بوصفها كمخزن للقيمة فيستدل على ذلك من خلال حجم الفرق بين سعر صرف نافذة بيع العملة وسعر السوق المتداول فكلما انخفض الفرق بين السعرين يشير ذلك الى استقرار قيمة العملة المحلية واستقرار الطلب عليها، فبعد ان بلغ الفرق بحدود (6) دينار في عام 2019 ، الا انها سرعان ما شهدت تغيرات ليصل الى (44) دينار في عام 2020 ، وفي عام 2021 فقد بلغ الفرق بين سعر النافذة وسعر السوق الموازي بحدود (14) دينار. وفي عام 2022 فقد بلغ الفرق (22) دينار لكل دولار، ومع ذلك فان الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق المحلية ليس كبير وهو يقع ضمن نطاق السيطرة لاستقرار قيمة العملة المحلية.

جدول (7)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2019-2022)

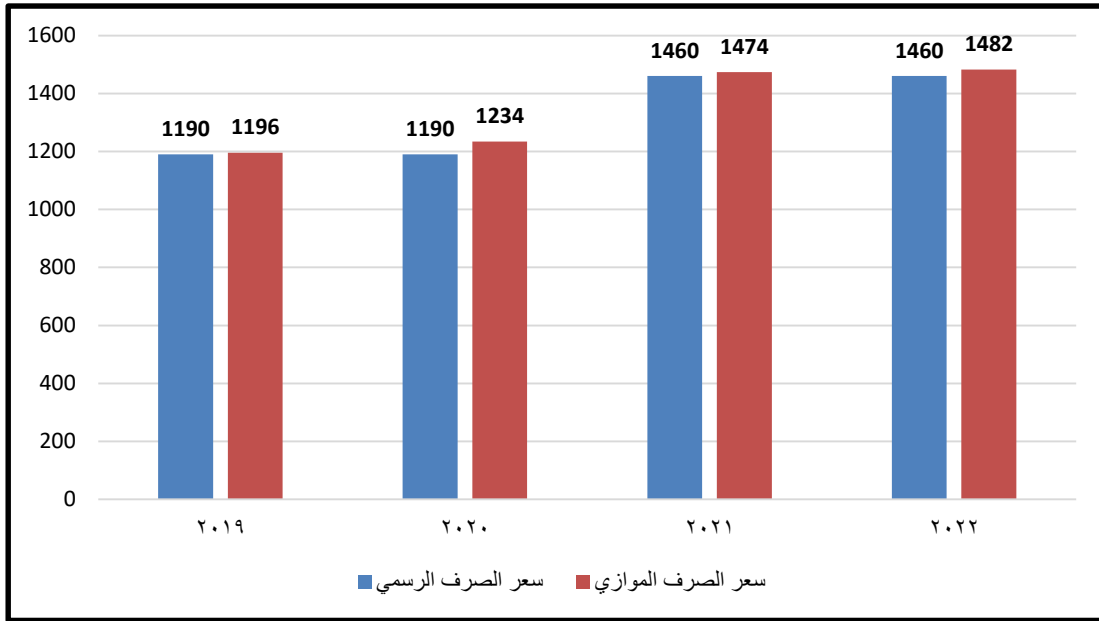
(دينار / دولار)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	معدل النمو سعر الصرف الموازي %	الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي
2019	1190	1196	-	6
2020	1190	1234	3.2	44
2021	1460	1474	19.4	14
2022	1460	1482	1.5	22

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (7)

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمي والموازي للمدة (2019-2022)



ب- معدل التضخم وحركة الأسعار

افصحت الاجراءات التي اعتمدها البنك المركزي ابعاد متعددة الأهداف والمهام يأتي في مقدمتها تحقيق الاستقرار في الأسعار عبر سياسة التدخل التي اعتمدها البنك للحفاظ على القيمة الخارجية للنقود كمثبت اسمي لمواجهة التوقعات التضخمية التي ارتبطت بالقوى الهيكلية التي ولدها الاختلال الاقتصادي وضعف مرونة الجهاز الانتاجي لمواجهة ضغوط الطلب. فمن بيانات الجدول (8) والذي يرصد التغيرات السنوية لأسعار المستهلك كمؤشر للتضخم في العراق للمدة (2019- 2022) يتضح بان الرقم القياسي قد شهد تغيرات خلال المدة محل البحث فبعد ان سجل في عام 2019 (104.5) نقطة ويليغ معدل تضخم (- 0.2%). ويعزى ذلك الى المتغيرات الدولية التي اسهمت في تحقيق هذا التراجع في ظل ضعف الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار، والتي انعكست بركود الأسواق وانخفاض الأسعار العالمية لاسيما أسعار السلع الغذائية والتي تركت بصماتها المتمثلة بتراجع معدلات التضخم في العراق. ثم سرعان ما شهد الرقم القياسي في عام 2020 ارتفاعا ليسجل (105.1) نقطة وبمعدل تغير سنوي (0.6 %) والذي يمثل معدلات التضخم، ويعود ذلك الى عمليات الاغلاق بين بلدان العالم وانقطاع سلاسل الامداد التجارية جراء تفشي جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على الاقتصاد

العالمي. اما في عام 2021 فقد شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا ليصل الى (111.5) نقطة و لينعكس بارتفاع معدل التضخم ليسجل (6.1 %) بسبب ارتفاع اسعار السلع الاساسية في الاسواق العالمية والتي تركت بصمات واضحة تجلت اثارها مع الشركاء التجاريين للعراق الى جانب تخفيض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الامريكي لمواجهة تداعيات الازمة المزدوجة. اما في عام 2022 فقد ادى الاتجاه المتسارع لدول العالم في تنفيذ التوجهات الرامية الى تعزيز العمل المناخي لتخفيض الانبعاثات مما اضاف عامل اخر لدعم الاتجاه السعودي لمعدلات التضخم التي يعاني من الاقتصاد العالمي و لينعكس بارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك و ليصل الى (117) نقطة و ليسجل معدل تضخم بحدود (4.9 %)

جدول (8)

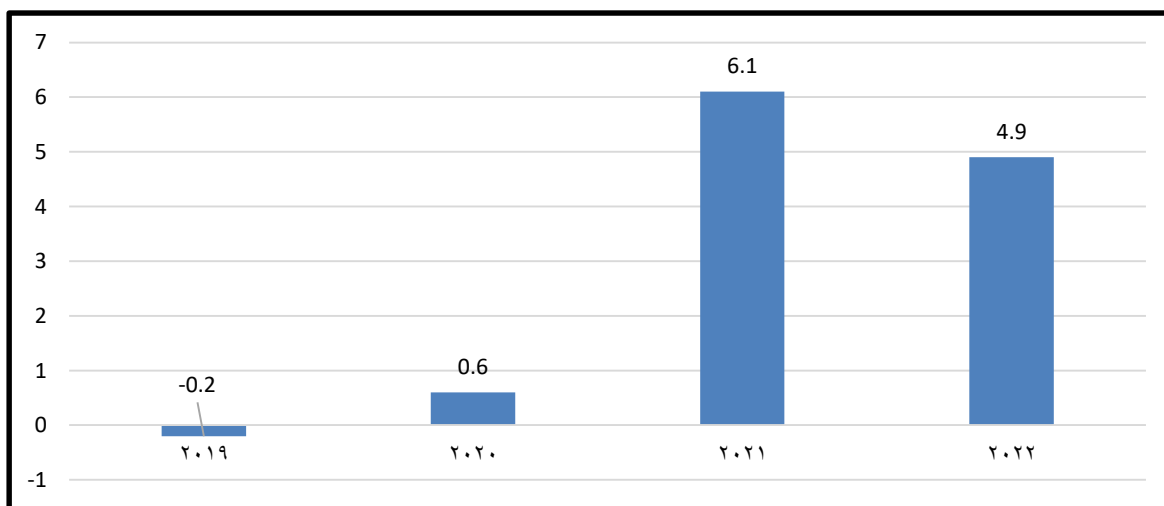
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في العراق ومعدل التضخم السنوي للمدة (2019 - 2022) (%)
(100=2012)

السنة	الرقم القياسي العام	معدل التضخم (%)
2019	104.5	(0.2)
2020	105.1	0.6
2021	111.5	6.1
2022	117	4.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الارقام القياسية.

شكل (8)

معدل التضخم السنوي للمدة (2019-2022) (%)



ولرصد التغيرات في المعدل السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المحافظات العراقية خلال عام 2022 بالمقارنة مع عام 2021 فمن بيانات الجدول (9) الذي يجسد تلك التغيرات الملحوظة والتي جاءت مدفوعة بارتفاع اسعار المجاميع الرئيسية الداخلة ضمن مكونات سلة المستهلك العراقي بسبب القدرة المحدودة للجهاز الانتاجي على تلبية الطلب المحلي وكالاتي: -

1. سجلت محافظة (الانبار) أعلى معدل تضخم، إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك (121.9) نقطة خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 والذي سجل (106.8) نقطة وبمعدل تغير سنوي بلغ (8.4 %). تلتها كل من محافظة اربيل وبمعدل تضخم (8 %) ومحافظة دهوك (7%) ومحافظة النجف (6.9%)
2. سجلت محافظة ميسان أدنى معدلات التغير السنوية للتضخم لتبلغ (0.9 %) تلتها محافظة ديالى وبمعدل (1.9 %) ومحافظة واسط (2.8 %) ومحافظة كركوك (3.7 %)
3. شهدت كل من محافظة (السليمانية، بغداد، كربلاء، ذي قار) معدلات تضخم متقاربة إذ بلغت (5.8%) (5.7% ((5.6%) (5.4%) فيما سجلت كل من محافظة القادسية ونيوى معدلات تضخم بلغت (4.6%) و(4%) على التوالي
4. سجلت كل من محافظة (البصرة، بابل) معدلات تضخم متشابهة إذ بلغ (4.5 %) فضلا عن محافظتي (المتنى، صلاح الدين) إذ سجلت (3.8%) على التوالي

جدول (9)

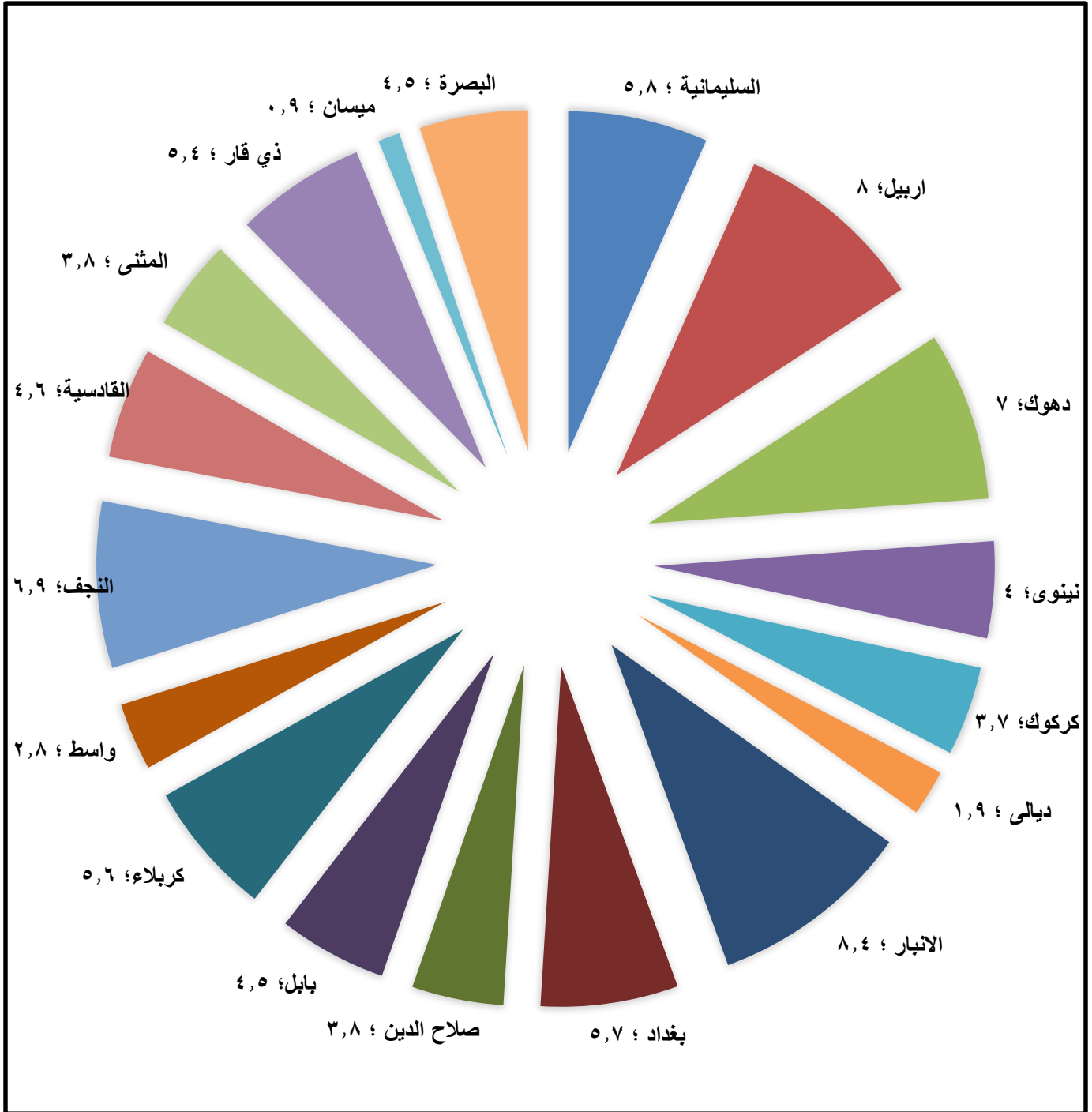
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في المحافظات لعامي 2021 و2022 ومعدلات التغير السنوية (100=2012)

معدل التغير السنوي %	الرقم القياسي العام		المحافظات
	2022	2021	
5.8	108.9	102.9	السليمانية
8	110.8	102.6	اربيل
7	113.5	106.1	دهوك
4	110.3	106.1	نينوى
3.7	117.6	113.4	كركوك
1.9	115.3	113.2	ديالى
8.4	121.9	112.5	الانبار
5.7	129.7	122.7	بغداد
3.8	112.8	108.7	صلاح الدين
4.5	109.8	105.1	بابل
5.6	119.7	113.4	كربلاء
2.8	116.6	113.4	واسط
6.9	117	109.4	النجف
4.6	113.6	108.6	القادسية
3.8	120	115.6	المتنى
5.4	118.6	112.5	ذي قار
0.9	103.7	102.8	ميسان
4.5	117.3	112.3	البصرة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية.

شكل (9)

معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المحافظات خلال عام 2022 (%)



ت: الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد)

يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على الاستيرادات في تغطية الطلب المحلي والتي تعد أحد العوامل الخارجية في نقل إثر الضغوط التضخمية من البلدان الاخرى الى العراق بسبب الاعتماد على الاستيرادات الاجنبية او ما يعرف (بالتضخم المستورد) مما يترك تداعيات سلبية تتمثل بتعزيز حالة التوقعات التضخمية وهي أخطر من التضخم ذاته لاسيما على الموازنة العامة لأنها تساهم برفع وتيرة التضخم وللرقم القياسي للأسعار، الى جانب نقل إثر تكلفة التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين والتي تعد من اهم المحددات على المدى الطويل. لذا لجأ البنك المركزي بعد عام 2003 الى توظيف اداة سعر الصرف كمثبت اسمي لكبح التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار واستيعاب الصدمات الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد. فمن بيانات الجدول (10) يتضح بان التضخم المستورد لعام 2019 قد بلغ (87.34%) ويعزى ذلك الى ارتفاع الاستيرادات وتزايد الناتج المحلي الاجمالي الى جانب ارتفاع معدل التضخم على الصعيد العالمي. وفي عام 2020 فقد استمر التضخم المستورد بالتزايد ليسجل بحدود (101.02%) ويعزى ذلك الى التزايد السنوي في معدل الاستيرادات مقابل تراجع قيمة الناتج المحلي الاجمالي ، اما في عام 2021 وبالرغم من ارتفاع معدلات التضخم العالمية فقد شهد التضخم المستورد تراجعا وليسجل (85.24%) وذلك نتيجة لتوجه الطلب نحو السلع المحلية فضلا عن الزيادة في قيمة الناتج المحلي مما انعكس بتراجع حجم الاستيرادات الى جانب التغيرات التي شهدتها سعر صرف الدينار ازاء الدولار اذ بموجبه اصبحت السلع المستوردة مرتفعة الثمن في الاسواق المحلية مما قلل الطلب عليها. ، اما في عام 2022 ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم على الصعيد العالمي فقد انعكس بارتفاع التضخم المستورد وليسجل (182.5). ولأغراض الحساب الدقيق للمساهمة النسبية للتضخم المستورد في التغيرات التي شهدتها الرقم القياسي العام فقد تم احتسابه وفق الاتي:

التضخم المستورد= الاستيرادات/الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية* التضخم العالمي*100

جدول (10)

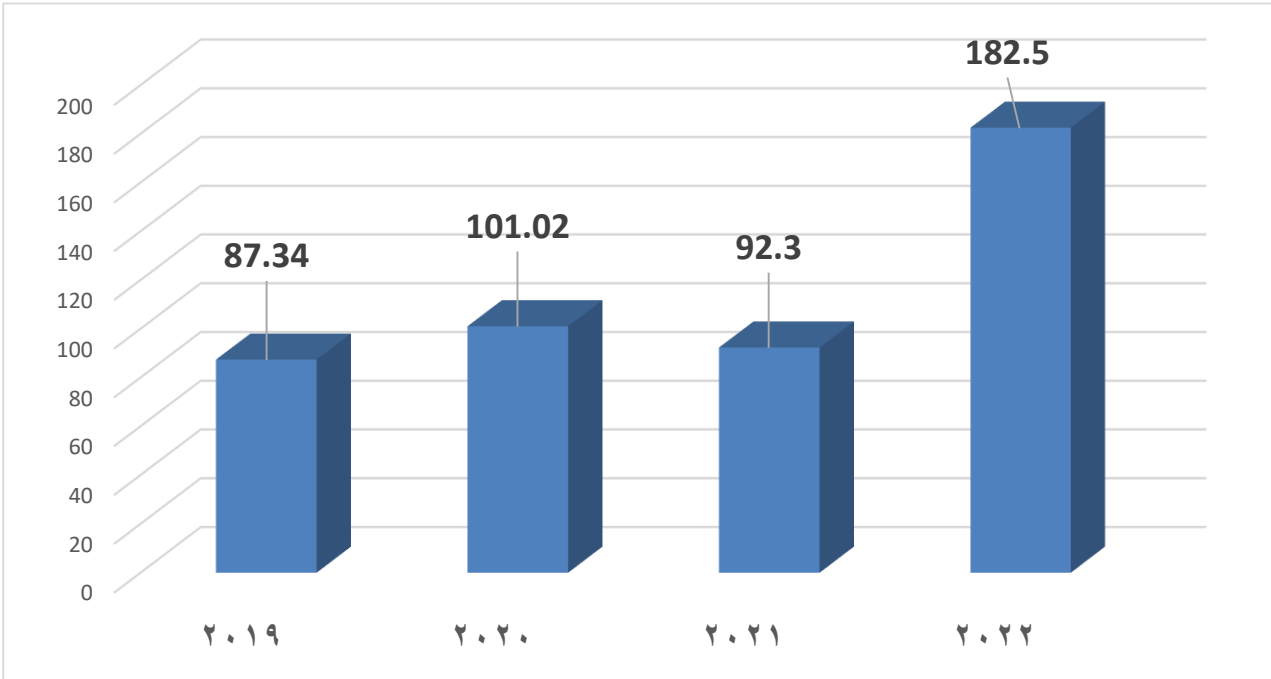
الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد) في العراق للمدة (2019-2022)

2022	2021	2020	2019	السنة المؤشرات
8.75	4.7	3.18	3.51	التضخم العالمي (%)
79895	59160	69817.5	68719.5	الاستيرادات (مليار دينار)
383064.2	301439.5	219768.8	276157.9	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)
182.5	92.3	101.02	87.34	التضخم المستورد (%)

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية
- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (10)

التضخم المستورد في العراق للمدة (2019-2022)



ث- سعر الفائدة الحقيقي

تضطلع اسعار الفائدة بوظائف مهمة بوصفها المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي وأحد المتغيرات المؤثرة بشكل كبير في قيمة العملة المحلية، اذ تعكس العائد او المكافئة لعنصر رأس المال نظير مساهمته في العملية الانتاجية وبالمقابل تمثل تكلفة الاموال المقترضة والتي تتحملها الجهات التي تسعى للحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ الاعمال. الى جانب الآثار على العديد من المتغيرات الاقتصادية الاخرى اذ يمتد هذا الأثر ليصل الى سعر الصرف وميزان المدفوعات وسوق الأوراق المالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الاخرى فعند ارتفاع سعر الفائدة سينعكس ذلك بانخفاض الطلب على الائتمان وسيؤثر سلباً في تراجع الاستثمار والإنتاج وسيؤثر بشكل أو بآخر على حركة التجارة الخارجية بجانبها الاستيرادات والصادرات ومن ثم على المستوى التوازني للدخل. ولرصد مسار تطورات اسعار الفائدة الحقيقية للمدة (2019-2022) فمن بيانات الجدول (11) يتضح بان معدل سعر الفائدة على الاقتراض والايداع ظل محافظا على معدلاته مع بقاء معدلات التضخم ضمن الحدود الدنيا مما انعكس على بقاء المعدلات الحقيقية كمتوسط بحدود (12%) للاقتراض و (5%) للإيداع، اما في عام 2021 فقد شهدت معدلات الفائدة الحقيقية انخفاضا لتسجل الفائدة على الاقتراض بحدود (5.7%) وللإيداع بحدود (-1.3%) بسبب ارتفاع معدلات التضخم والناجم عن تغيرات سعر الصرف فضلا عن ارتفاع الاسعار في الاسواق العالمية الامر الذي يعكس الطبيعة التحوطية للمصارف والحذر من التوسع في منح الائتمان وهو ما يقف عائق امام السياسة النقدية في تحقيق اهدافها المتمثلة باستقرار الاسعار ودعم النمو الاقتصادي. في عام 2022 فقد سجلت معدلات الفائدة الحقيقية على الاقتراض بحدود (6.7%) وللإيداع بحدود (0.2%) وتجدر الاشارة الى انه تم استخدام سعر فائدة الاقراض القصير الاجل بالدينار للدلالة على فائدة الاقراض واستخدام اسعار الفائدة على الودائع للدلالة على فائدة الإيداع.

جدول (11)

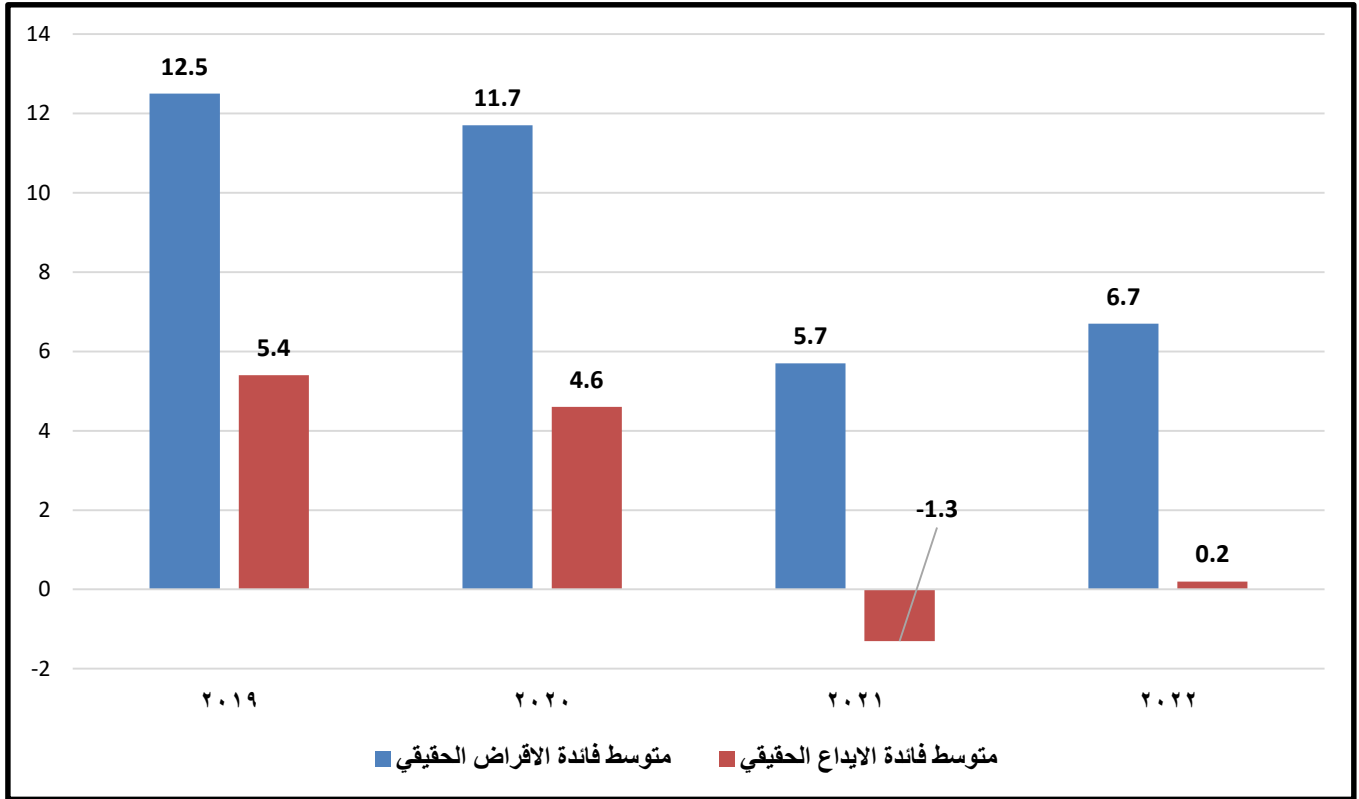
معدل سعر الفائدة الحقيقي على الاقراض والايذاع للمدة (2019- 2022) (%)

2022	2021	2020	2019	السنة
11.6	11.8	12.3	12.3	متوسط فائدة الاقراض القصير بالدينار
5.1	4.75	5.16	5.15	متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار
4.9	6.1	0.6	(0.2)	معدل التضخم العام
6.7	5.7	11.7	12.5	متوسط فائدة الاقراض الحقيقي
0.2	(1.3)	4.6	5.4	متوسط فائدة الايداع الحقيقي

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

شكل (11)

متوسط فائدة الإيداع الحقيقي ومتوسط فائدة الإقراض الحقيقي للمدة (2019-2022)



الفصل الثاني

واقع الجهاز المصرفي في العراق للمدة (2019- 2022)

شهد الجهاز المصرفي في العراق تطورات عديدة خلال الحقب الزمنية المنصرمة اذ اقتصر العمل ضمن مجال منح القروض وقبول الودائع الا ان البداية الحقيقية للعمل المصرفي المنظم كانت في مطلع العقد الرابع من القرن الماضي، اذ تمثلت بتأسيس اول مصرف تجاري عراقي وذلك في عام 1941 وهو مصرف الرافدين وتم اعتماده آنذاك لمسك حسابات الحكومة فضلا عن ممارسة الصيرفة التجارية، ثم تلاه تأسيس المصرف الوطني العراقي عام 1947 ليحل محل لجنة العملة ومقرها لندن وفي ضوء ذلك تم فك ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني واعتماد الذهب والعملات الاجنبية والسندات الحكومية كغطاء للدينار، ويعد هذا المصرف النواة التي تم اعتمادها لتأسيس البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (72) لسنة 1956 في حين تم تأسيس اول مصرف خاص عام 1954 لترتفع اعدادها فيما بعد وتصل الى خمسة مصارف وفي عام 1964 تم تأميم المصارف العاملة في العراق مع فروع المصارف الأجنبية وآلت ملكيتها للحكومة، وترتب على عملية التأميم في بادئ الأمر إجراءات تمثلت بدمج المصارف التجارية في أربع مجموعات ومن ثم إلى مجموعتين وأخيراً في مجموعة واحدة ضمن نطاق مصرف الرافدين واستمر ذلك حتى نهاية عام 1988. الا ان توسع عمل الأنشطة التجارية وتزايد الحاجة للمصارف تم تأسيس مصرف الرشيد بموجب القانون رقم (52) لسنة 1988 وبرأس مال قدره (100) مليون دينار دفع بالكامل، وفي مطلع التسعينيات تم تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 اذ صدر القانون رقم (12) لسنة 1991 والذي بمقتضاه أجازت الشركات المساهمة في ظل إحكام قانون الشركات تأسيس مصارف خاصة بهدف توفير التمويل لدعم الأنشطة الاقتصادية لتكون هذه المصارف رديفاً للمصارف الرسمية لاسيما وان هذا الاجراء قد تزامن كرد فعل لمواجهة تداعيات الحصار الاقتصادي المفروض على العراق عام 1990 ، وبعدها اخذت المصارف التجارية الخاصة بالتوسع في اعدادها والانتشار في عموم المحافظات. وبعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 أصبح بموجبه المؤسسة المستقلة والمسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي والاسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية بما يسمح من تهيئة مقومات الاستقرار للاقتصاد الوطني.

اولاً: هيكل الجهاز المصرفي

شهد الجهاز المصرفي تغييرات في هيكله خلال المدة (2019- 2022) والتي يجسدها الجدول (12) فبعد ان بلغ اجمالي عدد المصارف في عام 2019 (73) مصرفاً، منها (7) مصارف حكومية تجارية ومتخصصة و(66) مصرفاً تجارياً خاصاً منها (24) مصرفاً محلياً و(16) مصرف تجاري أجنبي و(26) مصرف إسلامي محلية وأجنبية ، فضلاً عن افتتاح فروعاً لها في مناطق متفرقة من العاصمة والمحافظات اذ بلغ عدد الفروع (888) منها (434) فرع للمصارف الحكومية شكلت ما نسبته (48.9%) من مجموع الفروع، بينما بلغ عدد فروع المصارف التجارية الخاصة (454) شكلت ما نسبته (51.1%) من مجموع الفروع وتوزعت فروع المصارف بنسبة (37%) في بغداد و(63%) في المحافظات الوسطى والجنوبية والشمالية. اما في عام 2020 فقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق (76) مصرفاً منها (7) مصارف حكومية موزعة الى (3) مصارف تجارية و(3) مصارف متخصصة، ومصرف اسلامي واحد. مقابل (69) مصرفاً خاصاً، وهي موزعة الى (27) مصرفاً اسلامياً محلياً و(24) مصرفاً تجارياً محلياً و(16) مصرفاً اجنبياً و(2) مصارف اسلامية اجنبية. اما في عام 2021 فقد شهد هيكل الجهاز المصرفي تغييرات تمثلت بدخول بعض المصارف المحلية وخروج بعض المصارف الاجنبية من القطاع المصرفي على وجه التحديد المصارف اللبنانية المستثمرة في العراق بسبب الازمة الاقتصادية في لبنان ليتراجع عدد المصارف العاملة في العراق وليصل الى (74) مصرفاً منها (7) مصارف حكومية، و(67) مصرفاً خاصاً . اما في عام 2022 فقد تراجع عدد المصارف العاملة في العراق وليصل الى (70) مصرفاً وذلك بعد خروج (5) مصارف ودخول مصرف واحد لينضم الى هيكل الجهاز المصرفي وهي موزعة الى (7) مصارف حكومية و(63) مصرفاً خاصاً. وبذلك فقد استحوذت المصارف الخاصة على الحصة الاكبر في تركيبه هيكل الجهاز المصرفي ولتسجل نسبة لا تقل عن (90%) مقارنة بالمصارف الحكومية والتي لم تتجاوز نسبة (10 %) وهذا ما يستدل عليه من بيانات الجدول (12)

جدول (12)

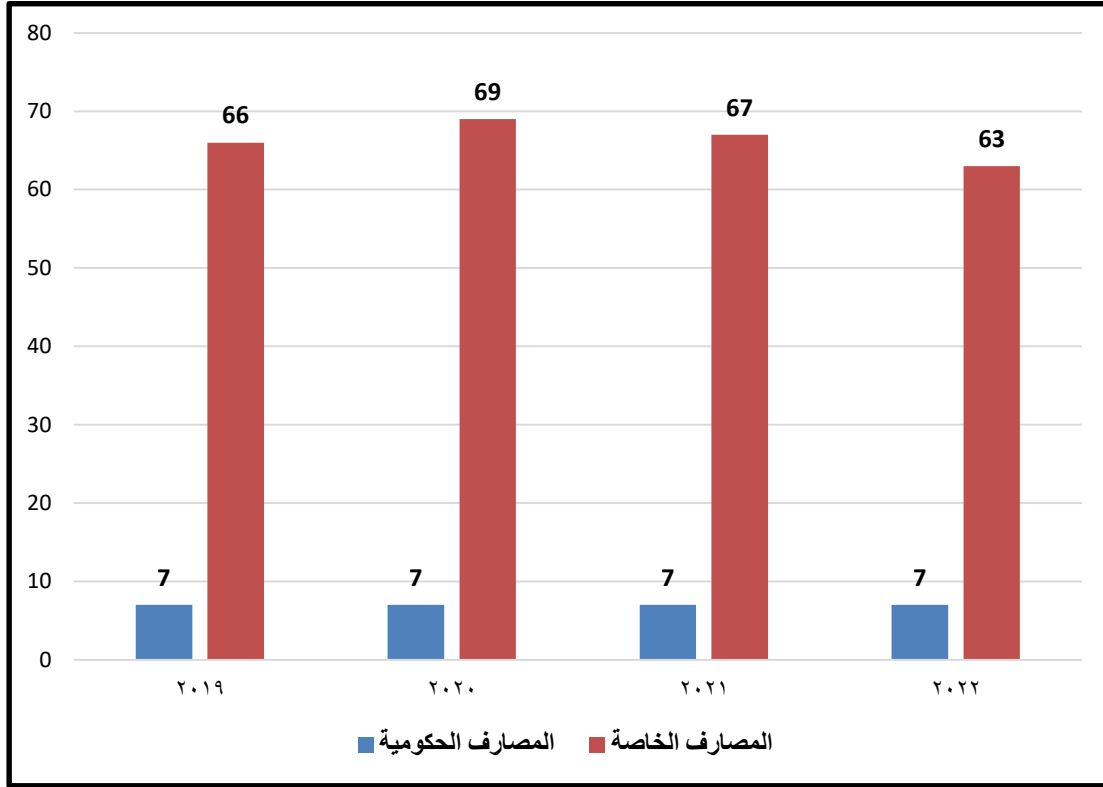
هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2019- 2022)

نسبة المصارف الخاصة الى اجمالي المصارف	نسبة المصارف الحكومية الى اجمالي المصارف	اجمالي عدد المصارف	المصارف الخاصة			المصارف الحكومية				السنة
			اجمالي	اسلامية	تجارية	اجمالي	اسلامية	متخصصة	تجارية	
90.4	9.6	73	66	26	40	7	1	3	3	2019
90.8	9.2	76	69	29	40	7	1	3	3	2020
90.5	9.5	74	67	30	37	7	1	3	3	2021
90	10	70	63	30	33	7	1	3	3	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية

شكل (12)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2019-2022)



ثانياً: رؤوس اموال المصارف

يعد من المؤشرات الايجابية المهمة في تعزيز الاستقرار المصرفي لما له من دور كبير في زيادة الرفاعة المالية ويضمن متانة وسلامة المصارف ويعزز من قدرتها على مواجهة المخاطر الى جانب توفير الحماية للمودعين. ولرصد مسار تطور رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق خلال المدة (2019 - 2022) فمن بيانات الجدول (13) الذي يجسد تلك المؤشرات يتضح بان إجمالي رأس المال للمصارف التجارية بعد ان سجلت في نهاية عام 2019 (15501.3) مليار دينار منها (3501.6) مليار دينار للمصارف الحكومية لتشكل ما نسبته (22.6%) من إجمالي رؤوس الأموال في حين بلغت رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة (11999.7) مليار دينار وبنسبة مساهمة (77.4%) من إجمالي رؤوس الأموال، شهدت في عام 2020 زيادة في اجمالي رؤوس الاموال للمصارف العاملة لتبلغ (16928.3) مليار دينار منها (4300) مليار دينار تعود للمصارف الحكومية وتتشكل نسبة مساهمة (25.4%) من اجمالي رؤوس الاموال بسبب ارتفاع راس مال المصارف لاسيما المصرف الزراعي والصناعي مما يؤشر انخفاض في الاصول المرجحة بالمخاطر داخل

وخارج الميزانية ، وحصّة المصارف الخاصة (12600) مليار دينار ولتشكل نسبة مساهمة (74.6 %) وتعود هذه الزيادة إلى استجابة المصارف التجارية لتعليمات ولوائح البنك المركزي والمتضمنة زيادة رؤوس أموالها ليكون الحد الأدنى (250) مليار دينار بهدف توسيع أعمال المصارف التجارية بما يؤهلها للحصول على تصنيف ائتماني وتحقيق الأرباح وضمان حقوق المساهمين، في حين مازالت رؤوس أموال المصارف التجارية الحكومية في مستوياتها ولم تصل إلى سقف الزيادة المقررة من قبل السلطات النقدية. أما في عام 2021 فقد بلغ مجموع رؤوس أموال المصارف بحدود (17846.5) مليار دينار وهي موزعة بين المصارف الحكومية (4491.5) مليار دينار ولتشكل نسبة مساهمة (25.2%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف في حين بلغت حصّة المصارف الخاصة (13355) مليار دينار وبنسبة مساهمة (74.8%). وفي عام 2022 فقد شهد مجموع رؤوس أموال المصارف زيادة طفيفة لتبلغ (17879.6) مليار دينار منها (4518.6) مليار دينار حصّة المصارف الحكومية ولتشكل نسبة مساهمة (25.3 %) من إجمالي رؤوس أموال المصارف في حين بلغت حصّة المصارف الخاصة (13361) مليار دينار وبنسبة مساهمة (74.7%) وتعزى الزيادة إلى أن هناك عدد من المصارف الحكومية والخاصة قد رفعت رؤوس أموالها. مما تقدم يتضح بأن المصارف العاملة في العراق قد شهدت ارتفاعاً في رصيد رؤوس الأموال إلا أنها لم توجه لسد متطلبات التنمية الاقتصادية نظراً لارتباط الحدود العليا للإقراض والاستثمار برأس مال المصرف واحتياطياته التي تضمن سلامة واستدامة العمل السليم للمصارف إلى جانب ذلك فالمشاريع التنموية الكبيرة تحتاج إلى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق العراقية ولتساهم بشكل فعال في دعم وتطوير الاقتصاد العراقي. والذي يستدل عليه بتدني نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي في العراق ومن ثم لا تساعد في بناء قطاع مالي ومصرفي قوي ومتين.

جدول (13)

تطور رؤوس اموال المصارف في العراق ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2019- 2022)

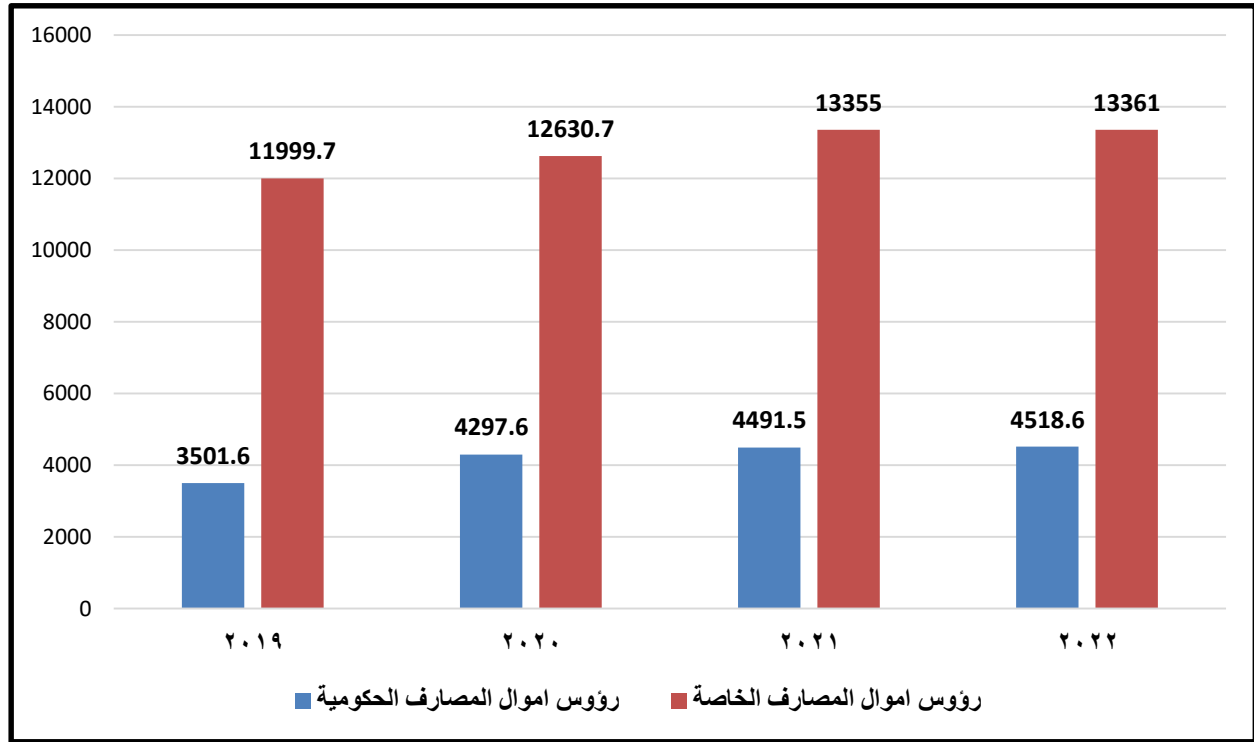
(مليار دينار)

نسبة	نسبة	نسبة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (6)	نسبة	نسبة	اجمالي رؤوس اموال المصارف (3)	رؤوس اموال المصارف الخاصة (2)	رؤوس اموال المصارف الحكومية (1)	التفاصيل السنة
9=3/6	8=2/6	7=1/6		5=2/3	4=1/3				
5.6	4.3	1.3	276157.9	77.4	22.6	15501.3	11999.7	3501.6	2019
7.7	5.7	1.95	219768.8	74.6	25.4	16928.3	12630.7	4297.6	2020
5.9	4.4	1.5	301439.5	74.8	25.2	17846.5	13355	4491.5	2021
4.7	3.5	1.2	383064.2	74.7	25.3	17879.6	13361	4518.6	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

- الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (13)
رؤوس أموال المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2018- 2021)



ثالثاً: ميزانية المصارف التجارية للمدة (2019 – 2022)

ولتتبع تطور الميزانية العمومية للمصارف التجارية العاملة في العراق وكالاتي:

أ- جانب الموجودات

والتي توضح الالية التي بموجبها يتم استثمار المصرف للأموال المتاحة لتنفيذ عملياته والتي تقسم إلى موجودات ثابتة وموجودات (سائلة) متداولة استناداً إلى طبيعتها واستخداماتها ، فمن بيانات الجدول (14) يتضح بان إجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق قد شهدت تطورات ايجابية خلال المدة المدروسة فبعد ان سجلت في عام 2019 (133254.1) مليار دينار وهي موزعة بين موجودات المصارف الحكومية بحدود (104874.2) مليار دينار وبنسبة مساهمة (78.7%) ورصيد الموجودات للمصارف الخاصة بحدود (28379.9) مليار دينار وبنسبة (21.3%). لتشهد في عام 2020 زيادة لتسجل (138468.9) مليار دينار منها (108665.2) مليار دينار حصة المصارف الحكومية والباقي حصة المصارف الخاصة (29803.7) مليار دينار. واستمرت التطورات الايجابية في رصيد الموجودات للمصارف لتصل في عام 2021 بحدود (159418.7) مليار دينار منها (125322.6) مليار دينار حصة المصارف الحكومية ولتشكل نسبة

مساهمتها بحدود (78.6%) في حين بلغت حصة المصارف الخاصة من الموجودات بحدود (34096.1) مليار دينار ونسبة مساهمة بلغت بحدود (21.4%). وفي عام 2022 بلغ رصيد الموجودات للمصارف بحدود (198661.8) مليار دينار منها (161523.8) مليار دينار حصة المصارف الحكومية ولتشكل نسبة مساهمتها بحدود (81.3) في حين بلغت حصة المصارف الخاصة من الموجودات بحدود (37138) مليار دينار ونسبة مساهمة بلغت بحدود (18.7%). مما سبق يتضح بان المصارف الخاصة العاملة في العراق وعلى الرغم من تزايد اعدادها بالمقارنة مع المصارف الحكومية القائمة، الا انها لم تسعى لزيادة موجوداتها والتي لم تشكل أكثر من نسبة (21%) بالمقارنة مع المصارف الحكومية، وهذا ما يعكس ضعف الدور التنموي للمصارف الخاصة في تقديم الائتمان للمشروعات والإفراد بشروط ميسرة لدعم أنشطة الاقتصاد الحقيقي، اذ ركزت على استثمار أموالها في بيئة آمنة كإجراء العملة الصعبة من نافذة العملة او الاستثمار في أدوات السياسة النقدية.

جدول (14)

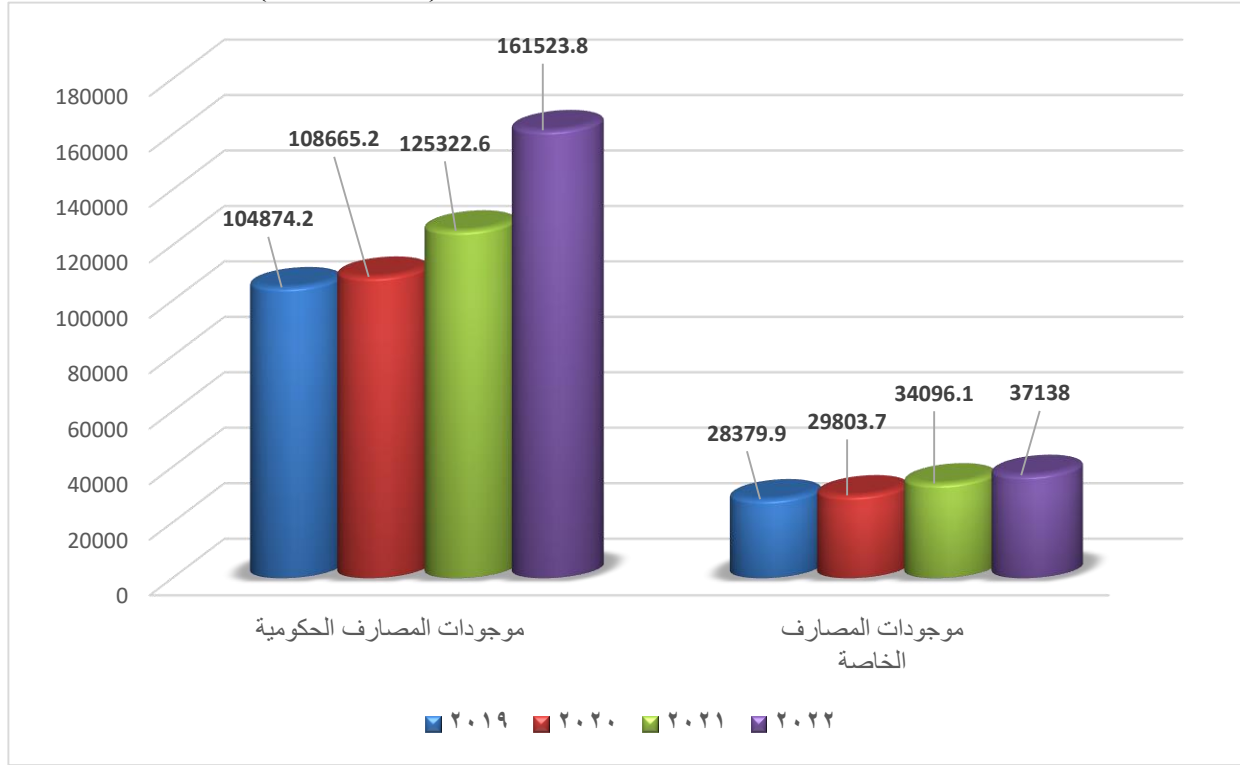
تطور الموجودات للمصارف العاملة في العراق للمدة (2019- 2022)

(مليار دينار)

نسبة	نسبة	مجموع الموجودات (3)	موجودات المصارف الخاصة (2)	موجودات المصارف الحكومية (1)	التفاصيل السنة
5=2/3	4=1/3				
21.3	78.7	133254.1	28379.9	104874.2	2019
21.5	78.5	138468.9	29803.7	108665.2	2020
21.4	78.6	159418.7	34096.1	125322.6	2021
18.7	81.3	198661.8	37138	161523.8	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (14)
موجودات المصارف الحكومية والخاصة للمدة (2022-2019)



ب- جانب المطلوبات

يتجسد هذا الجانب في حركة الودائع لدى المصارف التجارية كونها تشكل الجزء الأكبر من مطلوبات المصرف الذي يتعامل بأموال الغير، فمن بيانات الجدول (15) الذي يرصد حركة الودائع حسب النوع والقطاع يتضح بانها قد شهدت تطورات ايجابية خلال المدة (2019- 2022)، فبعد ان سجلت خلال عامي 2019 و 2020 (82106.5) و(84924.2) مليار دينار على التوالي والذي يعود إلى توظيف رواتب الموظفين لدى المصارف الحكومية والخاصة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الودائع بشكل ملحوظ . وفي عام 2021 فقد بلغت الودائع لدى المصارف التجارية بحدود(96071.4) مليار دينار ، منها (83577.4) مليار دينار تعود للمصارف الحكومية، والباقي حصة المصارف الخاصة والبالغة (12494) مليار دينار . اما في عام 2022 فقد بلغ اجمالي الودائع (129083.3) مليار دينار لتبلغ الودائع لدى المصارف الحكومية (115856.2) مليار دينار ، وحصة المصارف الخاصة من اجمالي الودائع(13227.1) مليار دينار. مما تقدم يتضح بان المصارف الحكومية قد استحوذت على الجزء الاكبر من اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية بالمقارنة مع المصارف الخاصة وبنسبة لا تقل عن (87%) كمتوسط للمدة المدروسة ، فعلى الرغم من قلة عدد المصارف الحكومية والتي لم تتجاوز (7) مصارف الى جانب انخفاض أسعار الفائدة الممنوحة للودائع، ومع ذلك فقد شكلت مركز الصدارة في نشاطها المصرفي ، ويعود ذلك الى قدم تأسيسها والانتشار الواسع لشبكة فروعها في جميع انحاء العراق مما عزز الثقة

بها لما تمتلكه من ضمانة تؤهلها بذلك كونها تابعة إلى وزارة المالية فضلاً عن قيام المؤسسات الحكومية بإيداع أموالها لدى هذه المصارف، وبالمقابل فالمصارف الخاصة والتي تمتلك مقومات كثيرة سواء كانت بالقياس الى هيكل الجهاز المصرفي التجاري في العراق اذ تشكل أكثر من (90 %) ام الى اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي والتي تستحوذ على اكثر من (75%) منه، الا ان نشاطها المصرفي كان متواضعا بالقياس الى نشاط المصارف الحكومية الامر الذي يعكس ضعف الثقة من قبل الأفراد والشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية للتعامل مع المصارف التجارية الخاصة.

جدول (15)

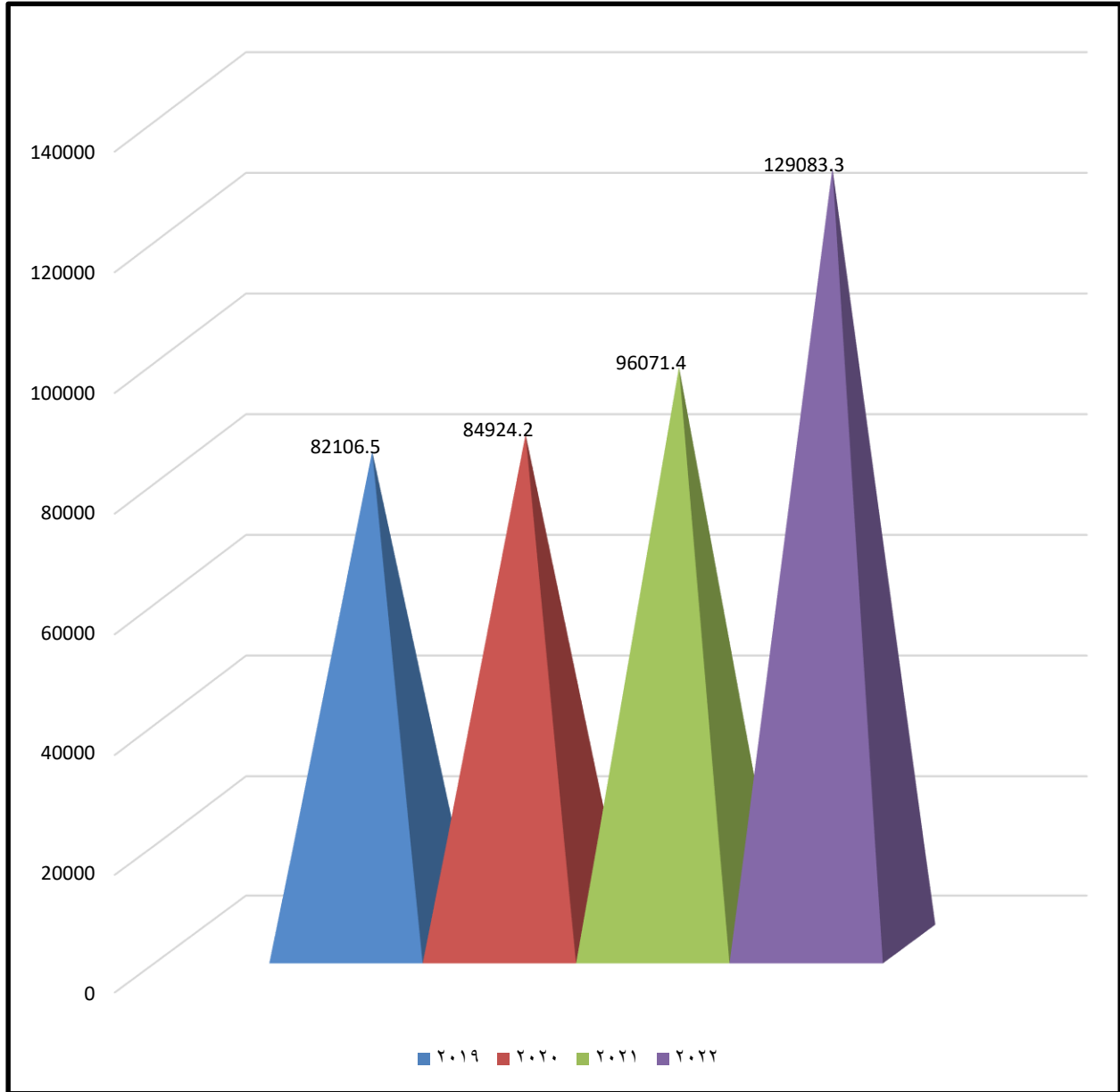
الودائع لدى المصارف التجارية حسب القطاع للمدة (2019- 2022)

(مليار دينار)

نسبة 5=2/3 (%)	نسبة 4=1/3 %	إجمالي الودائع (3)	الودائع لدى المصارف الخاصة (2)	الودائع لدى المصارف الحكومية (1)	التفاصيل السنة
13.1	86.9	82106.5	10723.3	71383.4	2019
12.6	87.4	84924.2	10702.5	74221.7	2020
13	87	96071.4	12494	83577.4	2021
10.2	89.8	129083.3	13227.1	115856.2	2022

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية

شكل (15)
اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2022-2019)



الفصل الثالث

تقييم السياسة النقدية والمصرفية للمدة (2019- 2022)

أولاً: تقييم تطور اداء السياسة النقدية للمدة (2019- 2022)

تحظى السياسة النقدية بأهمية بالغة في الفكر الاقتصادي المعاصر، لاسيما الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في إدارة النقد والانتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي يأتي في مقدمتها دفع عجلة النمو الاقتصادي أو الحد من التضخم وذلك باستعمال أدوات يوظفها البنك المركزي من أجل تحقيق ذلك، إذ تستهدف السياسة النقدية الوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي والذي يعد واحداً من بين الأهداف التي تسعى لبلوغها، الى جانب تحقيق مستوى مرغوب من التشغيل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، فضلاً عن التوازن في ميزان المدفوعات لكبح الاختلالات التي تنتاب النشاط الاقتصادي. وللوقوف على تطور اداء السياسة النقدية والذي يستدل عليه من خلال المؤشرات الاتية:-

1- تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة

تعد هذه النسبة مؤشراً على مدى كفاية الاحتياطيات الرسمية التي بحوزة البنك المركزي الى جانب المؤشرات المعيارية الاخرى والتي تتمثل بكل من:

- ❖ نسبة الاحتياطيات الرسمية الى عرض النقد الواسع (M_2) والتي ينبغي ان لا تقل عن نسبة (20%).
- ❖ نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية الى أشهر الاستيرادات، والتي ينبغي ان تكون كافية لتغطية الاستيرادات بما لا يقل عن (6) أشهر.

ومن خلال بيانات الجدول (16) الذي يعكس تلك المؤشرات يتضح بانها قد شهدت تغيرات ملحوظة والناجمة عن التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي والتي بدورها تركت اثارا مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العراقي، وهو ما تطلب اجراءات اضطلع بها البنك المركزي العراقي وضمن المهام التي تقع على عاتقه للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي. ومن بين تلك المهام المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية المصدرة لتأمين متطلبات حاجة الاقتصاد من خلال تهيئة التغطية الكاملة لها من الاحتياطيات الاجنبية والتي شهدت تطورات ايجابية لاسيما في عام 2022 لتحقق نسبة نمو بلغت (51.4%) بالمقارنة مع العام السابق ويعزى ذلك الى زيادة الايرادات النفطية على اثر تخفيف قيود اجراءات الاغلاق بين الدول وعودة حركة التبادل التجاري فضلا عن ارتفاع حصة العراق النفطية وفقا لاتفاق (اوبك +) مما انعكس بارتفاع نسبة الاحتياطيات الرسمية كمصد للحماية وهو ما يعكس السياسة التحوطية التي اعتمدها البنك المركزي في الحفاظ على رصيد الاحتياطيات الاجنبية عند مستويات مرتفعة، والتي

جدول (16)

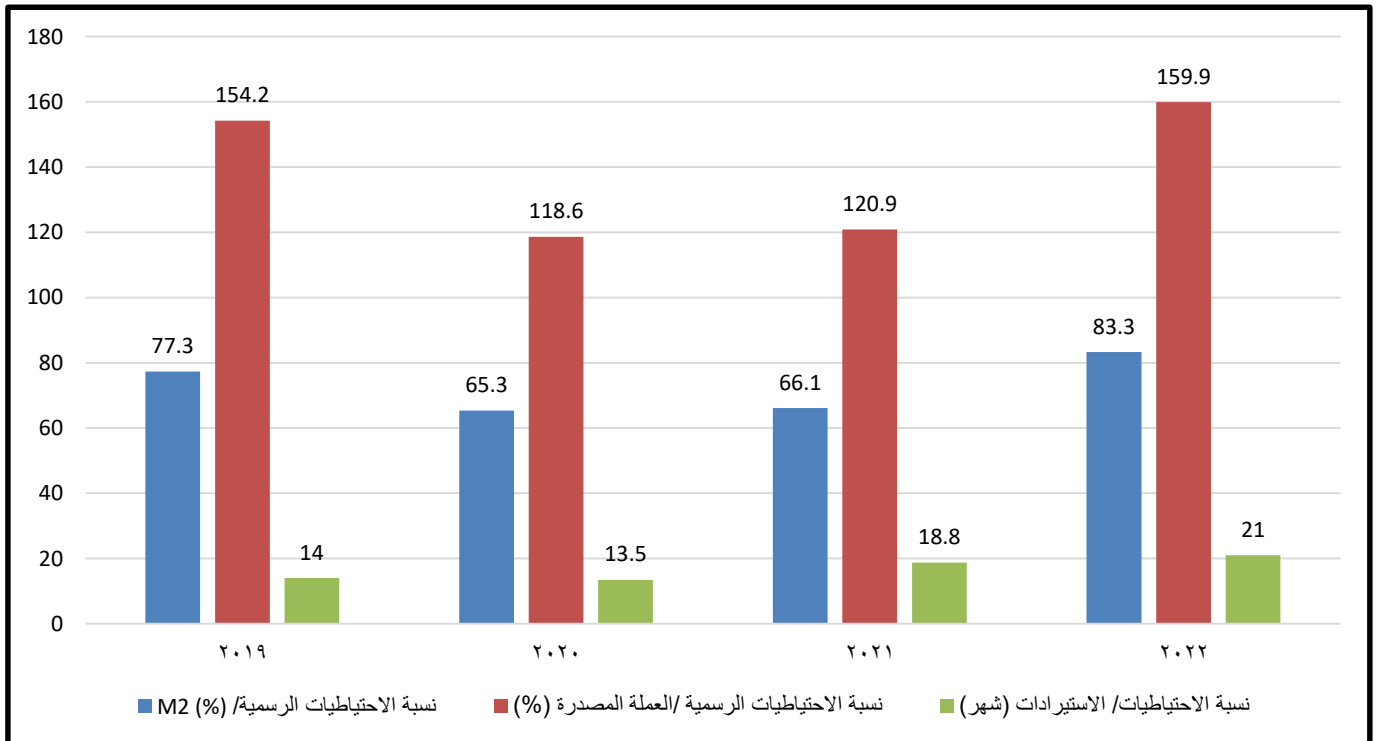
نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة والسيولة المحلية والاستيرادات في العراق للمدة (2019-2022)

2022	2021	2020	2019	السنة التفاصيل
140086	92526	78293	79918	الاحتياطيات الرسمية (مليار دينار)
168202	139886	119906	103441.1	M ₂ (مليار دينار)
87561.6	76561.6	66031.2	51834.8	العملة المصدرة (مليار دينار)
79895	59067.2	69817.5	68719.5	الاستيرادات (مليار دينار)
83.3	66.1	65.3	77.3	نسبة الاحتياطيات الرسمية/M ₂ (%)
159.9	120.9	118.6	154.2	نسبة الاحتياطيات الرسمية /العملة المصدرة (%)
21	18.8	13.5	14	نسبة الاحتياطيات/ الاستيرادات (شهر)

المصدر: تم استخراج النسب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للسياسة النقدية.

شكل (16)

نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة والسيولة المحلية والاستيرادات في العراق للمدة (2019-2022)



سجلت أدنى نسبة خلال المدة المدروسة بحدود (118%). ولتتبع مسار التطورات في نسبة التغطية للاحتياطيات الرسمية بالقياس الى عرض النقد بالمفهوم الواسع (M_2) يتضح بانها قد تجاوزت النسبة المعيارية البالغة (20%) اذ سجلت أدنى نسبة خلال المدة المدروسة بحدود (65.3%) وذلك لارتفاع الاحتياطيات بنسبة أكبر من الزيادة في السيولة المحلية، فضلا عن ذلك فقد تجاوزت الاحتياطيات الرسمية مؤشر التغطية للاستيرادات والتي ينبغي ان تكون التغطية لا تقل عن مدة (6) أشهر الا انها قد حققت نسب تغطية عالية ولم تقل عن (13.5) شهر خلال المدة محل البحث.

2- مؤشر سرعة تداول النقود

يوضح هذا المؤشر عدد المرات التي ينفق فيها الدينار العراقي الواحد خلال السنة ومن بيانات الجدول (17) يتضح بان سرعة تداول النقود خلال المدة (2019-2022) قد شهدت تغيرات ملموسة فبعد ان سجلت خلال عام 2019 بحدود (3) مرة ، وفي عام 2020 فقد سجلت (2.12) مرة ، اما في عام 2021 فقد شهدت ارتفاعاً في عدد المرات التي ينفق فيها الدينار الواحد خلال السنة بالمقارنة مع العام السابق ليسجل (2.5) مرة مما يعكس التحسن في مستوى النشاط الاقتصادي وخروجه من حالة الركود على اثر الصدمات التي تعرض اليها (الصحية، الاقتصادية). وفي عام 2022 فقد بلغت سرعة تداول النقود (2.6) مرة

جدول (17)

سرعة تداول النقود للمدة (2019-2022)

(مليار دينار)

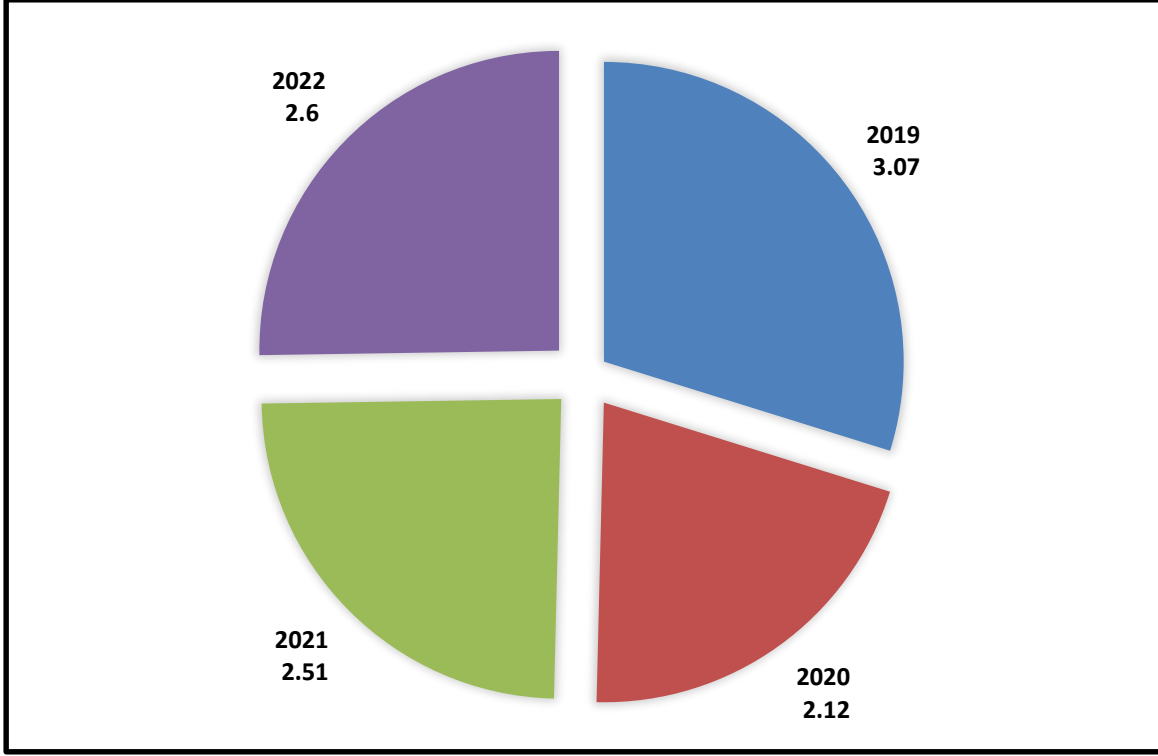
سرعة تداول النقود	عرض النقد الضيق (M_1)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	التفاصيل السنة
3.07	86771.0	276157.9	2019
2.12	103353.6	219768.8	2020
2.51	119944	301439.5	2021
2.6	146399	383064.2	2022

المصدر: تم استخراج المؤشر بالاعتماد على بيانات كل من الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات

القومية، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية

شكل (17)

نسبة سرعة تداول النقود للمدة (2019-2022)



3- معامل الاستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي)

يوضح هذا المؤشر مدى التوافق في المعروض النقدي مع الطلب النقدي بوصفه أحد العوامل المؤثرة في مستوى النشاط الكلي بالشكل الذي يسمح بتحقيق اهداف اقتصادية معينة (كاستقرار اسعار السلع والخدمات واستقرار اسعار الصرف واطاحة هيكل ملائم لأسعار الفائدة) والتي سيكون اثرها الايجابي في استقرار النظام المالي. ويشير هذا المعامل الى وجود استقرار اقتصادي في الحالة التي تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح اما اذا زادت نسبة معامل الاستقرار النقدي عن ذلك او اقل فيؤشر فقدان الاستقرار النقدي اما لصالح التضخم في حالة كون المعامل اكبر من الواحد الصحيح وان هناك ضغوط وارتفاعات محتملة بالأسعار بسبب الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي، او لصالح الركود الاقتصادي وتلاشي الضغوط التضخمية اذا كان اقل من الواحد. ومن بيانات الجدول (18) الذي يرصد مدى وجود ضغوط تضخمية يعاني منها اقتصاد العراق خلال المدة (2019-2022) يتضح بان قيمة هذا المؤشر بعد ان سجلت في عام 2019 (1.4%) انخفضت في عام 2020

وليسجل (-1.3%)، والذي يعزى للصدمات التي تعرض اليها الاقتصاد وما تركته من تداعيات سلبية على معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي اما في عام 2021 فقد بلغت نسبة هذا المؤشر (10.4%). وفي عام 2022 فقد بلغت (2.9%) بناءً لما سبق يتضح بان هناك ارتفاعاً في معدلات نمو السيولة المحلية وبنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (100=2007) الامر الذي يعني وجود اتجاه تضخمي في الاقتصاد المحلي وان ارتفاع معدلات السيولة المحلية عززت من النزعة الاستهلاكية بشكل أكبر من الطلب على السلع الرأسمالية والناجم عن عدم التنوع الاقتصادي وضعف القاعدة الانتاجية

جدول (18)

معامل الاستقرار النقدي للمدة (2019- 2022)

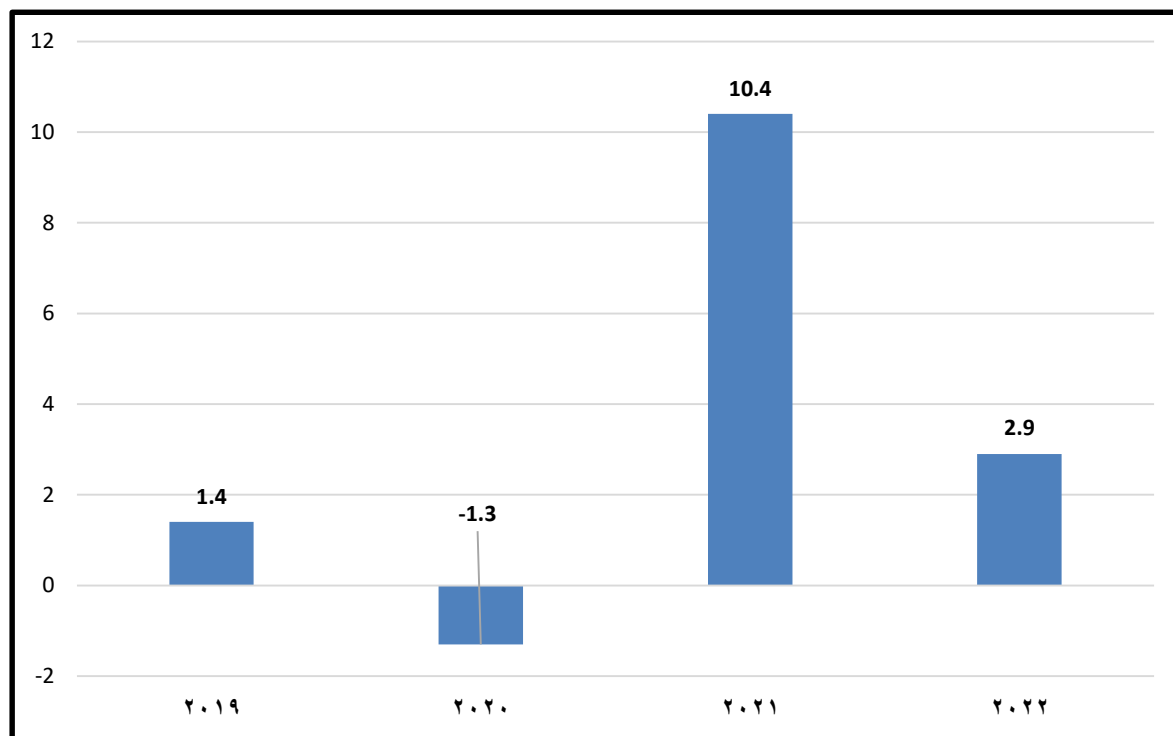
(مليار دينار)

التفاصيل	عرض النقد الواسع (M ₂) (1)	معدل النمو (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (100=2007) (3)	معدل نمو الناتج (4)	معامل الاستقرار النقدي 5=2/4
2019	103441.1	7.8	222141.2	5.5	1.4
2020	119906	15.9	195402.5	(12.03)	(1.3)
2021	139886	16.7	198496.5	1.6	10.4
2022	168202	20.2	212408.7	7	2.9

المصدر: تم استخراج المعامل بالاعتماد على بيانات كل من البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية
الارقام بين الاقواس قيم سالبة

شكل (18)

معامل الاستقرار النقدي للمدة (2019-2022)



4- القوة الشرائية للنقود

يعكس هذا المؤشر الاستقرار في قيمة العملة المحلية من خلال الحفاظ على قوتها الشرائية بما يسمح من تغطية المتطلبات الأساسية لاستدامة واشباع الحاجات المختلفة ضمن الحيز المتاح من الوحدات النقدية فمن بيانات الجدول (19) يتضح بان النقود قد حافظت على قيمتها خلال المدة المدروسة بالرغم من الانخفاض الذي شهدته في عام 2022 لتبلغ (0.84 %) بالمقارنة مع المدة السابقة والتغيرات التي رافقت تعديل سعر الصرف. فضلا عن ذلك فان القوة الشرائية للدينار لم تختلف كثيراً في قيمتها عند استعمال الرقم القياسي بعد الاستبعاد (التضخم العام) الامر الذي يعكس فاعلية السياسة النقدية في بناء رصيد من الاحتياطات الاجنبية لتمثل المرتكز التحوطي الساند للاقتصاد ضد الاهتزازات الخارجية التي قد يتعرض اليها ميزان المدفوعات، الى جانب مؤازرة استقرار القيمة الداخلية للعملة الوطنية والسيطرة على معدلات التضخم من خلال مواجهة قوى الصرف الاضافية المحتملة التي يولدها السوق ضمن نشاطاته اليومية عبر استقرار سعر الصرف وبناءه التوازني كقيمة خارجية للدينار العراقي.

جدول (19)

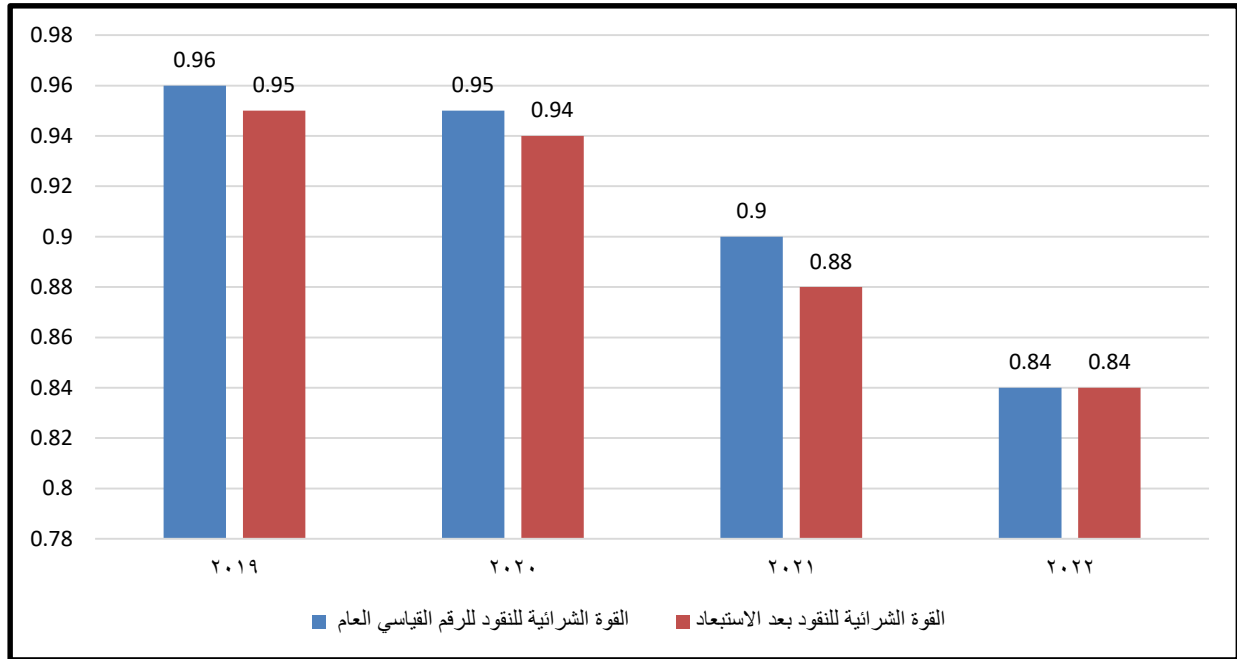
القوة الشرائية للنقود للمدة (2019 - 2022)

القوة الشرائية للنقود	الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	القوة الشرائية للنقود	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك 100=2012	التفاصيل السنة
0.95	105.2	0.96	104.5	2019
0.94	106.2	0.95	105.1	2020
0.88	113.1	0.90	111.5	2021
0.84	118.5	0.84	117	2022

المصدر: تم استخراج المؤشر بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية.

شكل (19)

القوة الشرائية للنقود للمدة (2019 - 2022)



ثانياً: - تقييم الجهاز المصرفي للمدة (2019 - 2022)

شهدت الصناعة المصرفية جملة من التطورات والتغيرات المتلاحقة على الصعيد العالمي وتركت بصمات واضحة في مجمل النشاط الاقتصادي وتوجهاته المستقبلية والتي تتجلى في حجم وطريقة تقديم الخدمات المصرفية لاسيما في ظل التغيرات التي افرزتها العولمة الاقتصادية والتحرير المالي وما رافقها من ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسع وتيرة الابتكارات واساليب التمويل فضلا عن اندماج الاسواق وتحويل التداول على الصعيد العالمي مما زاد من دائرة المنافسة لكل المتعاملين في الاقتصاد والاسواق الدولية. الامر الذي حدى بالجهاز المصرفي السعي بخطى حثيثة ومتسارعة لتطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من خلال تعددها وتنوعها وبما يسمح من تنشيط وتحريك العمليات المالية والاقتصادية. وفي العراق وضمن إطار المساعي الرامية الى تقوية اداء القطاع المصرفي وتوسيع نشاطاته وتطوير خدماته كخطوة نحو ارساء نظام مالي وطني فاعل يعمل وفقا للمعايير الدولية، فقد لجأ البنك المركزي الى تعزيز سياسات التواصل مع وحدات القطاع المصرفي والتركيز على تنظيم الاطر القانونية للعمليات المالية ودعم البنية التحتية التكنولوجية وبناء القدرات في مجال تقنيات المعلومات وشبكة الاتصالات وبما يسمح من تهيئة المقومات الضرورية لبيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي وايجاد نظام مدفوعات متطور. وللوقوف على مدى رصانة وتطور الجهاز المصرفي في العراق وقدرته على ترجمة قرارات السياسة النقدية فسيتم تقييم الاداء المتحقق من خلال المؤشرات الاتية: -

اولاً: مؤشرات العمق المالي

يعكس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب رؤوس الاموال (تعبئة المدخرات المحلية) في شكل ودائع وتميئتها لتنشيط معدلات الادخار الموجهة نحو الاستثمار وابقال كلفة، ومن ثم فان تنوع الخدمات وتهيئة السيولة المناسبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة سيوفر امكانية افضل لرفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وبما يعزز من فاعلية السياسة النقدية، اما اذا كانت هذه النسبة متواضعة فان تأثير السياسة النقدية سيكون ضئيل وغير فاعل في تحقيق اهدافها مما يعني انخفاض تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية. وتجدر الاشارة الى ان هذا المؤشر يعد مناسب لحالة معظم الدول النامية لان الجزء الاكبر من عرض النقد هو عملة خارج الجهاز المصرفي، اي ان جزء من الدخل سيوجه نحو الادخار والاستهلاك وان انخفاض نسبة المؤشر تعني زيادة ما مخصص لأغراض الاستهلاك على حساب الادخار طالما ان العملة في التداول تمثل طلب كل من الحكومة والجمهور عليها لتغطية الطلب الاستهلاكي من السوق والجزء المتبقي سيتوجه نحو الاكتناز. وبالمقابل كلما كانت نسبة الودائع الى عرض النقد أكبر كلما يتيح امكانية السياسة النقدية من التأثير في مجمل الأنشطة الاقتصادية.

ومن اهم مقاييس ومؤشرات العمق المالي وتنقسم الى أربع مؤشرات هي: -

المؤشر الاول/ مؤشر المجملات النقدية / الناتج المحلي الاجمالي

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة او نسبة عرض النقد في الاقتصاد، ويضم عرض النقد عدة مفاهيم منها المفهوم الضيق (M1) والواسع (M2) والواسع (M3) والتي تعد من اهم المجملات النقدية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالناتج المحلي والاسعار واسعار الصرف والفائدة، فضلاً عن استخدام هذه المقاييس لبيان الحجم الحقيقي للقطاع المصرفي وينقسم الى: -

أ. مؤشر عرض النقد بالمفهوم الضيق نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ويعبر عن مدى تطور العادات المصرفية.

نسبة عرض النقد = M1/ GDP

ب. مؤشر عرض النقد بالمفهوم الواسع كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ويعكس حجم الوساطة المالية وكلما ارتفعت النسبة ازداد دور الوساطة المالية التي تمارسها المصارف، والعكس في حالة انخفاضها لتعبر عن الكبح المالي

نسبة عرض النقد = M2/GDP

فمن بيانات الجدول (20) يتضح ان نسبة عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) قد شهدت تذبذباً خلال المدة (2019-2022) ولتسجل (31.4، 47، 39.8، 38.2%) على التوالي، ويعود ذلك الى ارتفاع العملة خارج المصارف على حساب الودائع بسبب تخلف العادات المصرفية لدى الجمهور وهو ما يعكس ضعف الجزء المخصص من حصة الدخل والموجه نحو الادخار، فضلاً عن عزوف المؤسسات الحكومية لإيداع اموالها لدى المصارف الخاصة.

جدول (20)

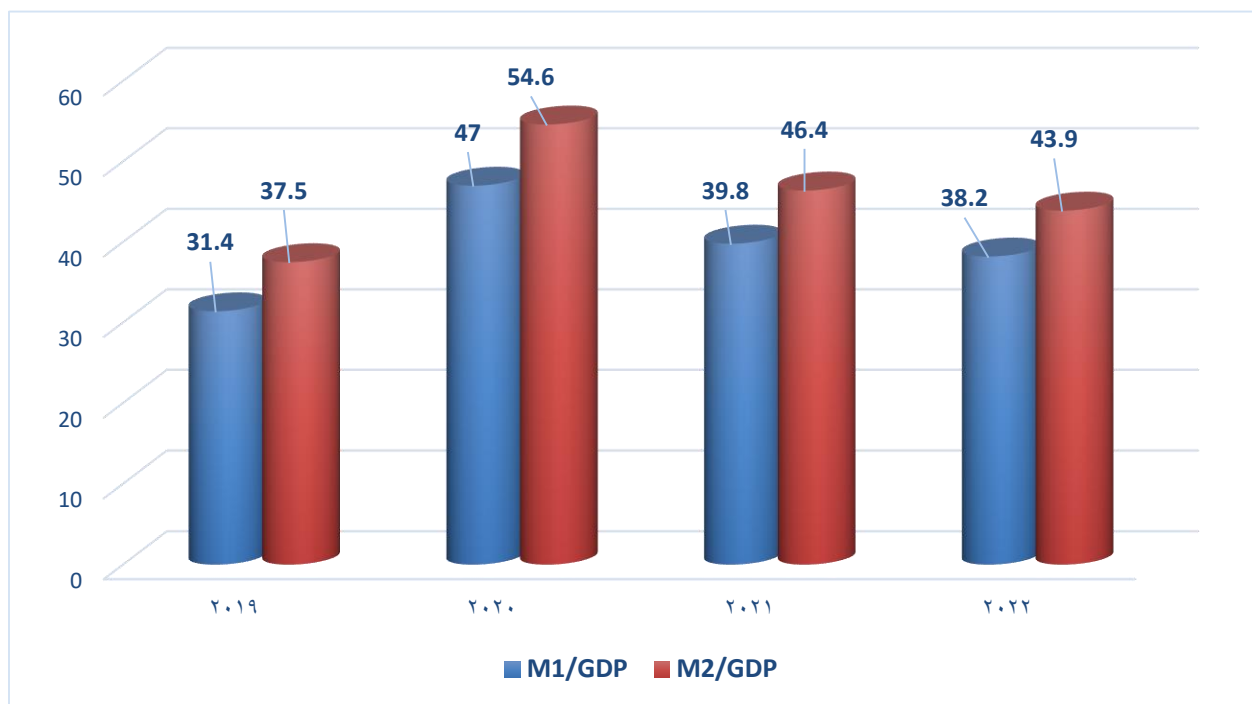
المجملات النقدية (عرض النقد الضيق والواسع) / الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2019-2022)
(مليار دينار)

السنة	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	M1/GDP (%)	M2/GDP (%)
2019	86771	103441.1	276157.9	31.4	37.5
2020	103353.6	119906	219768.8	47	54.6
2021	119944	139886	301439.5	39.8	46.4
2022	146399	168202	383064.2	38.2	43.9

المصدر: -البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

شكل (20)

نسبة عرض النقد بالمفهوم الضيق والواسع الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2022-2019) (%)



اما مؤشر عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) فقد شهد هذا المؤشر ارتفاعا في نسبته اذ بلغت (37.5، 54.6، 46.4، 43.9 %) على التوالي للمدة ذاتها ومع ذلك تبقى هذه النسب متواضعة وتعكس انخفاض مرونة وعمق القطاع المالي في العراق والذي يؤثر سلباً ويحد من قدرة البنك المركزي ومن خلال السياسة النقدية في نقل الاثر نحو انشطة القطاع الحقيقي.

المؤشر الثاني/ مؤشر تطور الودائع

يعد من المؤشرات المهمة التي تعكس درجة التطور في حجم التعامل مع الجهاز المصرفي والجزء الاكثر اهمية في جانب المطلوبات لميزانية المصارف التجارية لاسيما وان الودائع تمثل الجزء الاكبر من موارد المصارف، وهذا المؤشر هو عبارة عن اجمالي الودائع مقسوماً على الناتج المحلي الاجمالي مضروب في 100.

ولرصد التطورات في قيمة هذا المؤشر فمن خلال تتبع بيانات الجدول (21) الذي يغطي المدة

(2019-2022) يتضح بان هناك تذبذب في نسبة هذا المؤشر، فبعد ان سجلت في عام 2019 بحدود

(29.7%) ارتفعت خلال عام 2020 لتسجل ما نسبته (38.6%) وتعزى هذه الزيادة الى توطين رواتب

الموظفين لدى المصارف التجارية الحكومية والاهلية. اما في عامي 2021 و2022 فقد بلغت (31.9%) و (33.7%) على التوالي وهو ما يعكس تحسن الاوضاع الاقتصادية. ان هذه النسبة تبقى متدنية قياسا بعرض النقد مما يدل على قصور فاعلية المصارف التجارية في جذب الودائع ورفع نسبتها بالقياس الى الناتج المحلي الاجمالي ويعزى ذلك الى جملة من العوامل منها عدم ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي والناجم عن ضعف الوعي المصرفي تفضيل الاحتفاظ بالنقود لسد المتطلبات اليومية، العامل الديني الذي يحرم التعامل بأسعار الفائدة، انخفاض معدلات الفائدة الممنوحة من قبل المصارف مما يؤشر ضعف قدرتها في اعتماد الوسائل المناسبة لتعبئة وجذب هذه المدخرات او استخدامها في تراكم الاصول ومن ثم عدم القدرة في المساهمة لتحفيز ودعم الانشطة الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

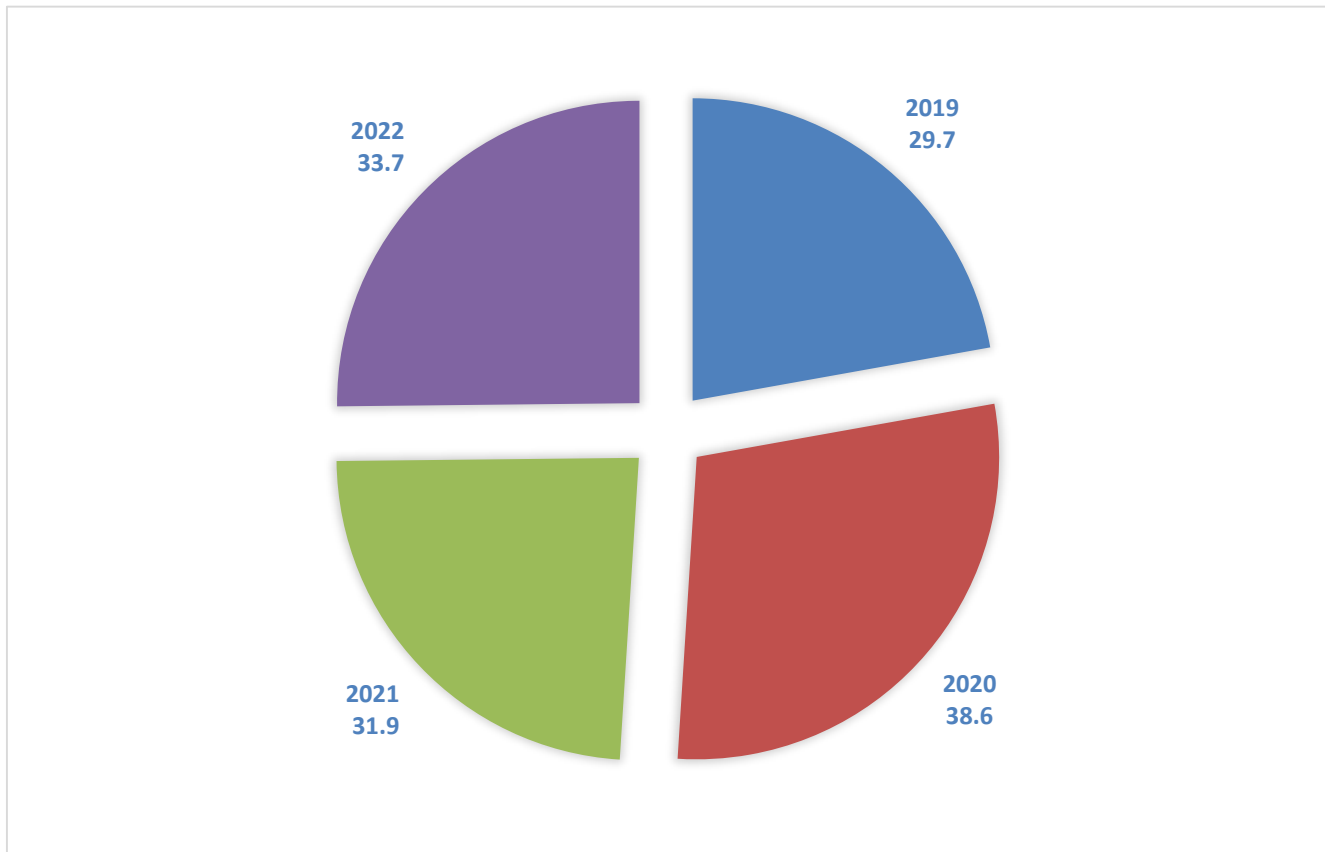
جدول (21)

مؤشر تطور الودائع لدى المصارف التجارية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2019- 2022) (مليار دينار)

التفاصيل السنة	اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية)	اجمالي الودائع /الناتج المحلي الاجمالي (%)
2019	82106.4	276157.9	29.7
2020	84924.2	219768.8	38.6
2021	96071.4	301439.5	31.9
2022	129083.3	383064.2	33.7

المصدر: -تم استخراج المؤشر بالاعتماد على بيانات كل من البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

شكل (21)
نسبة الودائع لدى المصارف التجارية الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2019-2022) (%)



المؤشر الثالث/ مؤشر تطور الائتمان

يعد من المؤشرات المهمة التي تقيس مستوى كفاءة وتطور الجهاز المصرفي في منح الائتمان الى القطاع الخاص والتي ستؤدي الى زيادة حجم الاستثمار ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي. ومن اجل تقييم كفاءة المؤسسات المصرفية سيتم اعتماد نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / الناتج المحلي الاجمالي. ومن بيانات الجدول (22) يتضح بان قيمة هذا المؤشر قد شهدت تحسنا فبعد ان سجلت في عام 2019 (7.6%) ارتفعت في عام 2020 لتصل الى (11.8%) ويعزى هذا الى زيادة الائتمان لدعم الشركات والاشخاص بهدف التخفيف من حدة الازمات الصحية والاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العراقي. وفي عامي 2021 و 2022 فقد سجل (9.8%) (9.1%) على التوالي بسبب زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (22)

الائتمان النقدي الممنوح من المصارف التجارية للقطاع الخاص للمدة (2019-2022)

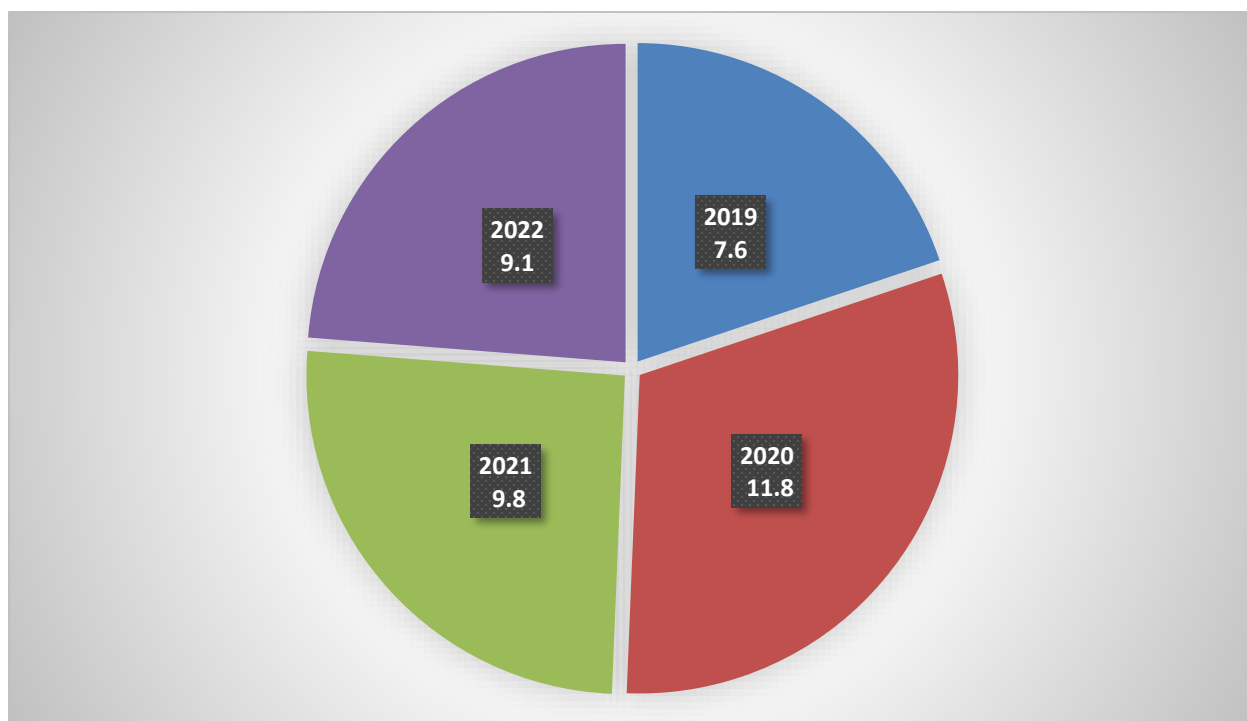
(مليار دينار)

نسبة الائتمان / الناتج المحلي (%)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	الائتمان الممنوح من المصارف الاهلية	الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية	التفاصيل / السنة
7.6	276157.9	21042.3	7800.4	13241.9	2019
11.8	219768.8	25866.7	7964.1	17902.6	2020
9.8	301439.5	29578.3	8445.9	21132.4	2021
9.1	383064.2	35016.5	9836.6	25179.9	2022

المصدر: تم استخراج قيمة المؤشر بالاعتماد على بيانات كل من البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (22)

نسبة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2019-2022) (%)



المؤشر الرابع/ مؤشر درجة العمق المالي.

يعد من المؤشرات المهمة التي تعكس قدرة المصارف في جذب المدخرات المتوسطة والطويلة الاجل اذ من خلاله يمكن قياس الاثر الايجابي لتطور النظام المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي. اذ كلما زادت الاهمية النسبية لهذا المؤشر كلما افضى الى امكانية توسع المصارف بمنح القروض التي تنسجم وزيادة الاستثمار بالقطاعات الانتاجية ومن ثم تحفيز عملية النمو الاقتصادي، وعند تتبع قيمة هذا المؤشر خلال المدة (2019 - 2022) والتي يستدل عليها من بيانات الجدول (23) يتضح بان هذا المؤشر قد سجل نسب متقاربة لم تتجاوز في احسن الاحوال (16 %) وهو ما يعكس انخفاض نسبة الودائع طويلة الاجل قياسا الى الودائع تحت الطلب، الامر الذي يؤكد قيام المصارف بتقديم الائتمان قصير الاجل، وهو امر طبيعي كون الودائع هي المصدر الاساسي لتمويل عمليات المصرف وخاصة الاقراض، ومن ثم فان اغلب الودائع لديها هي ودائع جارية قصيرة الاجل.

جدول (23)

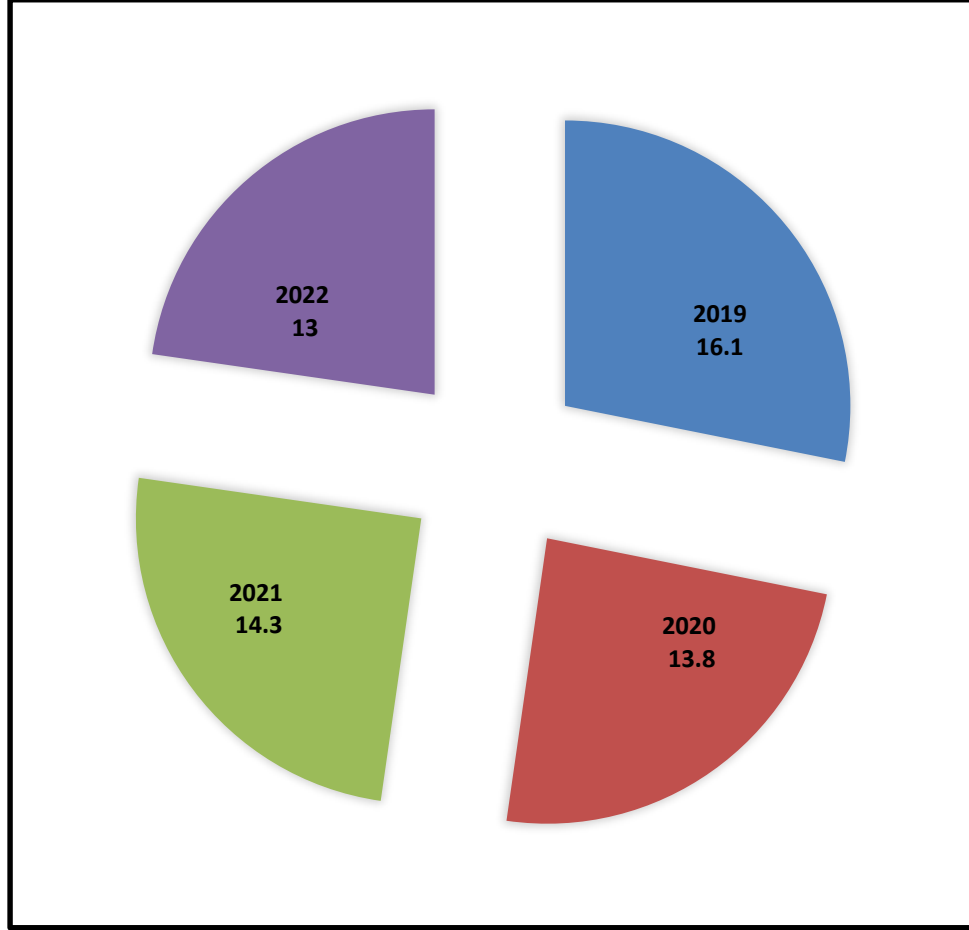
تطور الودائع طويلة الاجل الى عرض النقد الواسع للمدة (2019 - 2022)

(مليار دينار)

التفاصيل السنة	عرض النقد بالمعنى الضيق M1	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	ودائع طويلة الاجل (M2-M1)	نسبة الودائع طويلة الاجل الى عرض النقد الواسع (M2- M1/ M2)
2019	86771	103441.1	16670.1	16.1
2020	103353.6	119906	16552.4	13.8
2021	119944	139886	19942	14.3
2022	146399	168202	21803	13

المصدر: - تم استخراج قيمة المؤشر بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (23)
نسبة الودائع الطويلة الاجل الى عرض النقد الواسع للمدة (2019-2022) (%)



ثانيا: مؤشرات الاستقرار والتحرير المالي والمصرفي

المؤشر الاول/ مؤشر تطور الائتمان

يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسات المصرفية على اداء وظائفها المتعلقة بتقوية الوساطة المالية على نحو يجعل وحدات الفائض (مدخرون) قريبة من وحدات العجز المالي (مستثمرون) عن طريق نظام مصرفي متين وسليم. وتقيس فجوة الائتمان سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي والتي يجب ان لا تتعدى (10%) وكلما اقتربت هذه النسبة من الحد الاعلى او تجاوزته فيشير ذلك الى احتمال حدوث ازمة مصرفية الامر الذي يتطلب اعداد مصدات كافية لتقادي المخاطر المحتملة. وللوقوف على مدى التطور الذي شهده مؤشر الائتمان خلال المدة (2019- 2022) فمن خلال بيانات الجدول (24) يتضح بان

المصارف الحكومية قد استحوذت على النصيب الأكبر في منح الائتمان والذي بلغ كمتوسط خلال المدة المدروسة بحدود (83 %) وهو ما يشير الى ان المصارف الحكومية لازالت تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها للائتمان قياسا برؤوس اموالها واحتياطياتها المتواضعة حيث ان رؤوس اموال هذه المصارف لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر، وبالمقابل لم تتجاوز نسبة الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة خلال المدة المدروسة كمتوسط عن (17 %) وان معظم هذه القروض والسلف تم منحها للموظفين والمتقاعدين الموطنة رواتبهم لديها ولم توظف لزيادة وتوسيع الطاقة الانتاجية في الانشطة السلعية، وهو ما يعكس الدور المتواضع جدا لها بالقياس الى رؤوس اموالها وضعف دورها التنموي. وعند مقارنة الائتمان الممنوح كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي والذي لم يتعدى كمتوسط خلال المدة عن (17.8 %). وفي المجمل فان نسب هذا المؤشر للمصارف التجارية (الحكومية والخاصة) منخفضة ولا تسمح بتهيئة المقومات الضرورية لأحداث تنمية حقيقية.

جدول (24)

مؤشر تطور الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية للمدة (2019 - 2022)

(مليار دينار)

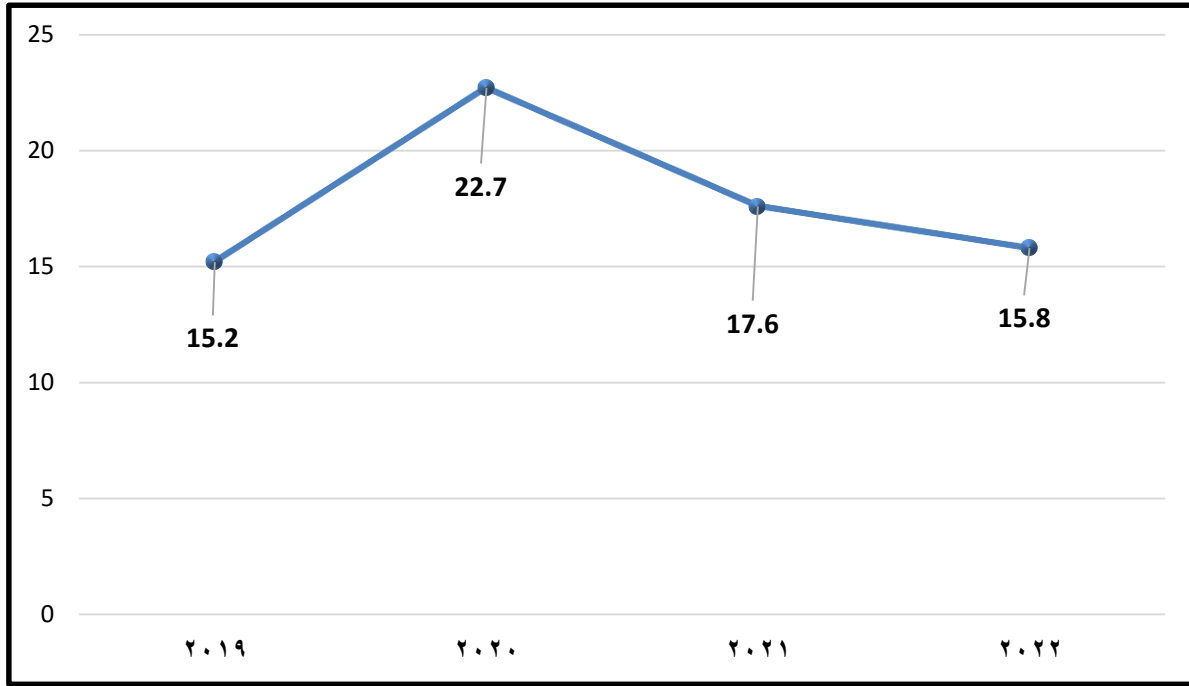
التفاصيل	الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية	نسبة المساهمة للمصارف الحكومية (%)	الائتمان الممنوح من المصارف الاهلية	نسبة المساهمة للمصارف الخاصة (%)	مجموع الائتمان الممنوح	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الائتمان الممنوح / الناتج المحلي الإجمالي (%)
2019	34252.2	81.5	7800.4	18.5	42052.6	276157.9	15.2
2020	41852.8	84	7964.9	16	49817.7	219768.8	22.7
2021	44524.2	84.1	8447.3	15.9	52971.5	301439.5	17.6
2022	50722.6	83.7	9853.4	16.3	60576	383064.2	15.8

المصدر: تم استخراج قيمة المؤشر بالاعتماد على بيانات كل من البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات

الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية

شكل (24)

نسبة الائتمان الممنوح / الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2019-2022) (%)



المؤشر الثاني / مؤشر هامش الفائدة (درجة الانتشار)

يعبر هذا المؤشر عن الهامش بين اسعار الفائدة على القروض واسعار الفائدة على الودائع (درجة الانتشار) (spread) فالتحرر المالي يؤدي الى الاعتماد بشكل متزايد على الادوات النقدية غير المباشرة (سياسة السوق المفتوح) في التأثير على السيولة النقدية اذ ان انخفاض هذا الهامش يعكس مدى كفاءة الوساطة المالية والتدقيق الجيد للمعلومات ومن ثم تقليص الفارق بين اسعار الفائدة على القروض والودائع، والعكس صحيح فارتفاع قيمته تشير الى التباعد بين الفائدة الدائنة والمدينة وان هناك مخاطر ائتمانية عالية تتمثل بضعف الثقة في المقترضين او ضعف الضمانات المصرفية مما يتطلب التحوط عن طريق اعتماد معدلات فائدة عالية على المقترضين. ويتم استخدام سعر فائدة الاقراض القصير بالدينار للدلالة على فائدة الاقراض واستخدام الفائدة على الودائع لمدة سنة للدلالة على فائدة الايداع، ومن ثم فان معامل الانتشار يقيس الفرق بين سعر الفائدة على الايداع وسعر الفائدة على القروض. وللوقوف على مدى اتساع او تقارب مستوى الانتشار بين معدلات

الفائدة الممنوحة ومعدلات الفائدة المتقاضاة من قبل المصارف ، فمن بيانات الجدول (25) الذي يجسد المستويات في معدلات الانتشار، اذ يتضح ارتفاع درجة الانتشار خلال المدة المدروسة ولم ينخفض عن نسبة (7%) سواء كان لمعدلات الفائدة الاسمية ام الفائدة الحقيقية وهذا يؤشر بان هناك تحديات تواجه عملية الاقتراض وتعتبر عن الحذر الذي ينتاب المصارف في منحها للقروض ولا يحفز فاعلية الجهاز المصرفي لجذب المدخرات المحلية، كما ان سعر الفائدة المرتفع على الاقتراض لا يحفز الاستثمار في السوق العراقية ولا يشجع على دعم الانشطة السلعية المولدة لفرص العمل. الامر الذي يترك اثاراً سلبية على الوساطة المالية واهتزاز في السوق الائتمانية، اذ لاتزال بعض المصارف تتمسك بإشارات فائدة عالية على القروض الممنوحة للجمهور مما يعرض تمويل التنمية الى مخاطر الركود الاقتصادي وتعطيل الموارد المادية والبشرية وعموم السوق الوطنية، لاسيما وان تقليص نقاط الانتشار عند مستوياتها الطبيعية والتي تم تحديدها عالمياً كنسبة معيارية لا تزيد على (3) نقاط او اكثر بقليل كحد اعلى وحسب الممارسات المصرفية الطبيعية بدلا من وضعها الحالي والبالغ اكثر من (7) نقاط لدى الكثير من المصارف هو امر يتقاطع مع اهداف الاستقرار المالي وفقاً للمؤشرات المعيارية للرقابة والاشراف المصرفي. لذا فان المسار المطلوب في معالجة الاختلال في هيكل معدلات الفائدة المصرفية وتهيئة مقومات تسهيل الوساطة المالية يأتي في إطار التوجه لتشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية في القطاع الخاص عبر حاضنة الاستقرار التي وفرتها السياسة النقدية التوسعية والمتمثلة بمنح مرونة أكبر للمصارف في استخدام سيولتها بالتوجه نحو احلال جزء منها بحوالات الخزينة المدرة للعائد لتكون منسجمة مع مناخ التنمية الاقتصادية وتنشيط قطاع التمويل بما يحقق نهضة البلاد الائتمانية.

جدول (25)

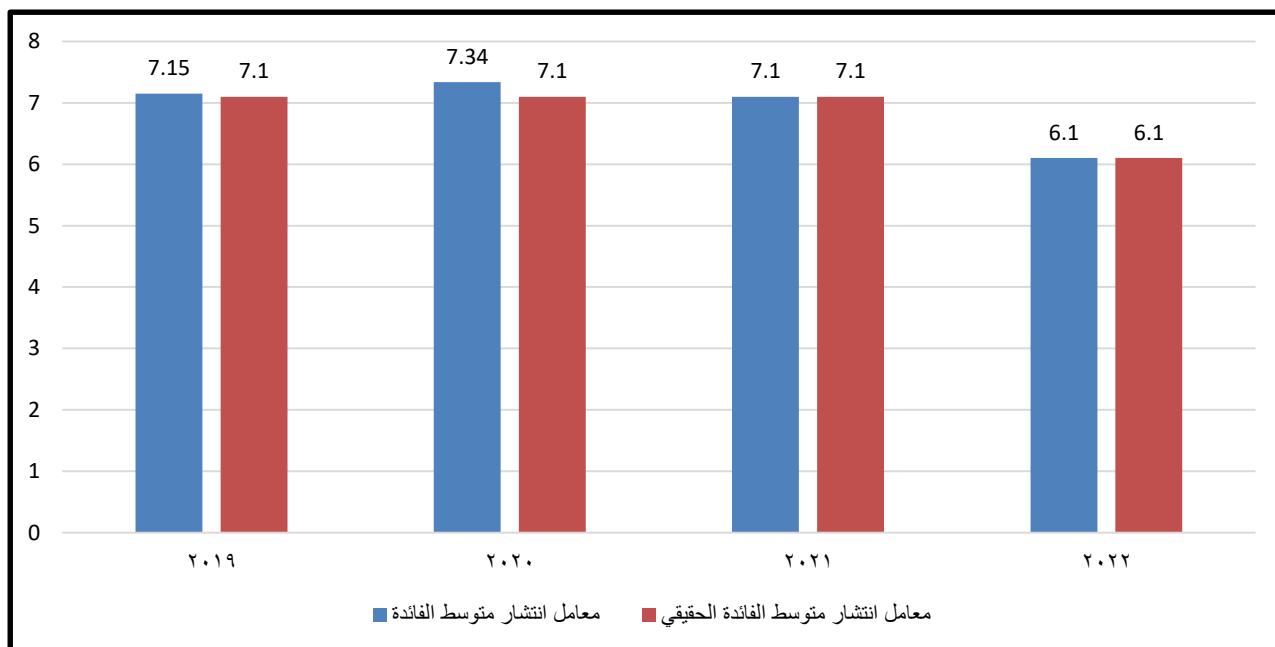
مؤشر هامش سعر الفائدة (معدل الانتشار) للمدة (2019-2022)

2022	2021	2020	2019	سعر الفائدة / السنة
11.6	11.8	12.3	12.3	متوسط فائدة الاقراض القصير بالدينار
5.1	4.7	5.16	5.15	متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار
6.1	7.1	7.34	7.15	معامل انتشار متوسط الفائدة
4.9	6.1	0.6	(0.2)	معدل التضخم العام
6.7	5.8	11.7	12.5	متوسط فائدة الاقراض الحقيقي
0.2	(1.3)	4.6	5.4	متوسط فائدة الايداع الحقيقي
6.1	7.1	7.1	7.1	معامل انتشار متوسط الفائدة الحقيقي

المصدر: - تم استخراج قيمة المؤشر بالاعتماد على بيانات كل من البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية، الجهاز المركزي للاحصاء-قسم الارقام القياسية.

شكل (25)

معامل الانتشار لمتوسط الفائدة الحقيقي ومعامل الانتشار لمتوسط الفائدة للمدة (2019-2022)



المؤشر الثالث/ مؤشر العمق المصرفي

يبين هذا المؤشر مستوى تطور الوساطة المصرفية وسهولة الوصول الى الخدمات وانخفاض تكلفتها من خلال التوسع في المؤسسات والادوات المصرفية المختلفة والتي من شأنها المساهمة في دعم عملية الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصادية. وتم قياس هذا المؤشر باستخدام متغيرين الاول هو نسبة الائتمان النقدي المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، والثاني نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي ومن بيانات الجدول (26) يتضح ان نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية قد حقق اعلى نسبة في عام 2020 ولتصل (11.8 %) وبالمقابل ارتفعت نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي لتسجل اعلى نسبة في عام 2020 وبنسبة (16%)

جدول (26)

الائتمان النقدي والودائع للقطاع الخاص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

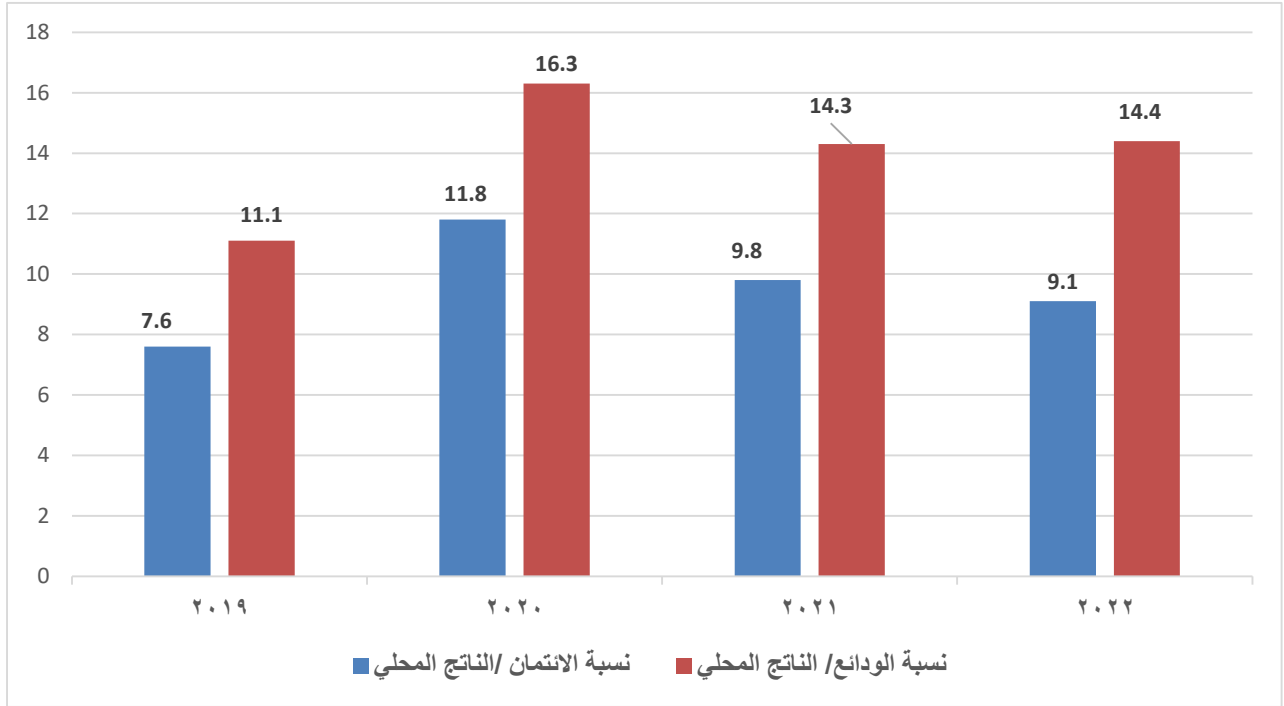
للمدة (2019 - 2022)

(مليار دينار)

التفاصيل	الائتمان النقدي للقطاع الخاص (1)	ودائع القطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	نسبة الائتمان /الناتج المحلي 4=1/3	نسبة الودائع/ الناتج المحلي 5=2/3	السنة
	21042.3	30708.6	276157.9	7.6	11.1	2019
	25867.5	35920.5	219768.8	11.8	16.3	2020
	29579.7	43243	301439.5	9.8	14.3	2021
	35016.5	54976.2	383064.2	9.1	14.4	2022

المصدر: تم استخراج قيمة المؤشر بالاعتماد على بيانات كل من البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشر الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

شكل (26)
نسبة الودائع والائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2019-2022) (%)



المؤشر الرابع/ مؤشر نسبة كفاية راس المال

يعد من المؤشرات المهمة سواء كان بالنسبة للمصارف ام الاجهزة الرقابية لما يتركه من آثار على ادارة المصرف وحماية ممتلكاته فضلا عن حماية اموال المودعين، فهو يعكس الملاءة المالية للمصارف وقدرتها في مواجهة المخاطر وامتصاص الصدمات المحتملة تبعاً لمخاطر السوق المالية والتشغيل وتفاذي تلك المخاطر الناجمة عن عمليات الائتمان ومشكلات السيولة والتقلبات السعرية (الفائدة، الصرف، التضخم) والمخاطر التشغيلية كالنظم الحاسوبية وتشغيلها وغيرها من المخاطر. وفي ضوء ذلك فقد اولى البنك المركزي العراقي عناية فائقة بزيادة رؤوس اموال المصارف لتعزيز مركزها المالي بوصفه أحد خطوط الدفاع لتجاوز المخاطر المحتملة، اذ حدد البنك المركزي النسبة المعيارية لكفاية راس المال يجب ان لا تقل عن (12%) وهي اعلى من النسبة المعيارية المحددة وفقاً لمعايير بازل الثانية لقياس كفاية راس المال والبالغة (8%). ولتتبع مسار تطورات نسبة كفاية راس المال للجهاز المصرفي في العراق للمدة (2019-2022) فمن بيانات الجدول (27) يتضح بانه في عام 2019 بلغ راس مال المصارف (15501.3) مليار دينار في حين بلغت قيمة الودائع (82106.4) مليار دينار ولينعكس على نسبة كفاية راس المال لتبلغ (18.9%) وهذا يشير الى وجود قدرة مالية جيدة للمصارف تساعد على مواجهة المخاطر المحتملة، اما في المدة اللاحقة فبعد ان شهدت نسبة كفاية راس المال ارتفاعا وتسجل (19.9%) وذلك في عام 2020 انخفضت في عام 2021 وتسجل نسبة

(18.6%) وبنسبة انخفاض بلغت (-1.3%) بالمقارنة مع العام السابق، وفي عام 2022 فقد بلغت (13.9%) وهو ما يعكس ارتفاع في قيمة الاصول المرجحة بالمخاطر بمعدل اعلى من ارتفاع راس المال للجهاز المصرفي. وعلى الرغم من ارتفاع رأس مال المصارف خلال المدة المدروسة الا انها كانت زيادة طفيفة، وبالمقابل فقد ارتفع اجمالي الودائع لتصل في عام 2022 (129083.3) مليار دينار. ومع ذلك فقد حافظ الجهاز المصرفي على المستوى من الملاءة المالية تمنحه هامش الامان نتيجة الامتثال الى تعليمات السلطات النقدية من حيث عدم النزول عن النسبة المعيارية المحددة سواء من قبل البنك المركزي ام معيار بازل، لتعكس الكفاءة والتحوط لمجابهة المخاطر غير المتوقعة والتي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي.

مما تقدم يتضح بان نسبة كفاية راس المال تعكس انخفاضاً كبيراً في حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف العاملة في العراق ، والتزامها بالتعليمات المتعلقة برفع اجمالي رؤوس الاموال استجابة لقرار البنك المركزي بزيادة رؤوس اموال المصارف بحد ادنى لا يقل عن (250) مليار دينار لكل مصرف ، مما اتاح توفر السيولة العالية في خزائن المصارف لاسيما المصارف الخاصة ، في حين مازالت رؤوس اموال المصارف الحكومية في مستوياتها ولم تصل الى سقف الزيادة المقررة وارتفاع نسبة كفاية رؤوس اموالها ومع ذلك فان ارتفاع قيمة هذا المؤشر عن النسب المعيارية المحددة من قبل السلطات النقدية المختصة يعد مؤشراً جيداً في مجابهة المخاطر ويعكس تحفظ المصارف في منح الائتمان لاسيما المتوسط والطويل الاجل، الا انه من ناحية اخرى يشير الى وجود موارد مالية معطلة ومن ثم ضعف دور المصارف التجارية العراقية في تنشيط عجلة الاقتصاد من خلال تمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الاجل في النشاطات السلعية، كون اغلب الاستثمارات هي قصيرة الاجل في الانشطة الخدمية ذات المردود المالي السريع وبمخاطر أقل.

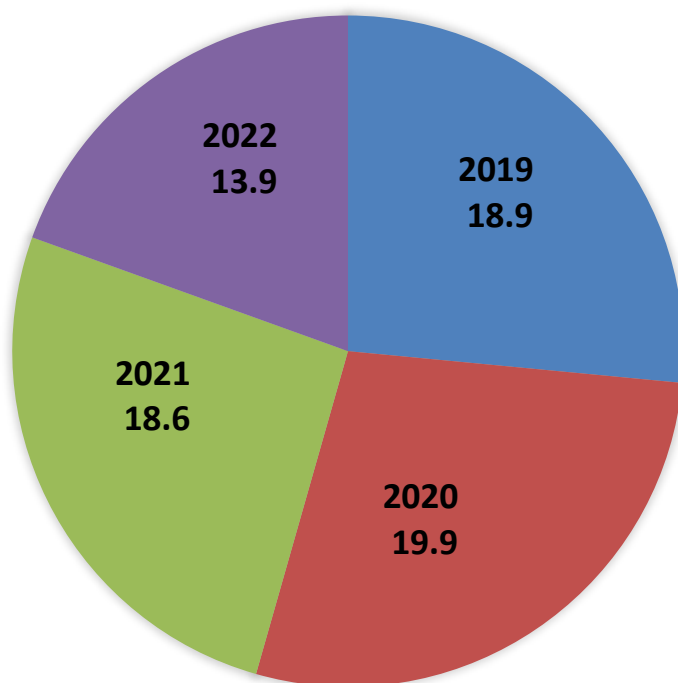
جدول (27)
مؤشر كفاية رأس المال للمدة (2019 - 2022)

(مليار دينار)

التفاصيل السنة	اجمالي رأس المال المصارف	اجمالي الودائع للقطاع المصرفي	نسبة كفاية رأس المال (%)
2019	15501.3	82106.4	18.9
2020	16928.3	84924.2	19.9
2021	17846.5	96071.4	18.6
2022	17879.6	129083.3	13.9

المصدر: -تم استخراج قيمة المؤشر بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (27)
نسبة كفاية رأس المال للمدة (2019-2022) (%)



المؤشر السادس/ الكثافة المصرفية

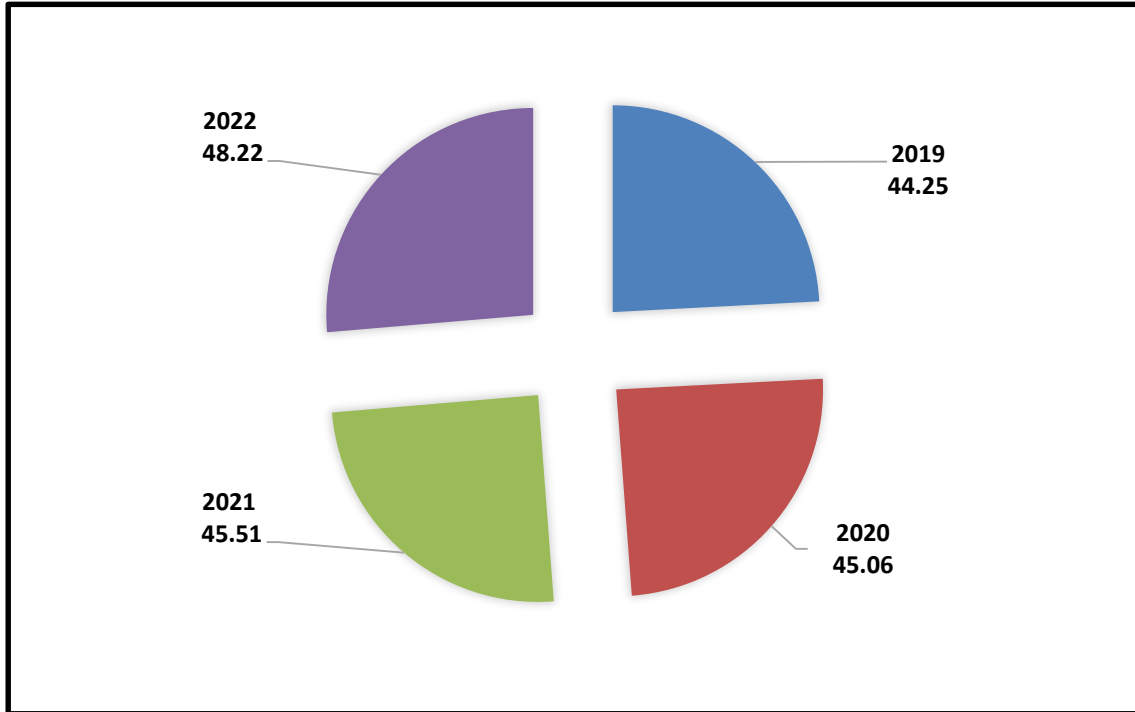
يعد من المؤشر المهمة في قياس مستوى الشمول المالي والذي يعكس مدى انتشار الخدمات المصرفية في الاقتصاد والتي تعتمد بالأساس على عدد فروع المصارف وامتدادها لتغطي الرقعة الجغرافية للبلد وبما يسمح من تهيئة المقومات الضرورية لزيادة درجة تعامل الافراد مع المصارف نتيجة لزيادة الخدمات المقدمة للجمهور ، اذ تقرر النسبة المعيارية العالمية للكثافة المصرفية بان يكون هناك فرع واحد لكل عشرة الف نسمة فاذا كان اكثر من فرع واحد فيشير الى انتشار كبير للمصارف ، اما اذا كان اقل من فرع واحد فيشير الى ان هناك انحراف سلبي وان الخدمات المصرفية لاتصل الى السكان ممن هم في أمس الحاجة الى مثل هذه الخدمات. وقد اظهرت بيانات مؤشر الكثافة المصرفية في العراق وكما موضحة في الجدول (28) بانها مازالت دون المستوى المطلوب فبعد ان سجلت نسبة التغطية في عام 2019 فرع لكل (44.25) ألف نسمة لتشهد ارتفاع في مؤشر الكثافة المصرفية وليصل الى فرع لكل (45.51) ألف نسمة وذلك في عام 2021، وصاحب ذلك انخفاض الانتشار المصرفي فبعد ان بلغ في عام 2019 (2.25) فرع لكل مائة ألف نسمة ليصل في عام 2021 الى (2.20) فرع لكل مائة ألف نسمة. وقد شهد عام 2022 تراجع في نسب التغطية لتسجل الكثافة المصرفية فرع لكل (48.22) الف نسمة ، والانتشار المصرفي بحدود (2.07) فرع لكل مائة الف نسمة، وعلى الرغم من تشجيع البنك المركزي للمصارف وحثها لزيادة عدد الفروع العاملة في العراق الا انها لم تكن كبيرة لتواكب الزيادات الحاصلة في معدلات النمو السكاني ولتبقى مؤشرات الكثافة والانتشار المصرفي منخفضة في نسب التغطية للخدمات المصرفية. وعند مقارنة عدد فروع المصارف في العراق والبالغة كنسبة مئوية (3.9) فرع لكل مائة ألف نسمة مع مثيلتها في بعض الدول العربية وحسب البيانات المتاحة لعام 2020 يتضح حجم التراجع في هذا المجال اذ بلغ في المغرب (24.2) فرع لكل مائة ألف نسمة وفي الاردن (14.1) فرع وفي الكويت (13.1) فرع، وفي قطر (10.1) فرع، والامارات (8) فرع لكل مائة ألف نسمة وفي الجزائر (5.3) فرع. وهو ما يشير الى ضعف الاداء المصرفي وعدم القدرة في تلبية احتياجات السكان بالشكل المطلوب ومن ثم محدودية التعامل المجتمعي مع المصارف وذلك لصعوبة الوصول اليها اذ ان نسبة كبيرة منها تتركز في مراكز المحافظات وبالذات في محافظة بغداد الى جانب تعدد الوثائق المطلوبة لفتح الحسابات المصرفية مما ينعكس بضعف الثقة بالجهاز المصرفي واستناداً الى تقارير البنك الدولي فان مؤشر الثقة بالجهاز المصرفي وقلة عدد الفروع للمصارف وكثرة الوثائق المطلوبة تعد عوامل مؤثرة تحد من التوسع في فتح الحسابات المصرفية ومن ثم التراجع في التعاملات مع الجهاز المصرفي.

جدول (28)
مؤشر الكثافة المصرفية للمدة (2019 - 2022)

الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية (%)	عدد السكان (الف نسمة)	عدد فروع المصارف	التفاصيل السنة
2.25	44.25	39300	888	2019
2.21	45.06	40150	891	2020
2.20	45.51	41190	905	2021
2.07	48.22	42248	876	2022

المصدر:- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية - الجهاز المركزي للاحصاء، احصاءات السكان

شكل (28)
الكثافة المصرفية للمدة (2019-2022) (%)



ثالثاً: مؤشرات تطور المركز المالي للمصارف التجارية

تسعى المصارف التجارية من خلال نشاطها الى تعظيم ارباحها عن طريق استثمار مواردها النقدية المتاحة الا انها قد تتعرض الى خسائر نتيجة لهذا التوجه مما يستلزم الاخذ بإجراءات تحوطية تساهم في تعزيز المركز المالي لها ومن بينها مجموعة المؤشرات وهي: -

المؤشر الاول/ مؤشر الملاءة المصرفية

ارتبطت فكرة الملاءة المالية بشكل واضح مع المؤسسات المالية المختلفة كالمصارف التجارية وشركات التأمين وذلك لان طبيعة عملها يعتمد على الاستثمار المالي لذا اصبح الاعتماد على راس المال معيار لقوة المؤسسات المالية، ولقد عرفت هيئة الاوراق المالية العراقية الملاءة المالية استنادا الى قانون الاوراق المالية رقم (74) القسم الثاني عشر فقرة اولاً على أنها مدى كفاية الموارد المالية للمؤسسات للوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها وقدرتها على مواجهة المخاطر التي ترتبط بأنشطتها وعملائها والاوراق المالية التي تتعامل بها.

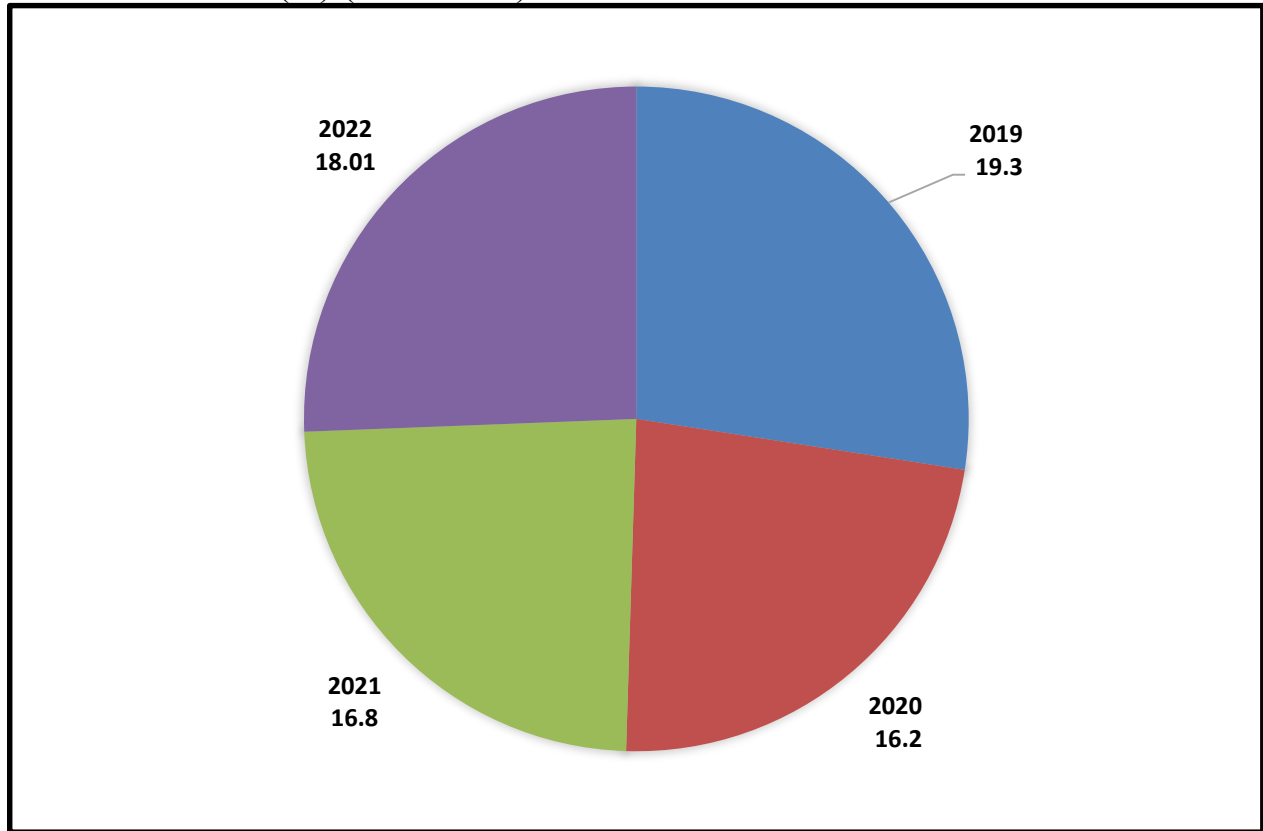
والملاءة المالية للمصرف هي احد الوسائل المهمة لتوفير الحماية للمودعين والدائنين وكلما زادت نسبة الموجودات على المطلوبات المتداولة كلما تعززت ثقة المودعين بالمصرف، وللملاءة المصرفية مقاييس عدة والتي تعبر عن نسبة السيولة لدى المصرف الذي يعكس مدى قدرته في الوفاء بالتزاماته وتقاس بقسمة اجمالي الاستثمارات على اجمالي الموجودات كما هو موضح في الجدول (29) الذي يغطي المدة (2019 - 2022) يتضح ارتفاع الموجودات للمصارف التجارية وبشكل كبير مقابل تواضع الاستثمارات بسبب العزوف عن منح القروض الطويلة الاجل والناجم عن التحديات التي يعيشها اقتصاد العراق ومن ثم اعتمادها على الاستثمار الآمن في الادوات القصيرة الاجل ذات الربح السريع والمضمون الامر الذي يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي لمواجهة السحوبات المفاجئة من قبل المودعين ولتمنحها مساحة امان كافية ضد الازمات التي قد تتعرض لها .

جدول (29)
 مؤشر ملاءة راس مال المصارف التجارية للمدة (2019 - 2022)
 (مليار دينار)

السنة	التفاصيل	اجمالي الاستثمارات (1)	اجمالي الموجودات (2)	ملاءة راس المال (%)
2019		25625.7	133089.8	19.3
2020		22439	138468.9	16.2
2021		26796.6	159418.7	16.8
2022		35781	198661.8	18.01

المصدر: -البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (29)
 نسبة ملاءة راس مال المصارف التجارية للمدة (2019-2022) (%)



المؤشر الثاني/ مؤشر نسبة السيولة

تعكس قدرة المصارف على تسيل الاصول السائلة عالية الجودة وتحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسارة لمواجهة المخاطر المتأتمية من عمليات السحب المفاجئ، الى جانب قياس قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماتها خلال (30) يوم لمواجهة طلبات السحب للودائع من قبل المودعين او الاستجابة في منح الائتمان الى جانب الطلبات الاخرى، لاسيما وان نجاح المصارف في عملها يكمن بقدرتها على مواجهة السحوبات النقدية اليومية للمودعين او العملاء بشكل لا يتعارض مع تحقيق الارباح اذ تمثل القروض اهم أنشطة المصارف الا ان هناك التزامات تحد من التوسع في منح القروض عند الطلب. ويعد مؤشر السيولة أحد المؤشرات المهمة للتعرف على قدرة المصارف للإيفاء بالتزاماتها امام المودعين ويعبر عنه بالموجودات السائلة (نقد في خزائن المصرف) والشبة السائلة الى الاصول ومن اهم العوامل التي تحدد حجم السيولة المصرفية هي طبيعة الودائع وعادات الجمهور المصرفية ومدى وعيهم في هذا المجال الى جانب توجهات البنك المركزي في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني. ويمكن قياس مؤشرات السيولة وفقا لاربعة مؤشرات هي الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل ، الموجودات السائلة الى اجمالي الودائع ، الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات، فضلا عن الائتمان النقدي الى الودائع وباحتساب هذه النسب يمكن تحديد فيما اذا كان الجهاز المصرفي يمتلك سيولة عالية تمنحه القدرة على مواجهة الازمات الناجمة عن السحوبات غير المتوقعة. ومن بيانات الجدول (30) يتضح بان القطاع المصرفي في العراق خلال المدة (2019 – 2022) لديه تحوطات عالية والاحتفاظ بالسيولة في الخزائن والناجم عن ارتفاع المخاطر وعدم اليقين في التوسع لمنح الائتمان، ومن ثم عدم اللجوء الى البنك المركزي لاجل طلب تعزيز السيولة، الامر الذي يشير الى ان الجهاز المصرفي من غير المحتمل ان يتعرض لمخاطر سيولة في الاجل القصير والذي ينعكس ايجابا في تحقيق الاستقرار المالي كون نسب تغطية السيولة وضمن المشرات هي اقل من نسبة(100 %).

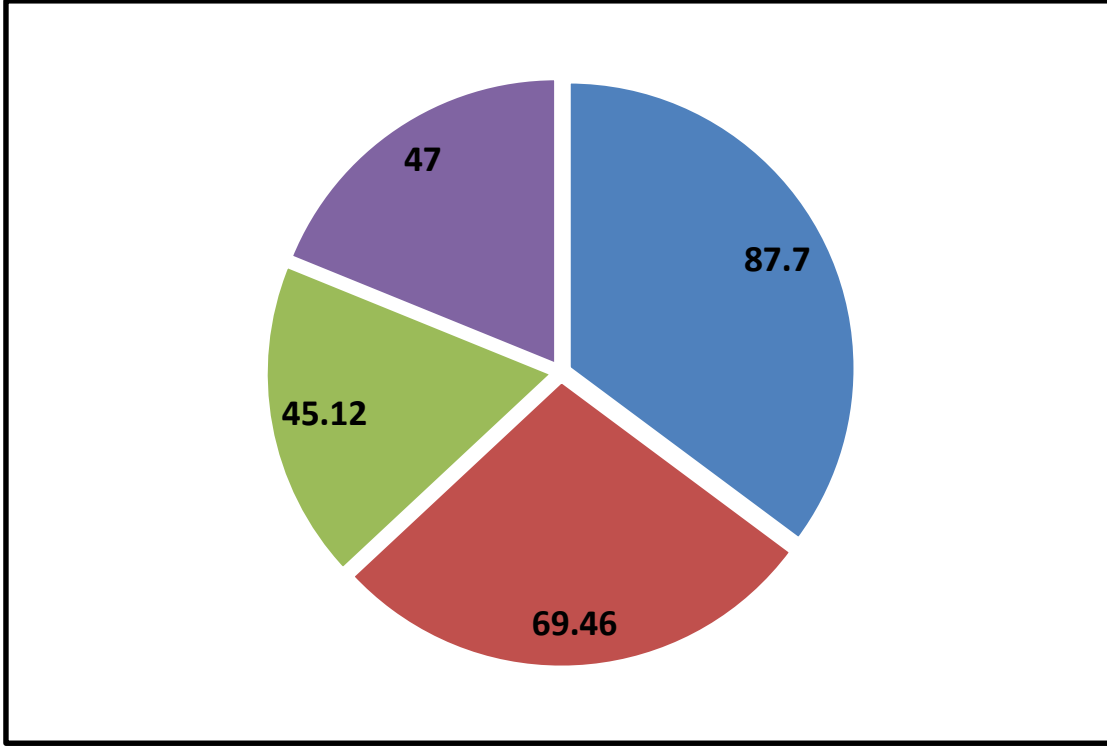
جدول (30)

مؤشرات نسبة السيولة للمصارف التجارية للمدة (2019 – 2022)

السنة	الموجودات السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل (%)	الموجودات السائلة الى اجمالي الودائع (%)	الموجودات السائلة الى اجمالي الودائع (%)	الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع (%)
2019	96.06	70.10	43.25	51.20
2020	82.70	61.73	37.86	58.70
2021	92.15	67.41	40.62	55.10
2022	87.7	69.46	45.12	47

المصدر: تم استخراج المؤشرات بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية

شكل (30)
مؤشرات نسبة السيولة للمصارف التجارية للعام 2022



المؤشر الثالث/ مؤشر الامان (اليسر)

تسعى المصارف التجارية الى توفير اكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب منح الائتمان الى المشروعات التي تتصف بدرجة عالية من المخاطرة، اذ ان الهدف الاساس الذي يسعى اليها المالكين والمساهمين في المصارف التجارية هو تحقيق اعلى الارباح باقل كلفة ممكنة، اما السيولة والامان فهو هدف يأتي بالمرتبة الثانية من الاهمية، بعكس المودعين الذين يعطون الاولوية لهدف الامان اذ يسعون للحصول على سعر فائدة ولكن دون تعرض اموالهم وودائعهم للخطر. هذه المقاربة تتطلب تدخل البنك المركزي لإيجاد التوافق بين الاهداف المتعارضة دون الاضرار بمصالح الاطراف المتعاملة. اذ يمكن ان تكون السيولة والامان قيد على المصرف باستهداف اعلى الارباح الممكنة مما يستوجب عليه التوفيق بين الربحية والامان بهدف الحفاظ على مكانته في السوق المالية، وان مؤشر الامان لا يختلف عن مؤشر الملاءة المالية لكونه يعبر عن اصول المصارف التجارية بشكل عام ينبغي ان تكون اكبر من التزاماتها الجارية، ويقاس معامل الامان (اليسر) بقسمة اجمالي الاستثمار الى اجمالي الموجودات، وكما موضح في الجدول (31) والذي يعكس التحوط الكبير

الذي تتبعه المصارف لزيادة الموجودات عن المطلوبات المتداولة اذ لم يتجاوز نسبة (19%) خلال المدة المدروسة الامر الذي يجسد اعطاء الجهاز المصرفي الاولوية لهدف الامان على حساب هدف تحقيق الأرباح

جدول (31)

مؤشر اليسر (الامان) للمصارف التجارية للمدة (2019 - 2022)

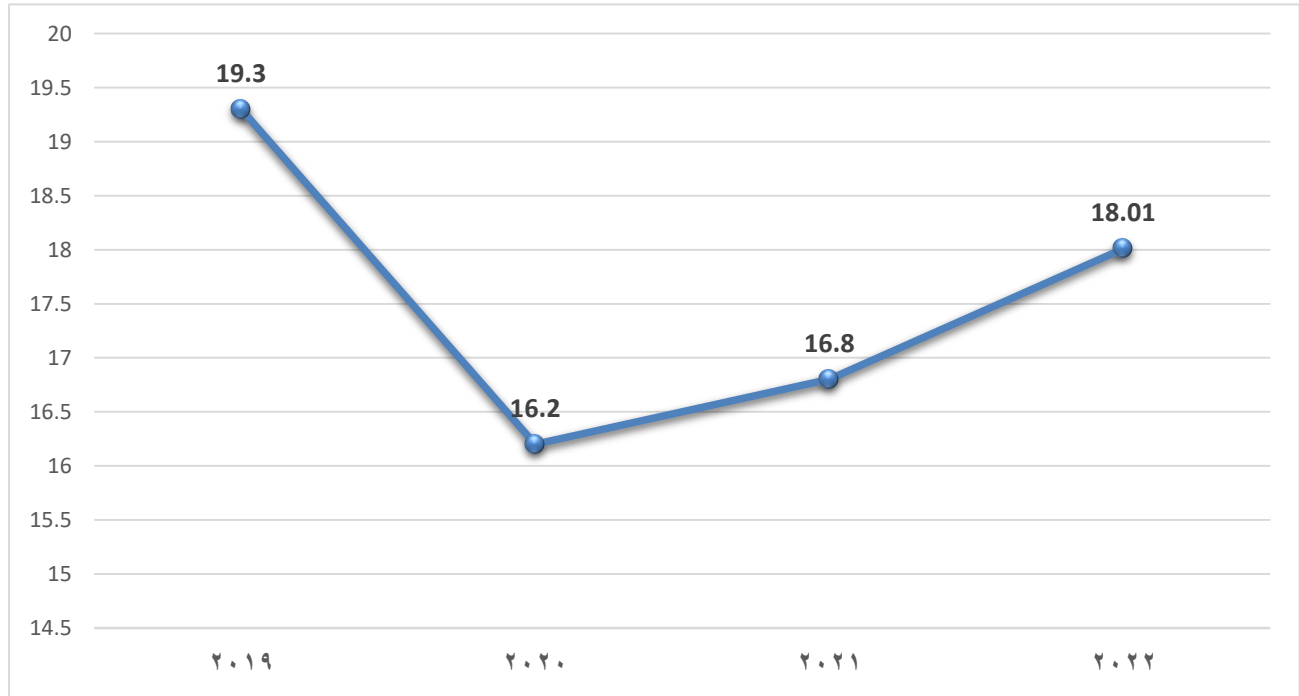
(مليار دينار)

السنة	اجمالي الاستثمارات	اجمالي الموجودات	معامل اليسر (%)
2019	25625.7	133089.8	19.3
2020	22439	138468.9	16.2
2021	26796.6	159418.7	16.8
2022	35781	198661.8	18.01

المصدر: -البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (31)

معامل اليسر للمدة (2018-2021) (%)



المؤشر الرابع/ مؤشر الربحية

يمثل ربح المصارف الفرق بين العوائد التي يحصل عليها المصرف من خلال القيام بالاستثمار والفوائد على الاقراض وبين الفوائد المدفوعة للمودعين لقاء ايداع اموالهم داخل المصرف، وتعد الودائع واحدة من اهم الموارد التي يعتمد عليها المصرف في نشاطه الاقتصادي وكلما زادت هذه الودائع من جهة وكانت ذات آجال طويلة كلما زادت قدرة المصرف على الاستثمار وتحقيق ارباح مجزية، الى جانب المصادر الاخرى لربحية المصارف والمتولدة من اسعار الخدمات التي تقدمها للجمهور من جهة والعمولات التي تتقاضاها عن عملياتها المصرفية الاخرى والفوائد التي تحصل عليها من منح القروض ومن شراء ادوات البنك المركزي وفوائد شراء سندات الخزينة الحكومية عند استحقاق اجلها او عند بيعها او خصمها فضلاً عن ايرادات اخرى مثل فرق العملة الذي يستفيد منه المصرف جراء عمليات الصرافة او تحويل العملة للخارج ، وتكشف بيانات الجدول (32) ان مؤشر ربحية المصارف خلال المدة (2019- 2022) ومن خلال مؤشر العائد على الموجودات ومؤشر العائد على حقوق المالكين يتضح ارتفاع نسبة العائد على الموجودات باستثناء عام 2021 الذي حقق (0.57 %) ومع ذلك فقد حققت المصارف معدلات ايجابية تعكس مدى كفاءتها ونجاحها في توليد الارباح من خلال ارتفاع صافي الدخل او معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرين، ومن ثم يعكس التحوط العالي المتبع من قبل المصارف للحفاظ على مكائنها في السوق المالية.

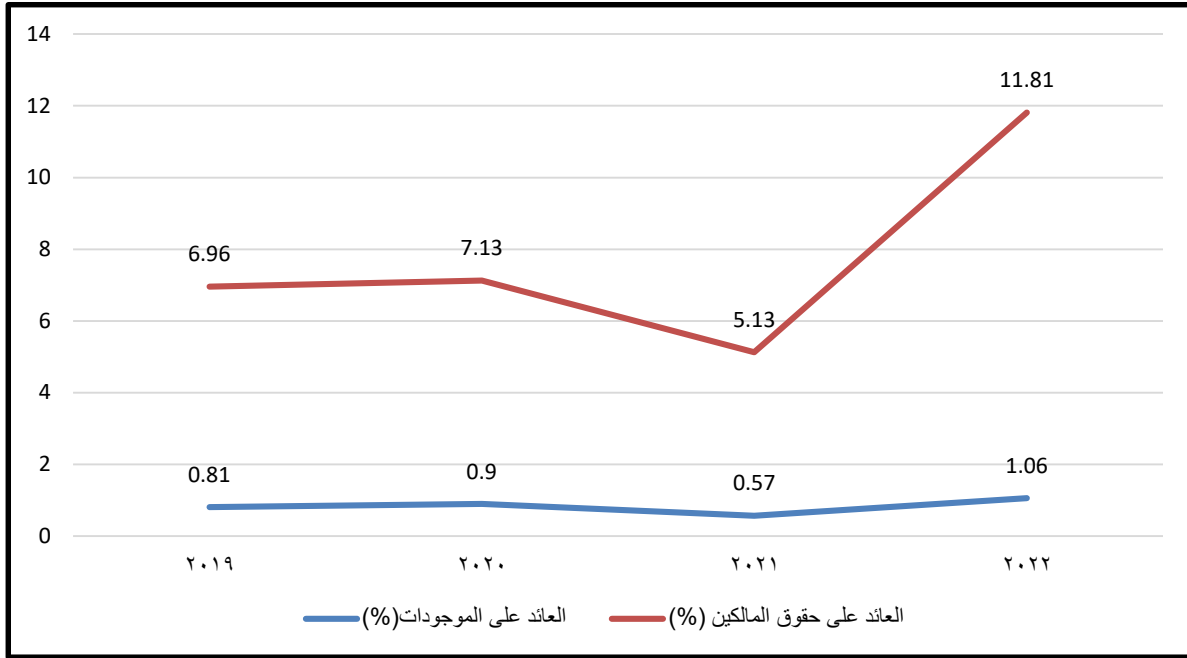
جدول (32)

مؤشر ربحية المصارف العاملة في العراق للمدة (2019- 2022)
(مليار دينار)

السنة	العائد على الموجودات (%)	العائد على حقوق المالكين (%)
2019	0.81	6.96
2020	0.90	7.13
2021	0.57	5.13
2022	1.06	11.81

المصدر: - تم استخراج المؤشرات بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية

شكل (32)
نسبة ربحية المصارف التجارية الخاصة للمدة (2021-2018) (%)



الخلاصة

مما تقدم يتضح بان السياسة النقدية كلما تكون فعالة في انجاز اهدافها المرغوبة تلجا الى وضع استراتيجية تتألف من سلسلة مترابطة الاثر والعلاقة من الأدوات والاهداف التشغيلية والوسيطه ولها القدرة على التأثير المباشر في الاهداف النهائية مما ينبغي ان تمتاز الاهداف الوسيطة التي يتم اختيارها كحلقة وصل مهمة في نقل الاثر الى القطاع الحقيقي بإمكانية التحكم فيها وتوجيهها نحو الهدف النهائي وإمكانية قياسها والتنبؤ بآثارها ، مما يتيح للسلطة النقدية إمكانية استدراك الانحرافات ومعالجتها ، فضلاً عن استعمالها كمثبات اسمية تؤشر مسار حركة السياسة النقدية المطبقة واداة اتصال مع الجمهور والتي على اساسها يمكن بناء التوقعات لاسيما السعريه مما يهيئ ظروف مواتية في انجاز الاهداف النهائية والحفاظ على مسارها في النطاق المستهدف.

ان فاعلية السياسة النقدية في تحقيق اهداف التوازن الاقتصادي بجانبه النقدي والحقيقي تحكمه عوامل تعتمد على البيئة المحيطة التي يمارس فيها البنك المركزي نشاطه ، فضلاً عما يمتلكه من صلاحيات واستقلالية في ممارسة مهامه الرئيسية ولقد صبت السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي توجهاتها كافة ومنذ صدور قانونه رقم (56) لسنة 2004 نحو توفير فرص الاستقرار للاقتصاد الوطني في ظل الاصلاحات المالية والنقدية التي تقوم بها الحكومة ضمن اطار التحول نحو اقتصاد السوق من خلال التحكم في الكتلة النقدية والعمل على توازن ميزان المدفوعات عن طريق سعر الصرف والتأثير في اسعار الفائدة ومؤازرة السياسات الاقتصادية الاخرى لاسيما السياسة المالية بالصورة التي من شأنها تحقيق افضل توزيع ممكن للموارد المالية ولتوفر مرتكز ساند للاقتصاد ضد الصدمات الخارجية التي يتعرض لها ميزان المدفوعات في اقتصاد احادي الجانب ضعيف التنوع يرتبط بالسوق الدولية وتأثيراتها ارتباطاً قوياً.

ان النجاح الذي حققته السياسة النقدية في تحقيق اهدافها فأنها تتمثل بـ:

1. استخدام اشارة سعر الصرف كمثبت اسمي في مواجهة الضغوط التضخمية المتصاعدة التي كانت تعصف في استقرار البلاد وتحد من قرارات الاستثمار الحقيقي فيه ولمصلحة أنشطة المضاربة.
2. حققت اشارة سعر الفائدة للسياسة النقدية هدفها في تحقيق عوائد قوية للدينار العراقي وتحويله الى عملة جاذبة وكمخزن للقيمة في مواجهة التوقعات التضخمية التي تعرض لها اقتصاد العراق خلال الحقب الزمنية الماضية.
3. يضطلع البنك المركزي العراقي وضمن المهام التي تقع على عاتقه للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال اعتماد سياسة نقدية فاعلة تمثلت في بناء رصيد من الاحتياطي الاجنبية كمرتكز

تحوطي ساند للاقتصاد ضد الاهتزازات الخارجية التي قد يتعرض اليها ميزان المدفوعات، الى جانب مؤازرة استقرار القيمة الداخلية للعملة الوطنية والسيطرة على معدلات التضخم لمواجهة قوى الصرف الاضافية المحتملة التي يولدها السوق ضمن نشاطاته اليومية عبر استقرار سعر الصرف وبناءه التوازني كقيمة خارجية للدينار العراقي.

4. ان عمليات السوق المفتوحة عن طريق نافذة بيع العملة والتي تعد من أكبر الاسواق الموجه لسوق النقد للتأثير على مناسيب السيولة وتحقيق الاستقرار عبر الية التعقيم هي عالية جداً وهي في كل الاحوال ما يتم سحبه من سيولة بالدينار يبقى اقل من حجم الاصدار النقدي وذلك بسبب استمرار الحكومة في تغذية مشترياتها للدينار عبر مقايضتها بالعملة الاجنبية التي بحوزتها لتلبية حاجة الموازنة العامة.

5. تشكل العملة في التداول خارج المصارف مع النقد في خزائن المصارف الجزء المهم من النقد الاساس الا انها تبقى ضعيفة في توليد عرض النقد عبر مضاعف الائتمان لاسيما ان الفوائض العالية في خزائن المصارف او الحسابات الجارية لدى البنك المركزي تؤكد الطبيعة المحافظة للمصارف في منح الائتمان النقدي بسبب الظروف والتحديات التي تعرض اليها اقتصاد العراق.

6. ان تمسك المصارف التجارية بأسعار فائدة عالية على القروض الممنوحة للجمهور وبمعدلات لازالت تفوق معدلات التضخم هو امر يعرض تمويل المشاريع التنموية الى مخاطر الركود الاقتصادي وتعطيل الموارد المادية والبشرية لدى القطاع الخاص وعموم السوق الوطنية وهو امر يتقاطع مع اهداف الاستقرار المالي وحسب المؤشرات المعيارية للرقابة المصرفية المعتمدة عالمياً.

7. ما زالت السوق المصرفية تعاني من فجوة الفائدة المصرفية بين قبول الودائع ومنح الائتمان والناجمة عن حساسية الموجودات المصرفية للمخاطر تفوق حساسية المطلوبات للمخاطر في تلك السوق مما أضعف الوساطة المصرفية في ممارسة دورها لتحقيق النمو وتحفيز الاقتصاد وهي معضلة ونتاج لضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية.

8. الاحادية الشديدة وضعف التنوع الاقتصادي عزز الرغبة في الاستهلاك الخارجي على حساب تدهور المنتج المحلي الى جانب تعظيم الاكتناز او السيولة الفائضة لدى المصارف والافراد نتيجة التحوط للمخاطر افرزت تداعيات خطيرة تمثلت بتدهور الاستثمار وتوليد حالة من الاستنزاف الاقتصادي تحت سياسة الباب المفتوح.

وبناءً على ما سبق يمكن اعتماد بعض الاساسيات التي تعزز من دور السياسة النقدية في بلوغ اهدافها والتي منها: -

1. ان تبني السياسة النقدية لهدف تحقيق الاستقرار لا يمنع ان يكون لها دور في توفير مستلزمات الحركة التنموية ولا سيما في القطاع الحقيقي غير النفطي، اذ ان الاعتماد على ركيزة واحدة وهي ضبط اسعار الصرف عن طريق نافذة بيع العملة سيكون استقراراً هشاً، فضلاً عن كلفته النقدية المتمثلة باستنزاف جانب مهم من الاحتياجات الاجنبية.
2. تقوية الوساطة المالية على نحو يجعل الادخارات تلبى حاجة الاستثمار عن طريق نظام مصرفي سليم مما يقتضي سياسة نقدية فعالة تعتمد الادوات غير المباشرة للتأثير على مناسيب السيولة المصرفية ومنح التمويل المناسب الذي يساعد القطاع الحقيقي على النمو.
3. تعميق الاستقرار المالي يتطلب تقليل التباعد في نقاط الانتشار بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة لتمويل أنشطة القطاع الخاص لاسيما الانتاجية منها والتي تحقق قيمة مضافة عالية وتولد فرص عمل، اذ ان وضعها يؤثر بان هناك مخاطر ائتمانية وضعف الثقة بالمقترضين مما يحد من الحصول على الائتمان المطلوب لبناء الاقتصاد الحقيقي.
4. التنسيق والتشاور مع السلطات الاخرى وبشكل خاص السلطة المالية ضمن حزمة السياسات المنسجمة مع الاستقرار الكلي والتنمية المرغوبة.
5. الاستفادة من الاستقرار الذي حققته السياسة النقدية في توفير المقومات اللازمة لتأهيل الجهاز الانتاجي وبما ينسجم مع الموارد المتاحة من خلال منح التسهيلات الائتمانية للمشاريع الانتاجية القادرة على النهوض وتحقيق الوفورات الخارجية للحد من الاستيرادات المتزايدة وبما يساهم في تصحيح الخلل في الميزان التجاري.